الرقم التسلسلي :M/S ·T 2009/31

الجمـــهوريـــة الجـزائـرية الديـــمقراطـية الشـــعبيـة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العلوم و التكنولوجيا – هواري بو مدين –

كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة القطرية

مـــذ كـــرة

مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم الأرض
التخصص : التنمية الريفية المستدامة
إعداد : قحام يوسف

الموضوع :

الإمكانيات الزراعية و إشكالية التوسع العمراني بالبلديات المتيجية لولاية الجزائر

تمت المناقشة يوم 04 / 07 / 2009 ، أمام اللجنة التالية :

1- . سويهر نواري . أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين	رئيسا .
2- . بلعباس مسعود . أستاذ محاضر بجامعة هواري بومدين	مقررا .
3- . ستي أمحمد . أستاذ بجامعة هواري بومدين	ممتحنا .
4- . بودقة فوزي . أستاذ بجامعة هواري بومدين	ممتحنا .

قال الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

(و َقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

سورة طه الآية 114

شـكـر و تـقديـر

الحمد لله الذي أمدّنا بالقوة و العون للتمكّن من استكمال هذا البحث ، و نرجو منه أن يتقبلّه منا إنه هو السميع العليم ، أما بعد .

في البداية نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور بلعباس مسعود على إشرافه على هذه المذكرة و طول صبره علينا ، و توجيهاته و نصائحه الصائبة خلال كل مراحل البحث العلمي .

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في تسهيل انجاز هذا البحث المتواضع و كل الذين كان لهم إسهام بكثير أو بقليل في هذه المذكرة .

إهـــــــــداء

إلى كل أولائك الذين ضحوا و يضحون بأنفسهم

من أجل أن تحيا الجزائر أرضا و شعبا .

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة .

إلى كل طلبة كلية علوم الأرض و الجغرافيا .

إلى كل طالب علم .

إلى كل أولائك اهدي ثمرة عملي .

المقدمة العامة

المقدمة العامة

الزراعة هي الحرفة الأولى التي عرفها الإنسان و بنى عليها أشهر حضاراته ، و تعتبر من أقدم المهن التي مارسها ، إذ يرجع بدء نشأتها إلى حوالي 11000 سنة ، فقد اكتشفت بعض القبائل في منطقة الشرق الأوسط كيفية زراعة النباتات من البذور، وكذلك كيفية رعاية الحيوانات و تربيتها ، و بدؤوا الاعتماد على الزراعة لتوفير الغذاء .

تمثل الأراضي الفلاحية في العالم نسبة 22% من مساحة اليابسة ، و 50%[1] منها مستغل فعلا في الزراعة ، و قد تطورت أساليب الإنتاج الزراعي لاسيما مع الارتفاع الكبير في عدد السكان ، و أصبحت دول العالم تولي اهتماما إلى جعل الزراعة الركيزة الأساسية لاقتصادها ، لاسيما تلك الدول التي تضم أراض زراعية خصبة ، و ترمي من خلال هذا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و لا يتسنى لنا هذا إلا بالاستغلال الأمثل للمقوّمات الأساسية للنهوض بالزراعة و في مقدمتها العوامل الطبيعية و البشرية .

تعد الزراعة من أهم مكوِّنات البنية الاقتصادية للعالم العربي ، وتساهم الحبوب مثل القمح والشعير و الذرة ... الخ بنسبة تقدر بنحو 65% من مجموع ما يأكله السكان ، وعلى الرغم من أن مساحة الرقعة المزروعة قمحًا فيه تعادل نحو 3,5% من المساحة المزروعة قمحًا في العالم ، إلا أنه لا ينتج سوى 2% من الإنتاج العالمي [2] ، ولا يكفي إنتاج العالم العربي حاجة سكانه ، لذا تلجأ الأقطار العربية إلى استيراد أكثر من نصف حاجتها من القمح من البلدان الأخرى على سبيل المثال لا الحصر .

وأغلب الدول العربية تنتج أقل من احتياجاتها الغذائية ، فإذا فشل بلد ما في إنتاج غذاء كاف فلا بد له من استيراد كميات إضافية و إلا فإنه يواجه عجزًا في الغذاء ، وتستطيع أغلب الدول الصناعية التي لا تنتج غذاء كافيًا استيراد الكميات الإضافية التي تحتاجها ، وبريطانيا واليابان مثالان لهذه الأقطار ، ولكن أغلب الدول النامية و منها الجزائر لا تستطيع استيراد كل الغذاء الذي يحتاج إليه سكانها – خارج ايرادات المحروقات في حالة الجزائر– ، و قد أصبحت الدول المتطورة تستخدم صادراتها من المواد الغذائية كأداة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية ، فأصبح الوضع الغذائي العربي أداة لفتح المجال لتهديد الأمن القومي العربي ، وتعريضه للخطر من حيث استقلالية القرار تحت وطأة الحاجة إلى المواد الغذائية المستوردة ، التي يحتكر السيطرة على صادراتها عدد قليل من الدول الغرب الرأسمالي ذات المصلحة في أن يكون لها نفوذ واضح في المنطقة العربية ، و بالتالي أصبح الغذاء سلاحا يتحكم به في سياسات الدول المستوردة .

---

(1) بلقاسم ب ، " أثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزء الشرقي من سهل متيجة ، حالة دائرة الدار البيضاء . " ، مذكرة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، 2006 ، ص 01 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير التنمية الزراعية بالدول العربية ، الموقع الالكتروني للمنظمة ، 2005 .

خرجت الجزائر منهكة اقتصاديا من براثن استعمار غاشم ، كما عرفت على وجه الخصوص بعد الاستقلال نموا سكانيا كبيرا ، و هذا الأخير أنتج لنا طبعا أفواها جديدة طالبة للغذاء والقوت و السكن و الصحة و غيرها ، و أمام التحول الكبير في حجم و توزيع السكان في الجزائر، و ببلوغ عدد السكان 28.5 مليون نسمة حسب إحصاء1998 وما يزيد عن 34 مليون نسمة حسب إحصاء 2008 ، و ارتفاع نسبة عدد سكان المدن التي بلغت 59% مقابل 41% فقط لسكان الريف حسب نفس الإحصاء(1) ، زيادة على نزوح ريفي كبير ، استوجب إعادة النظر في الأولويات من الناحية الاقتصادية ، و يحتّم علينا العمل على تحقيق الأمن الغذائي ، بإعادة الاعتبار للزراعة و إنعاش الاستثمارات بها و حلّ مشاكلها و التقليل من عوائقها و في مقدمتها التوسع العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة خاصة .

كانت الزراعة و لازالت من دعائم الاقتصاد الوطني ، وهي لا يهدّدها الاستنزاف المحتوم مثل الثروات المعدنية ، بل هي من الطاقات الدائمة ، و الجزائر بلد زراعي بطبعه لما يحتويه من أراضي زراعية خصبة واسعة في الشمال خاصة ، بداية من سهول ساحلية أو داخلية خصبة ، على غرار سهل عنابة و جيجل و متيجة – الذي نحن بصدد دراسة جزء منه – و سهول وهران و تلمسان و السهول العليا و الحضنة و سهل بني سليمان و البرواقية و خميس مليانة و غيرها ، زيادة على المساحة المستصلحة أو القابلة للاستصلاح في الجنوب ، و تبلغ المساحة الصالحة للزراعة نسبة 3.5% من مساحة البلاد ، يمكن بمزيد من الاستثمار و الاستصلاح ان تصل الى 14% حسب تقديرات عديد الخبراء .

و الجدول التالي رقم (01) يبرز لنا نوعية الإستغلال للإقليم الوطني لسنة 2006 .

الجدول (01) : توزيع الأراضي على المستوى الوطني لسنة 2006 . الوحدة : هكتار .

الأراضي المستغلة في الزراعة				**أراضي غير زراعية**	**المساحة الكلية للبلاد**
المساحة الصالحة للزراعة	**أراضي رعوية و مروج**	**أراضي زراعية غير منتجة**	**المجموع**		
8403570	32776670	1187650	42367890	195806210	238174100

الديوان الوطني للإحصاء . سلسلة الجزائر بالأرقام رقم 37.ص31 .2008 .

و الأراضي الفلاحية – كما اتضح لنا من الجدول السابق – لا تتجاوز نسبة 18% ، و السواد الأعظم من الإقليم الوطني يعود إلى الأراضي غير المنتجة و غير الموجهة للفلاحة ، مما يستوجب علينا الحفاظ قد المستطاع على ما بأيدينا من الأراضي الزراعية .

(1) الديوان الوطني للإحصاء ، الوثيقة الأولية لإحصائيات السكن و السكان سنة 2008 .

إذن فقد أصبحت دراسة و تحليل المجال الزراعي من أولى الأولويات ، نظرا لما يفرضه الوقت الراهن من حتمية التخلص من التبعية الغذائية على وجه الخصوص ، و لا يتسنى لنا هذا إلا بالحفاظ على هذه الأراضي الزراعية من مختلف الأخطار و في مقدمتها التوسع العمراني غير المدروس على حسابها .
فعملية دراسة و تقييم الأراضي الزراعية بمنطقة فلاحية مهمة من القطر الجزائري ، و المتمثلة في سهل متيجة الخصب ، و الذي يعاني كما هو معروف من زحف عمراني رهيب أدى إلى استهلاك كبير للمجال الزراعي ، تعد خطوة على الطريق الصحيح في سبيل حصر شامل للإمكانيات الفلاحية ، لأجل الإستغلال الأمثل لها .
و نشير إلى الإمكانيات الفلاحية الكبيرة التي تحظى بها الولاية ، إنطلاقا من المساحة الفلاحية التي بلغت 42275 هكتارا تستغل في الإنتاج الزراعي و تربية المواشي ، و موزعة على 40 بلدية منها 09 بلديات التي تشكل منطقة الدراسة من مجموع 57 بلدية على مستوى الولاية ، و تضم الولاية 14450 هكتارا كمساحة زراعية مسقية بما يعادل نسبة 40.7 % من المساحة الفلاحية المستغلة ، كما بلغ عدد المستثمرات الفلاحية على مستوى الولاية 3979 مستثمرة فلاحية ، منها 1831 خاصة و 639 مجموعة فلاحية فردية و 1509 جماعية انبثقت من المستثمرات الفلاحية 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 ، و أحصت المديرية 1663 مربي و17 مجمعا للحليب و10 آلاف وحدة نحل بالولاية ، تدعمت بـــ 12 هيكلا دعم وإرشاد و معهدين فلاحيين(1) ، و الجدول التالي رقم (02) يوضح لنا حجم الإمكانيات الزراعية للولاية .

الجدول (02) : توزيع الأراضي بالولاية للموسم الفلاحي 2005/2004 . الوحدة:هكتار .

المساحة الفلاحية المستغلة	المساحة المروية	المساحة الفلاحية الكلية	أراضي غير منتجة و غير فلاحية	المساحة الغابية	إجمالي مساحة الولاية
35726	14450	42275	33747	4900	80922

المصدر:. w d’Alger DPAT Annuaire statistique .. 2004 + حسابات الطالب .

و الملاحظ الإمكانيات الزراعية الكبيرة لولاية الجزائر ، فإلى جانب كونها قطبا صناعيا و سياسيا كبيرا ، و ازدهار الأنشطة التجارية بها ، غير أن هذا لا يمنع إطلاقا من إمكانية تطوير الزراعة بها نتيجة هذه الإمكانيات الكبرى التي تحتويها في هذا الجانب ، و بالتالي إمكانية إحداث تكامل اقتصادي قلّ نظيره بالمدن المترو بولية ، و الارتقاء بالضاحية اقتصاديا لتشكل قطبا تنمويا مساهما بشكل فعّال في تنمية مستدامة ، و هو هدفنا المرجى .

(1)W d’Alger . DPAT . Annuaire statistique . 2004 .

و الشكل البياني التالي رقم (01) يوضح لنا المساحة الفلاحية الشاسعة التي تحوزها الولاية و التي تبلغ 42275 هكتارا و بنسبة 52.2% من المساحة الاجمالية لها ، غير أن يجب علينا أن لا نغتر بهذا ، كون أن معظم المنشآت العمرانية و احتياجات المشاريع الكبرى بالولاية و بسبب انعدام للعقار الموجه لهذه التوسعات الحضرية الكبرى ، فإن التوسع سوف يشمل الأراضي الزراعية لسهل متيجة ، و التي تنتمي إليها منطقة دراستنا .

الشكل رقم (01) :

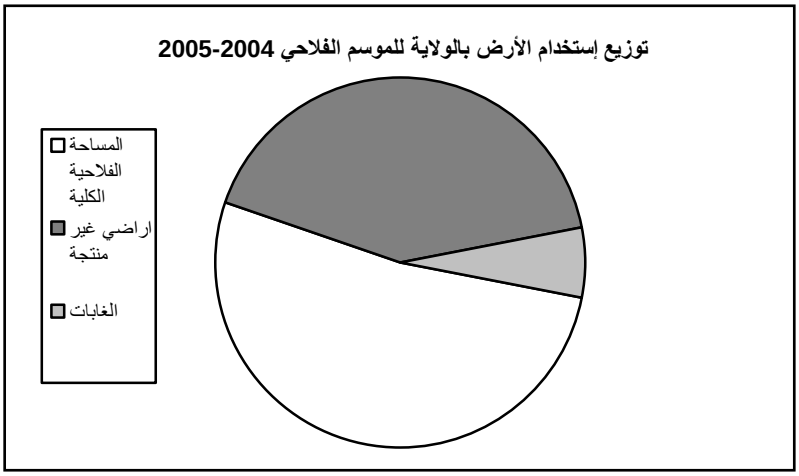

.

الإشـــكـــالـــيـــة :

توفير الغذاء لعدد السكان المتزايد من أكبر رهانات الدولة الجزائرية ، فالجزائر تستورد 30% من حاجيات الاستهلاك و 50% من الحبوب و 60% من الحليب و 90% من الزيوت النباتية و 95% من السكر لسنة 1998(1) ، و سجّل الميزان الفلاحي عجزا سنويا بقيمة 2.8 مليار دولار ، وهو ما يعادل 30% من عائدات البلاد من العملة الصعبة سنويا و يشكل عبء كبير على الاقتصاد الوطني ، و هذه التبعية الغذائية هي الأخطر على الإطلاق ، إذن فالإشكالية الأولى التي نرجو معالجتها في بحثنا هذا هي ضرورة الاعتماد على القدرات الذاتية لتوفير الغذاء محليا دون اللجوء للاستيراد ، و لا يتحقق لنا هذا إلا بلفت الإنتباه للحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة .

التنظيمات المتتالية و المتناقضة التي عرفتها الزراعة الجزائرية ، شاهد على الفشل الذريع لمختلف العمليات الإصلاحية للقطاع الزراعي و عامل على تدهوره ، فقانون المستثمرات الفلاحية 19/87 عمل على تشتيت العقار الفلاحي ، و قد زاد من تعقيد أوضاع القطاع الظروف الطبيعية غير الملائمة و محدودية الأرض الزراعية و تقلصها تحت تأثير الانجراف والتصحر ، و خضوعها للعوامل المناخية إضافة إلى الزحف العمراني الذي مسّ 200 ألف هكتار من أخصب الأراضي الزراعية لأغراض التوطن الصناعي والتعمير حسب المصادر الرسمية ، و لقد انفجرت معظم المدن الكبرى الموجودة في البلاد منذ السبعينات سكانيا و سكنيا ، و توسع نسيجها العمراني بصورة ملفتة للإنتباه بدون أي احترام للفضاءات الفلاحية في معظم الأحيان ، لاسيما و أن المدن الكبرى الجزائرية محاطة بأراضي فلاحية خصبة على غرار العاصمة و عنابة و بجاية و البليدة و وهران و غيرها .

" فالجزائر العاصمة التي كانت تشغل ما لا يزيد عن 7500 هكتارا سنة 1970 ، قد تضاعفت مساحتها بثلاث مرات منذ ذلك الوقت باستهلاكها حوالي 17000 هكتارا ، و ارتفعت مساحة تلمسان من 535 هكتارا سنة 1965 إلى 2200 هكتارا حاليا ، و مساحة عنابة التي كانت لا تزيد على 1200 هكتارا سنة 1962 أصبحت تساوي 3900 هكتارا سنة 1987 ، و هذه المدينة تستهلك منذ ذلك الوقت حوالي 80 هكتارا سنويا ، و مساحة مدينة سكيكدة التي كانت مساحتها 200 هكتارا سنة 1962 فقط أصبحت 650 هكتارا سنة 1980 لترتفع إلى 1400 هكتارا سنة 2003 أي بمعدل 30 هكتارا سنويا "(2) .

(1) وزارة الفلاحة ، " مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني " ، سنة 2006 ، ص6 .

(2) جزء من مذكرة التخرج " التوسع العمراني في الجزائر" ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003 ، منشور على شبكة الانترنت .

حيث تقدر الإحصاءات الرسمية تقلص معدل المساحة الزراعية من 0.75 هكتارا للفرد عام 1962 إلى 0.25 هكتارا للفرد عام 1999 ، و قد ساهم التوسع العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية بشكل كبير في هذا .

و للإشارة فإن مدينة الجزائر بصفتها العاصمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ، فإنها استحوذت على عدّة مشاريع منذ الاستقلال لتهيئتها بداية من مخططات الكوميدور والمخطط التوجيهي العام للفترة 1968-1979 إلى مخطط التعمير التوجيهي للفترة 1979-1983 ثم المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة 1990 ، حيث و في مخطط الكوميدور و المخطط التوجيهي العام للفترة 1968-1979 تمّ توجيه النمو العمراني نحو الشرق – شرق الولاية – باعتبارها أراضي منبسطة يسهل التوسع فيها ، و قد شكّل هذا تهديدا مباشرا للأراضي الفلاحية ، أين تمّ الاستيلاء عليها و بصفة خاصة في هذه المرحلة ، ليعوض هذا المخطط بمخطط التعمير التوجيهي للفترة 1979-1990 ، و الذي اقترح إعادة توجيه التعمير نحو الغرب و جنوب غرب الولاية على مستوى تلال الساحل .

و على العموم فإن التناقضات التي وردت بين مرحلة و أخرى في ميدان التخطيط و تهيئة مدينة الجزائر و عدم وضع إستراتيجية عمرانية بعيدة المدى ، جعل الولاية تعرف مشاكل وظيفية و تأخذ الطابع التلقائي في نموها بما في ذلك المشاريع العمرانية الموجهة كما أشارت ألى ذلك أكثر من دراسة ، و قد كان لهذا التأثير السلبي على الأراضي الفلاحية الخصبة ، و حقيقة الأمر أن الولاية توسعت في كل الاتجاهات كلما كان ذلك ممكنا .

و قد حددت مصالح مديرية الفلاحة على مستوى ولاية الجزائر تضرر 9 دوائر إدارية من أصل 13 من نهب الأراضي الفلاحية ، و دوائر منطقة الدراسة الأربع كلها تنتمي إلى هذه الدوائر المتضررة ، كما نشير إلى فقدان الولاية كحصيلة أولية 7 آلاف هكتارا منذ 1962 ، وفي نفس السياق و بلغة الأرقام نشير إلى أنه منذ 1995 تم تحويل قرابة 5 آلاف هكتارا للتعمير منها 800 هكتارا للطريق السريع شرق-غرب المار بالولاية و 300 هكتارا للمشاريع الأخرى ، في الوقت الذي فقد فيه القطاع الفلاحي ما يقارب من 200 ألف هكتارا عبر التراب الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، بناءا على المعطيات الإحصائية لمصالح مديرية الفلاحة للولاية سنة 2007 .

و بناءا على عدة دراسات أعدتها مختلف الوزارات المعنية و الهيئات و مكاتب الدراسات و متخصصين في الجانب العمراني و السكاني و الفلاحي ، و التي تتفق في مجملها على إحتمال بلوغ سكان ولاية الجزائر و مجالها المتروبولي 6 ملايين نسمة مع حلول سنة 2010(1) ، مكدسين على مساحة صغيرة جدا لا تتجاوز 0.23% من إجمال مساحة البلاد ، و تصبح الولاية بحاجة إلى " 7000 هكتارا ، بالإضافة إلى المساحات الضرورية للخدمات و التي تتجاوز 10000 هكتارا "(2) ، و بتشبع الجزء المركز العاصمي و غياب العقار المخصص للبناء ، و نتيجة ضرورة الإنتشار المجالي للعمران العاصمي بسبب التزايد في عدد السكان ، فنحن أمام توسع العمران على حساب لأراضي الزراعية الخصبة لسهل متيجة المحيطة بولاية الجزائر من طرف العمران المنظم أو العشوائي .

و هنا تكمن الإشكالية الثانية و المتمثلة في الزحف العمراني العشوائي على المجال الفلاحي و الذي يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر لاسيما في الشمال ، حيث تنتشر السهول الخصبة في الجزائر بصفة خاصة في القسم الشمالي .

الهدف من البحث :

عملية دراسة و تهيئة المجال تعدّ من قضايا الساعة في العالم و الجزائر على وجه الخصوص (في حالتنا هذه على الأقل) ، كما تعدّ التهيئة الشغل الشاغل للباحث الجغرافي ، و الذي بإمكانه انجازها و تطبيقها على مختلف الظواهر و المناطق الجغرافية .

و كما هو معلوم فإن الزراعة هي القاعدة الأساسية و المنطلق الأول لأي تنمية اقتصادية ، و الحفاظ عليها هو الوسيلة الوحيدة و الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية ، كما أصبح ضروريا إيجاد توازن بين التعمير و البناء من جهة ، و الحفاظ على الأراضي الفلاحية من جهة أخرى و هذا لا يتمّ إلا بوضع إستراتيجية وطنية مدروسة راهنة و مستقبلية ، تكفل الحماية اللازمة و الضرورية للأراضي الفلاحية خدمة للأجيال القادمة .

و سوف نركّز في دراستنا هذه على جانبين مهمين هما : محاولة إبراز المكانة الزراعية و الإنتاجية لبلديات ولاية الجزائر الواقعة ضمن سهل متيجة ، و الجانب الآخر هو المتمثل في التوسع العمراني الذي شهدته منطقة الدراسة عبر مختلف المراحل و المشاريع التي مهّدت إلى تهيئتها منذ الاستقلال إلى يومنا

(1) بودقة ف ، " تحليل الظواهر العمرانية بولاية الجزائر و مجالها المترو بولي " ، أطروحة دكتوراه الدولة ، كلية علوم الأرض ، ج هـ ب ع ت ، 2006 ، ص361 .

(2) بلقاسم ب ، مصدر سبق ذكره ، ص 08 .

هذا ، لإبراز مدى التوسع و تأثيره و حجمه و خصوصياته من أجل الوصول إلى إحداث توازن بين النمو العمراني و النشاط الزراعي إن أمكننا ذلك ، فلا نغلب هذا على ذاك ولا نهمل هذا من أجل ذاك .
إذن فنحن في دراستنا هذه نهدف إلى إيجاد توازن و توفيق بين الزراعة و التعمير ، موضّحين الوزن الزراعي الهام لبلديات سهل متيجة لولاية الجزائر ، لاسيما و أن الجزائر تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي ، و من جهة أخرى نتطرق إلى توضيح النمو العمراني و مسّه للأراضي الزراعية الخصبة .
و اخترنا هذه المنطقة من الولاية لما شهدت و تشهد حاليا من توسع عمراني و توطّن صناعي كبير ، أثر أيّما تأثير على وضعية أراضيها الزراعية ، و تتميّز دراستنا هذه بضمّها لبلديات عدّة ، و هي كعيّنة يستحب تعميمها و توسيعها مستقبلا ، و لتكن الدراسة أشمل منها و تضمّ السهل كله .
و نلخص هدفنا من الدراسة في النقاط التالية :

* إبراز أهمية القطاع الزراعي بالبلديات المتيجية التابعة لولاية الجزائر .
* إبراز التوسع العمراني بمنطقة الدراسة و كعينة من سهل متيجة و ولاية الجزائر .
* إبراز و توضيح الأثر السلبي الذي خلفه التوسع الفوضوي العشوائي للعمران على الأراضي الزراعية .
* وضع تصور مستقبلي لتنمية مستدامة تخدم الثنائية ضاحية–مدينة في إطار الحلول المقترحة .

الفـــرضـــيـــات :

و قد حاولنا من البداية أن نضع صوب أعيننا أساسيات بحثنا ، و المتمثلة في النقاط التالية :

النقطة الأولى :

هل منطقة الدراسة ذات إمكانيات طبيعية و بشرية تضمن إزدهار الأنشطة الزراعية بها ، تستحق منا بذل أقصى جهد ممكن للحفاظ عليها ، و بالتالي بمقدورنا توفير الاكتفاء الغذائي الذاتي إذا عمّمنا القضية ، أو افترضنا العكس أن بلديات منطقة الدراسة ذات إمكانيات زراعية محدودة ، و بالتالي بالإمكان أن نوجه أراضيها نحو التوسع العمراني ، للتقليل من الضغط السكاني على الجزء المركزي من الولاية و المساهمة في حل أزمة السكن المزمنة .

النقطة الثانية :

النمو العمراني هذا و التهامه لأراضي زراعية خصبة ، هل وصل إلى درجة ندق من خلالها ناقوس الخطر؟ ، محذرين من عواقبه الوخيمة على الأجيال الحالية و القادمة ، و هذا يجبرنا على التعرض للنمو العمراني لولاية الجزائر المنعكس على بلديات منطقة الدراسة ، مبرزين لاتجاهاته و أسبابه و انعكاساته .

منهجية البحث :

لقد اعتمدنا في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي و التحليلي ، ابتداءا من البحث النظري أين تمّ فيه الاطلاع على إحصائيات مصدرها التحقيقات المكتبية و الميدانية ، و مراجعة العديد من الكتب و الرسائل الجامعية و المجلات و غيرها ، التي ساعدتنا على بلورة و فهم موضوع دراستنا ، و تحليل النتائج و تعميمها .

خطوات البحث :

و يمكن تقسيم الخطوات المتبعة لانجاز هذه المذكرة إلى قسمين كبيرين هما :

1- جمع البيانات و المعطيات :

و قمنا في هذه المرحلة بجمع و حصر أكبر قدر ممكن من المعطيات و البيانات و المعلومات المتعلقة ببحثنا هذا ، من خلال البحث المكتبي المتمثل في الاطلاع على الخرائط و الكتب و الرسائل الجامعية و مختلف مصادر المعلومات الأخرى ، بالإضافة إلى الاتصال بالمسؤولين في مختلف نقاط الدراسات و الأبحاث مثل الوزارات (وزارة الفلاحة – وزارة البيئة – وزارة التهيئة العمرانية) ، و المكتب الوطني للأبحاث و التنمية الريفية و الديوان الوطني للإحصاء و الديوان الوطني للأرصاد الجوية و الوكالة الوطنية للموارد المائية و المديريات الفلاحية للقسيمات و المكاتب التقنية للتهيئة العمرانية ، و هي مصادر معتمدة للمعلومات .

كما قمنا بالزيارات الميدانية من أجل التعرف على الظاهرة عن قرب و الاحتكاك المباشر مع أصحاب القرار و الفلاحين على الرغم من البيروقراطية الشديدة التي واجهتنا .

2- تحليل البيانات و المعلومات :

بعد جمع عدد لا بأس به من البيانات و المعلومات ، قمنا بفرزها و تقسيمها و تبويبها و تحليلها اعتمادا على مناهج علمية بحتة ، و الخروج في الأخير بنتائج لتعميمها مستقبلا .

خطة البحث :

تماشيا مع طبيعة البحث العلمي الذي اعتمدناه ، و المتمثل في المنهج العلمي الوصفي و التحليلي ، و أهمية الموضوع ، فإننا قسمّنا بحثنا هذا إلى مقدمة عامة و أربعة فصول و خاتمة عامة ، على النحو التالي :

الفصل الأول : العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي .

و تم تقسيمه إلى مبحثين كبيرين هما :

أولا : العامل الطبيعي :

و تناولنا فيه المميّزات الطبيعية لمنطقة الدراسة ، من شكل السطح و نوعية التربة و أمطار و حرارة و عوامل مناخية أخرى ، بالإضافة إلى الموارد المائية ، محاولين في كل مرة ربط تأثيرها في الأنشطة الزراعية و تركز السكان و توجيه السياسات العمرانية .

ثانيا : العامل البشري :

و تناولنا في هذا الجانب نمو السكان بمنطقة الدراسة و معرفة التركيب الاقتصادي و توزيعهم على المجال ، و هذا نظرا لأن أي تنمية مستدامة يرجى من ورائها بالدرجة الأولى خدمة الإنسان ، و بالتالي فمعرفة مميّزات و خصائص السكان ضرورية لإنجاح أي عملية تنمية .

الفصل الثاني : الإمكانيات الزراعية لمنطقة الدراسة .

حاولنا في هذا الفصل إبراز الأهمية الزراعية لبلديات منطقة الدراسة ، مظهرين المساحة الفلاحية و الإنتاج الزراعي لمواسم فلاحية متعدّدة ، بداية من الموسم الفلاحي 2001/2000 إلى الموسم الفلاحي 2005/2004 ، و هذا من أجل إعطاء نظرة على النشاط الزراعي بمنطقة الدراسة .

الفصل الثالث : النمو العمراني بمنطقة الدراسة بين الحتمية و الإشكالية .

و نتطرق في هذا الجانب إلى النمو العمراني في منطقة الدراسة ، مبرزين العوامل الرئيسية التي ساعدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

الفصل الرابع : أثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة .

و متناولين كذلك في هذا الجانب بالوصف و التحليل لأهم الآثار السلبية التي تسبّب و يتسبّب فيها النمو و التوسع العمراني على الأراضي الزراعية ، و في الأخير تقديم و إعطاء بعض الحلول التي نراها ملائمة في هذا الجانب .

المشاكل التي واجهت البحث :

و لقد واجهتنا مشاكل عديدة حالت دون التمكن من السير الحسن في البحث ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التضارب الرهيب المسجل بين مختلف المعلومات و من جهات رسمية معتمدة ، بالإضافة إلى عدم تمكّننا من معرفة حجم التوسع الحقيقي للنمو العمراني ، كونه عشوائيا و غير مراقبا في معظمه .

تحديد منطقة الدراسة :

ارتأينا من أول وهلة أن نحصر منطقة الدراسة في إطارها الجغرافي ، بهدف إعطاء نظرة أولية عليها . و كما سبقت الإشارة إليه ، تقع منطقة دراستنا جنوب و شرق ولاية الجزائر ، حيث البلديات السهلية المتيجية و تضم المنطقة في مجملها (9) بلديات ، لاحظ الجدول رقم (03) و الخريطتين رقم(01) و(02)

الجدول (03) : موقع و مساحة بلديات منطقة الدراسة .

المقاطعة الإدارية	البلدية	المنطقة	المساحة الكلية(هـ)
الرويبة	الرويبة	متيجة	4115
	الرغاية	"	2725
الدار البيضاء	الدار البيضاء	"	3329
براقي	براقي	"	3215
	الكاليتوس	"	3032
	سيدي موسى	"	4327
بئر توتة	بئر توتة	"	2701
	تسالة المرجة	"	2051
	أولاد الشبل	"	2930
المجموع			28425

المصدر :. W d'Alger . DPAT . Annuaire statistique . 2004 . .:

و للإشارة فإن منطقة الدراسة تبلغ مساحتها 28425 هكتارا ، بنسبة 35% من الولاية و 14.4% من مساحة سهل متيجة ذو مساحة 197000 هكتارا(1) ، و الشكل البياني التالي رقم (02) يبرز لنا نسبة المساحة الخاصة لكل مقاطعة إدارية من إجمالي منطقة الدراسة .

الشكل رقم (02) :

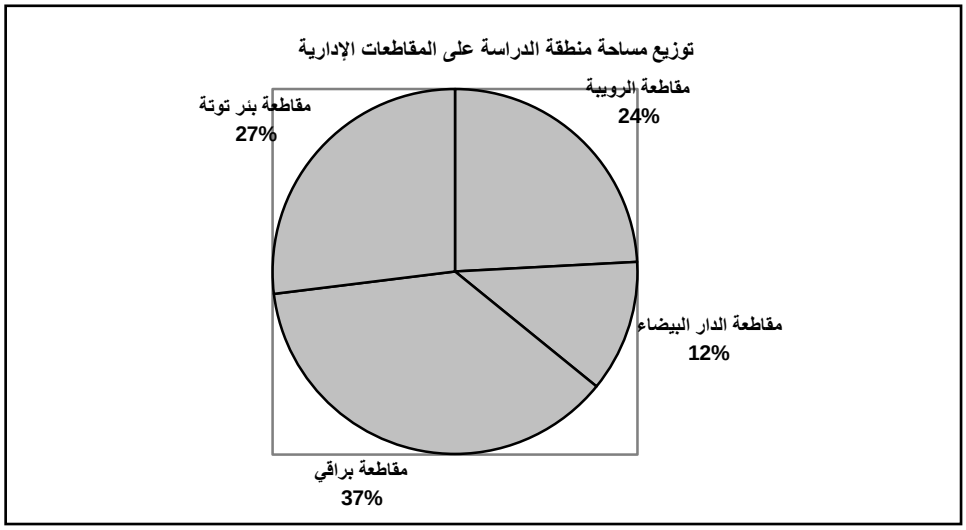

(1) بوناب ب قسول ع ، " الموارد المائية في إقليم متيجة . إمكانياتها و استخداماتها و آفاقها المستقبلية " ، رسالة التخرج ، كلية علوم الأرض ج هـ ب ع ت ، 2005 ، ص07 .

خريطة رقم: 01

منطقة الدراسة ضمن بلديات ولاية الجزائر
البحر
الأبيض
المتوسط
خليج الجزائر
ش
سطاوالي
الدراسة
بئر مراد رايس
الحراش
بئر خادم
القبة
حسين داي
المحمدية
براقي
الكاليتوس
سيدي موسى
حسين داي
المرادية
بابا حسن
الروبية
رغاية
هراوة
مرج البحري
مرج الكيفان
عين طاية
ولاية بومرداس
ولاية البليدة
ولاية تيبازة
المفتاح:
منطقة الدراسة
حدود البلديات
حدود الولاية
خط الساحل
4 2 0
كم
المصدر: من انجاز الطالب اعتمادا على معطيات ONS

خريطة رقم:02

موقع منطقة الدراسة ضمن سهل متيجة و ولاية الجزائر

المصدر: من انجاز الطالب

الـفـصـل الأول

العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي

*** تـــمـــهـــيـــد :**

يعتبر الاستصلاح من ضرورات المعرفة و الإحاطة بالمقوّمات الطبيعية و البشرية لمنطقة الدراسة ، فهذه العوامل مساعدة لتحقيق التنمية المستدامة عند توفر الظروف المناسبة لتطوير و ترقية النشاطات الاقتصادية (فلاحة– صناعة– خدمات) ، أو تكون غير مناسبة و غير ملائمة حيث تشكل لنا عائقا أمام التنمية و تحصيلها ، و من هذا المنطلق كان مفروضا علينا التعرض لهذه الإمكانيات و المميّزات الطبيعية من موقع و تضاريس و بنية جيولوجية و تربة و مناخ و مصادر مياه ، و البشرية من نمو السكان و تركيبهم الاقتصادي و توزيعهم المجالي ، مع التعرض إلى كثافتهم الزراعية و تقديراتهم المستقبلية ، لأجل رسم الخطوط العريضة للتنمية المستدامة ، التي تخدم أولا و أخيرا الإنسان .

أولا : العامل الطبيعي :

1– السطح :

يملك المظهر الطبوغرافي تأثيرا مباشرا على الاستقرار و العمل الزراعي ، و لقد كان للتضاريس دور كبير في إنشاء المدن و قيامها ، و ازدهار النشاطات الاقتصادية بها و على رأسها الأنشطة الفلاحية .
و يمكن الإشارة إلى أن هناك أسس واضحة معيّنة وضعها الدارسون تحدّد الميل المثالي للأراضي الزراعية الملائم للاستخدام الأمثل لها ، " و تتراوح درجة الميل في هذه الحالة بين (0.5 ْ – 3ْ) ، لأن التحدر الخفيف مفيد لصرف الماء في التربة ، لكن إذا زادت درجة ميل الأرض عن 3ْ فقد تواجه الأرض الزراعية صعوبة في فلاحتها ."(1) ، و هو ما تدخل في نطاقه معظم مناطق دراستنا ، ممّا يشكل حافزا مهما لازدهار الأنشطة الزراعية بها .

و بما أن عامل الانحدار يصنف ضمن أهم المعايير المتحكمة في التوسع العمراني و الموجهة له ، فإنه لا يفوتنا إلى أن نشير أن من دواعي التوسع العمراني لولاية الجزائر في إطار مشاريع التعمير الأولى لها و المتمثلة في الكوميدور و مخطط التعمير العام نحو شرق الولاية ، هو انبساط الأراضي و عدم تكلفة البناء بها ، عكس الجهة الغربية و الجنوبية الغربية المتضرسة نوعا ما .
و منطقة دراستنا تقع ضمن سهل متيجة الذي يمتد من شرشال غربا إلى بودواو شرقا على مسافة 100 كلم و بعرض 30 كلم في بعض المناطق ، و هو محصور بين الأطلس البليدي جنوبا و الشريط الساحلي شمالا ، يأخذ الانحدار به اتجاه الجنوب – الشمال ، و هذا الانحدار يلعب دورا كبيرا في تشكيل الشبكة الهيدروغرافية بالسهل عموما .

(1) منصور حمدي ، " الجغرافيا الزراعية " ، ص101 ، دار وائل للنشر ، لبنان ، 2004 .

و عليه فإن منطقة الدراسة تمتاز بمظهر طبوغرافي منبسط ، باعتبارها تنتمي إلى سهل متيجة و هذا ما يساعد على انتعاش الأنشطة الزراعية و عدم تكلفتها ، و سهّل من التوسع العمراني بها كذلك .
و استقراءا للخريطة الطبوغرافية لشمال الجزائر ذات المقياس 50000/1 إتضح لنا انبساط تضاريس سهل متيجة عموما و منطقة الدراسة على وجه الخصوص ، كما يمكن الإشارة إلى أن الارتفاع به لا يتجاوز 80 م(1) على الأكثر .

2- التربة :

تعتبر التربة إذا ما اقترنت بالمناخ من العوامل الرئيسية الضرورية لأي نشاط بشري ، تقام عليها الزراعة و يمارس الإنسان فيها مختلف أنشطته الأخرى ، إذن فالحفاظ عليها و استصلاحها من ضروريات البقاء و التربة هي الجزء المفتت من سطح القشرة الأرضية تحت تأثير عدة عوامل متداخلة ، و الذي تتخلله المياه ، و تبعية منطقة دراستنا إلى سهل متيجة المتميّز بكون تربته ملائمة للنشاط الزراعي ، تكونت بفعل الرواسب التي قدمت بها السيول من جبال الأطلس البليدي ، و التي " تشكلت بفعل عوامل وعناصر مختلفة منها الصخور و المناخ و الزمن و الطبوغرافيا ..... هذه العوامل كلها أدت إلى تكوين التربة بالمنطقة في الزمن الجيولوجي الرابع "(2) .
و فيما يلي نحاول التعرف على أنواع الترب السائدة في منطقة الدراسة ، و ربطها بالمحاصيل السائدة كذلك بها ، " غير أن من الصعب ربط نوع التربة بتوزيع المحاصيل ، لأنه ليس من السهل التمييّز بين تأثير التربة بشكل خاص على نمو غلّة ما ، و تأثير مجموعة من المتغيرات البيئية الأخرى "(3) و هذا نتيجة الترابط و التلاحم الكبير بين عامل التربة و عامل المناخ ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى هو أن الأنشطة الزراعية في منطقة الدراسة تتم بعملية غير مدروسة ، دون الربط و التوفيق بين توزيع أنواع المحاصيل و توزيع أنواع الترب ، لجهل الفلاح بها و انعدام الدراسات المتخصصة لأنواع الترب و مدى ملاءمتها للمحاصيل في منطقة الدراسة بصفة خاصة و البلاد بصفة عامة ، مما يستوجب علينا الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الدراسات المهمة و إرشاد الفلاحين لذلك ، و يلقي بالمسؤولية على عاتق الأخصائيين في المجال البيدولوجي من أجل إعداد دراسة شاملة لإرشاد الفلاحين للاستخدام الأفضل و الأنجع لتربتهم .
و عموما فإن الترب أصناف ، تعتبر أفضلها ذات الجودة العالية ، الترب العميقة جيدة الصرف المحتفظة

(1) Boumansour Dj R < Logique de l'urbanisation de la plaine de la Mitidja de 1830 à nos jours > . Mémoire de magister en urbanisme P22 . EPAU . Alger . 2003 .

(2) بوخيط محمد ، " التوسع الصناعي و العمراني على الأراضي الزراعية في بلدية الرويبة " ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الأرض ، ج هـ ب ع ت ، 1992 ، ص 18 .

(3) منصور ح ، مصدر سبق ذكره ، ص99 .

بالرطوبة و سهلة الحراثة ، و التي لا تزيد قلويتها(pH) عن8 ، و هي من مميّزات تربة منطقتنا .
و اعتمادا على الدراسة البيدولوجية التي قامت بها الوكالة الوطنية للأبحاث المائية سنة 1970 ، تمّ تحديد خمسة أصناف للتربة بسهل متيجة و نجدها بمنطقة دراستنا ، هي :
التربة القليلة التطور و التربة الغدقة و التربة الحمراء المتوسطية و التربة السوداء و التربة الكالسيومغنيزية ، نتعرض إلى كلّ نوع منها على حدى كما يلي :

2-1- التربة القليلة التطور(Sols peu évolués):

و هي تربة ذات لون داكن و نسيج رملي طمي ، حديثة النشأة ، تعود إلى الزمن الجيولوجي الرابع ، تميّزها الأوصاف المورفولوجية التالية :

الجدول (04) : الوصف المورفولوجي للتربة القليلة التطور.

عمق الأفق / المميزات	0-60سم	60-130سم
اللون	أسمر في الحالة الرطبة	أسمر قريب من الرمادي في الحالة الرطبة
البنية	قابلة للتفتت	متوسطة ذات سطوح متعددة و متطورة
القوام	طمي-رملي	متوازن
المسامية	جيّدة	متوسطة
الحصى	10-15 %	قليل
انتشار البذور	جيّدة	متوسطة

المصدر: الوكالة الوطنية للأبحاث المائية فرع علم التربة دراسة التربة لسهل متيجة لسنة 1971 (L-Iften_N-Boettgenbach)

و الملاحظ من خلال الوصف المورفولوجي لهذا النوع من التربة ، أنها ذات قوام طمي رملي متوازن و لون اسمر ، بالإضافة إلى مساميتها الجيدة إلى المتوسطة ، و الحصى بها قليل ، ممّا يساعد على انتشار الجذور و القيام بالعمليات الزراعية من حرث و تقليب للتربة و غيرها .
كما يمكن أن نلاحظ من خلال معطيات التحليل الفيزيائي و الكيميائي لهذه التربة ، أن نسبة الطين بها قليلة و لا تتجاوز 18 % ، و في المقابل تصل نسبة الرمل الناعم إلى 24 % في الآفاق العليا ، و هو ما يجعل هذه التربة خفيفة و ذات نفاذية و تصريف جيّد ، ممّا يسهّل استغلالها الزراعي ، و هي بحاجة إلى التخصيب العضوي و المعدني خاصة لتحسين خواصها .

الجدول (05) : التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة القليلة التطور

		التحليل الفيزيائي					التحليل الكيميائي				
		القوام %					العناصر المعدنية %				
		الطين	طمي ناعم	طمي خشن	رمل ناعم	رمل خشن	البوتاسيوم	الصوديوم	الكلس	pH	المادة العضوية
الأفق (سم)	30-0	18	22	16	24	19	0.37	1.58	0.19	7.8	1.9
	90-30	18	24	17	22	20	0.29	0.19	0.19	7.8	1.68
	150-90	03	32	18	19	24	0.26	0.16	0.16	7.8	0.66

المصدر: نفس المصدر السابق .

* الكفاءة الزراعية :

تربة ملائمة لزراعة الحبوب و الخضر و المنتجات الصناعية و أشجار الفاكهة و متوسطة لزراعة الأعلاف .

* مناطق انتشارها :

تنتشر على مساحة واسعة من السهل بصفة عامة و على منطقة الدراسة بصفة خاصة ، و تمثل نسبتها غالبية المساحة الكلية للمنطقة ، أنظر الخريطة المرفقة رقم (03) .

2-2- التربة الغدقة (Sols hydro morphes):

و هي تربة ذات لون رمادي قاتم و بنيتها طينية و طمية ، و هي التي تشكلت في المستنقعات ، خدمتها تكون بإضافة السماد لتفكيكها و التقليل من صعوبتها و لتصبح نفوذة للماء ، تتميز بالأوصاف المورفولوجية التالية .

الجدول (06) : الوصف المورفولوجي للتربة الغدقة.

الأفق سم / المميزات	0-30سم	30-90سم	90-150سم
اللون	اسمر قاتم في الحالة الجافة	اسمر في الحالة الجافة	اسمر قريب من الرمادي في الحالة الجافة
البنية	–	–	–
القوام	طيني	طيني	طيني
المسامية	ضعيفة	ضعيفة	ضعيفة
انتشار البذور	ضعيفة	–	–

المصدر: نفس المصدر السابق .

و تحتوي هذه التربة على نسبة كبيرة من الطين و الطمي في مختلف الآفاق ، و نسبة قليلة من الرمل ، مما يجعل نفاذيتها ضعيفة و كما تحتوي على نسبة معتبرة من الكلس ، و الجدول رقم (07) يبيّن لنا مميّزاتها الفيزيائية و الكيميائية .

الجدول (07) : التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة الغدقة

		التحليل الفيزيائي					التحليل الكيميائي				
		القوام %					العناصر المعدنية %				
		الطين	طمي ناعم	طمي خشن	رمل ناعم	رمل خشن	البوتاسيوم	الصوديوم	الكلس	pH	المادة العضوية
الأفق (سم)	30-0	44	44	04	01	01	0.9	1.5	18	7.4	1.2
	90-30	49	41	07	01	00	0.7	03	17	7.5	0.9
	150-90	44	43	07	01	01	_	_	17	7.5	0.8

المصدر: نفس المصدر السابق .

* الكفاءة الزراعية :

تصلح للمحاصيل الخضرية خاصة .

* مناطق انتشارها :

قليلة الانتشار بمنطقة دراستنا إلا بنسبة قليلة شمال بلدية الكاليتوس و غرب بلدية الدار البيضاء و تسالة المرجة .

2-3- التربة الحمراء المتوسطية (تربة أكاسيد الحديد)Sols à sesquioxydes de fer :

هي تربة ذات لون احمر بفعل أكسيد الحديد ، مساميتها جيّدة إلى متوسطة في الأفق الأعلى ، تتميّز بالخصائص المورفولوجية التالية .

الجدول (08) : الوصف المورفولوجي للتربة الحمراء المتوسطية.

الأفق سم / المميزات	0-30سم	30-90سم	90-150سم
اللون	أسمر في الحالة الرطبة	أسمر قريب من الحمرة في الحالة الرطبة	أسمر قريب من الصفرة في الحالة الرطبة
البنية	قابلة للتفتت	متوسطة تعدد السطوح ، ذو زوايا جد متطورة	تعدد السطوح ، رقيقة و قليلة التطور
القوام	طمي-رملي	رملي-طيني	طمي-رملي
المسامية	جيّدة	متوسطة	ضعيفة
انتشار البذور	جيّدة	متوسطة	ضعيفة

المصدر: نفس المصدر السابق .

خريطة رقم: 03

توزيع أنواع الترب بمنطقة الدراسة

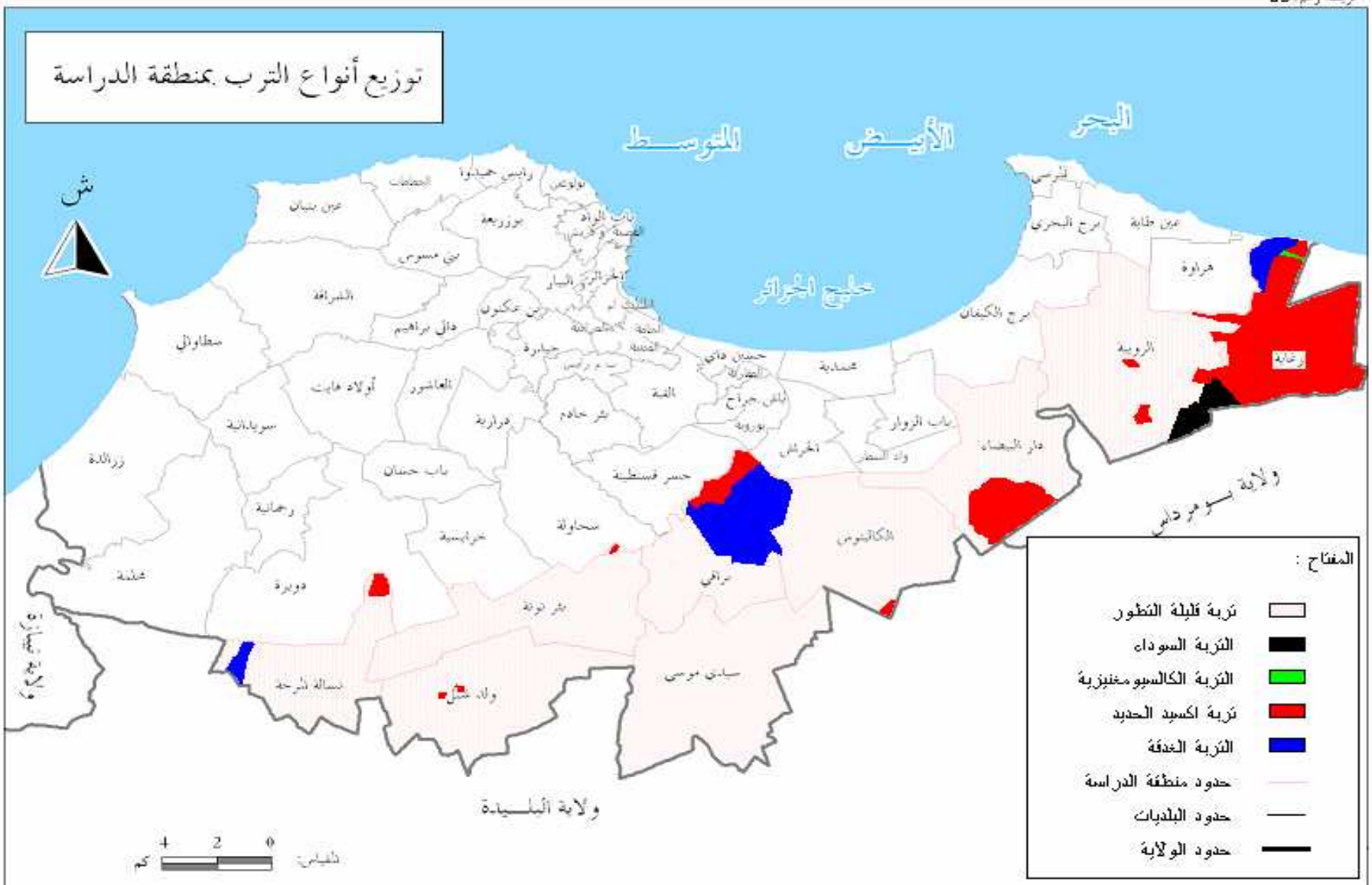

المصدر: من انجاز الطالب اعتمادا على خريطة التربة للوكالة الوطنية للموارد المائية 1988 - 1/25.000

كما أن نسبة الطين و الطمي و الرمل متقاربة ، ممّا يمنحها نسيجا متوازنا ، و بها نسبة معتبرة من عنصر الحديد ، كما يوضّحه لنا الجدول رقم (09) :

الجدول (09) : التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة الحمراء المتوسطية

		التحليل الفيزيائي					التحليل الكيميائي				
		القوام%					العناصر المعدنية%				
		الطين	طمي ناعم	طمي خشن	رمل ناعم	رمل خشن	الحديد	المغنيزيوم	البوتاسيوم	pH	المادة العضوية
الأفق (سم)	0-30	29	29	06	27	09	4.4	03	0.39	7.4	2.06
	30-90	25	26	08	28	13	3.9	03	0.21	7.4	1.95
	90-150	40	21	20	22	15	5.3	05	0.25	7.5	1.18

المصدر: نفس المصدر السابق .

* الكفاءة الزراعية :

تصلح لزراعة الأعلاف و الكروم خاصة و الخضروات .

* مناطق انتشارها :

تنتشر بصورة ملفتة للانتباه ببلدية الرغاية و الرويبة و جنوب بلدية الدار البيضاء .

2-4- التربة السوداء (التيرس)Vertisols:

هي تربة ذات أصل رسوبي ، و تبعا لقوامها فهي من الترب الطمييية الطينية الثقيلة ، المسامية بها جيّدة إلى متوسطة في الآفاق العليا ، و ضعيفة في الأفق الأدنى ، و الحصى بها نادر ، و تتمتع بالمواصفات المورفولوجية التالية :

الجدول (10) : الوصف المورفولوجي للتربة السوداء .

الأفق سم / المميّزات	0-30سم	30-90سم	90-150سم
اللون	أسمر قريب من الرمادي في الحالة الحارة	أسمر قريب من الاصفرار في الحالة الباردة	أسمر قاتم في الحالة الرطبة
البنية	متعدّدة السطوح سميكة ، متطورة	متعدّدة السطوح	متعدّدة السطوح،متطورة
القوام	طيني-رملي	طيني-رملي	طيني
المسامية	جيّدة	متوسطة إلى ضعيفة	ضعيفة
انتشار البذور	جيّدة	متوسطة	ضعيفة

المصدر: نفس المصدر السابق .

و الملاحظ أن التربة السوداء ذات قوام طيني خاصة ، ممّا يجعلها شديدة اللزوجة عند الابتلال و صعبة الاستخدام عند الجفاف ، بالإضافة إلى نفاذيتها المتوسطة إلى الضعيفة في الآفاق الدنيا .

– لاحظ مميّزاتها الفيزيائية و الكيميائية في الجدول رقم (11) –

الجدول (11) : التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة السوداء

		التحليل الفيزيائي					التحليل الكيميائي				
		القوام%					العناصر المعدنية%				
		الطين	طمي ناعم	طمي خشن	رمل ناعم	رمل خشن	البوتاسيوم	الصوديوم	الكلس	pH	المادة العضوية
الأفق (سم)	0-30	38	28	11	11	07	2.5	0.6	09	7.7	3.8
	30-90	42	26	13	09	04	3.5	0.6	09	7.8	3.1
	90-150	44	23	15	10	02	3.6	0.4	10	7.8	2.5

المصدر: نفس المصدر السابق .

* الكفاءة الزراعية :

هذا النوع من الترب يلائم زراعة الخضر و الأعلاف و الحبوب ، و كفاءتها الزراعية ضعيفة لغراسة الأشجار .

* مناطق انتشارها :

محدودة الانتشار بمنطقة الدراسة ، لا نجدها إلا جنوب بلدية الرويبة .

2-5- التربة الكالسيومغنيزيةSols calcimagnésiques :

هي تربة غنية بالكلس و المغنيزيوم اللّذان اشتقت منهما اسمها ، تتميّز بالأوصاف المورفولوجية التالية :

الجدول (12) : الوصف المورفولوجي للتربة الكلسيومغنيزية .

الأفق سم / المميزات	0-60سم	60-150سم
اللون	أسمر قاتم في الحالة الرطبة	أسمر في الحالة الرطبة
البنية	متعددة السطوح ذات زوايا	متعددة السطوح و رقيقة
القوام	طيني	طيني
المسامية	جيّدة	جيدة
انتشار البذور	جيّدة	متوسطة

المصدر: نفس المصدر السابق .

التربة الكالسيومغنيزية ذات قوام طيني طمي ، لارتفاع نسبة تكوينهما فيها ، لاسيما في الأفق الأعلى ، و المسامية بها جيّدة ، كما أنها تحتوي على نسبة كبيرة من الكلس ، تصل إلى 57% في الأفق الأعلى و الأوسط ، و الجدول رقم (13) يوضّح لنا مميّزاتها الفيزيائية و الكيميائية .

الجدول (13) : التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة الكالسيومغنيزية

		التحليل الفيزيائي						**التحليل الكيميائي**					
		القوام %						**العناصر المعدنية %**					
		الطين	طمي ناعم	طمي خشن	رمل ناعم	رمل خشن	البوتاسيوم	المغنيزيوم	الكلس	pH	المادة العضوية
الأفق (سم)	**0-30**	30	24	18	20	08	1.91	1.08	57	7.1	3.1
	30-90	29	26	17	18	10	0.8	0.96	57	7.2	2.7
	90-150	28	26	19	20	07	0.4	0.31	58	7.2	2.2

المصدر: نفس المصدر السابق .

* الكفاءة الزراعية :

هي جيّدة لزراعة الخضر و الفواكه و الكروم .

* مناطق انتشارها :

نجد جزء منها في بلدية الرغاية ، و هي كذلك محدودة الانتشار بمنطقة الدراسة .

و الملاحظ على الخريطة البيدولوجية لمنطقة الدراسة أن التربة بها تأخذ نوعا واحدا في الوسط و المتمثل في التربة قليلة التطور ، في حين نجد أن هذه التربة تتعدّد أنواعها في الجهة الشرقية و الجنوبية الشرقية - لاحظ الخريطة رقم (03) - .

و عموما و من خلال استعراضنا للمميّزات المورفولوجية و الفيزيائية و الكيميائية لتربة منطقة دراستنا إتضح لنا أنها تعدّ من الترب ذات المردودية العالية و المناسبة لأنواع عديدة من الزراعات ، تأتي على رأسها الخضراوات بمختلف أنواعها و الأشجار المثمرة و الكروم تبرزه لنا الخريطة رقم (04) التالية .

خريطة رقم: 04

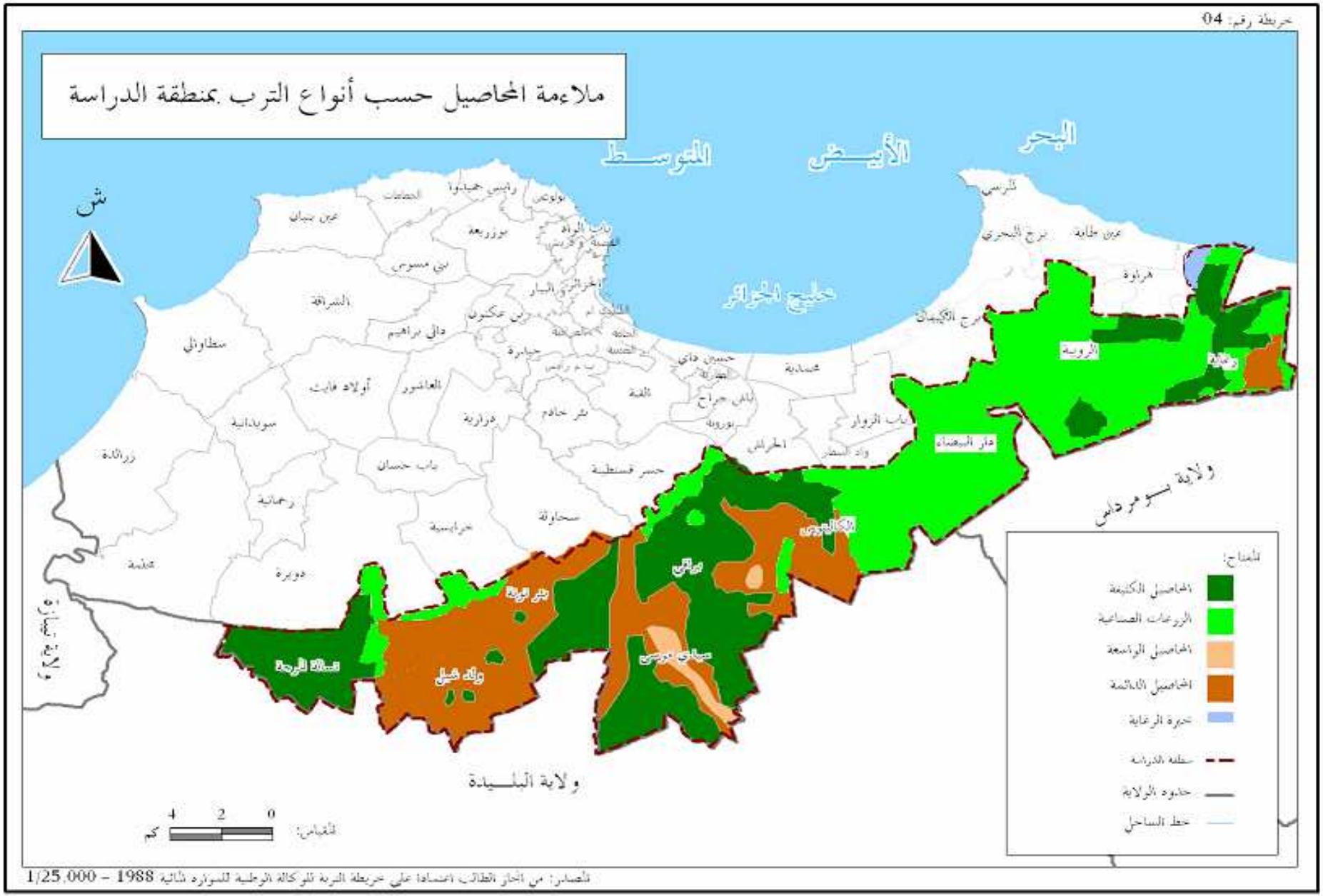

المصدر: من انجاز الطالب اعتمادا على خريطة التربة للوكالة الوطنية للموارد المائية 1988 – 1/25.000

و للإشارة " فقد أخذت البحوث و الدراسات المتعلقة بالتربة و تقييم وتصنيف الأراضي و استخداماتها تتسع على المستويات الدولية و الإقليمية و المحلية ، و قد جاء ذلك لمقابلة الضغط المتزايد على الأراضي الزراعية ، مما يحتّم على صانعي القرار و المخططين وضع خططهم بعد التحليل الواعي للتربة كمورد طبيعي ، و خصائصها و مدى كفاءتها و قدرتها على مواجهة الضغط البشري المتزايد ، و علاقة ذلك بالتخطيط لاستخدام الأرض و إدارتها ، و ما يتطلبه ذلك من برامج لصيانة التربة و حفظها من التدهور و الاستنزاف "(1) ، إذن فالاهتمام بالتربة هو اهتمام بالأجيال القادمة ، و الحفاظ عليها أصبح ضرورة حتمية تُمليها الظروف الاقتصادية الحالية و المستقبلية للبلاد .

و من خلال الخريطة رقم (03) ، التي توضح لنا توزيع أنواع الترب بمنطقة الدراسة ، و الخريطة رقم (04) التي تبيّن لنا ملاءمة المحاصيل حسب أنواع الترب بمنطقة الدراسة ، و على الرغم أن من الصعب الربط بين توزيع أنواع الترب و أنواع المحاصيل الموافقة لها – كما سبق الإشارة إليه – كون أن الظروف المتحكمة في توزيع أنواع المحاصيل تدخل فيها عدّة عوامل أخرى إلى جانب عامل التربة ، و إن كان لهذا الأخير دور رئيسي في توزيع أنواع المحاصيل السائدة في منطقة ما ، غير أننا يمكن أن نميّز عند المطابقة بين الخريطتين عدّة نقاط و ملاحظات ، أهمها :

*/ تضم منطقة الدراسة أراضي زراعية ذات تربة خصبة تصلح لأنواع عديدة من المحاصيل ، سواءا الموسمية منها أو الدائمة ، حيث ترتفع كفاءتها الزراعية في إنتاج المحاصيل الكثيفة كالخضروات بمختلف أنواعها و الأشجار المثمرة و الحمضيات ، كما سوف يتضح لنا ذلك عند دراسة الإنتاج الزراعي .

*/ انحصار المساحة الزراعية الملائمة لزراعة المحاصيل الواسعة ، و المقصود بها الحبوب و الأعلاف ، وهذا يفسر لنا قلة المساحة المخصصة من طرف الفلاحين للمحاصيل الواسعة ، كما سوف تأتي الإشارة إليه .

*/ إنتشار واسع للتربة القليلة التطور بمنطقة الدراسة ، و التي تتلاءم و زراعة المحاصيل الخضرية و الصناعية و متوسطة لزراعة الأعلاف و الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها ذات النوى و ذات البذور و الحمضيات و الكروم ، لاسيما بالجهة الجنوبية من منطقة الدراسة ببلديات : أولاد الشبل و بئر توتة و الكاليتوس و سيدي موسى ، و هذا يفسر لنا ازدهار هذا النوع من المغروسات بهذه الجهة من منطقة الدراسة ، نتيجة ملاءمة التربة على وجه الخصوص .

(1) علي البنا علي ، " الجغرافيا التطبيقية المضمون التطور المنهج " ، ص50 ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003.

3- المعطيات المناخية :

علم المناخ هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر الجوية و علاقاتها ببعضها البعض من جهة ، و علاقاتها بسطح الأرض من جهة أخرى ، و المقصود هنا بسطح الأرض مختلف المكونات البشرية و النباتية و الحيوانية ، التي تتأثر أيّما تأثر بعامل المناخ .

و " المناخ هو مجموع الظروف الجوية التي تجعل المكان من سطح الأرض أكثر أو أقل تلاؤما لعمران الإنسان ، و الحيوان و النبات "(1) ، و من هذا المنطلق ، فالمناخ يتحكم مباشرة في مختلف الأنشطة الحيوية الظاهرة لنا على سطح الأرض ، و التي تهمّنا في مقامنا هذا الأنشطة البشرية ، و له دور كبير و مباشر في التحكم في توزيع السكان و نشاطاتهم ، ممّا يستوجب علينا قبل القيام بأي عملية تهيئة دراسة أهم عوامل المناخ المتمثلة في الحرارة و الأمطار و الرطوبة و الرياح و التبخر و النتح ، و من أهداف دراسة المناخ كذلك إبراز الآثار الايجابية و السلبية لهذه العوامل على الزراعة خاصة .

و المتفق عليه من طرف الباحثين كذلك أن المناخ لا يؤثر بشكل انفصالي أو جزئي على الحياة الفسيولوجية بصفة عامة ، بمعنى آخر أنه لا يمكن تمييّز تأثير الرطوبة مثلا بصفة انفرادية على حياة النبات إن لم نربط ذلك بتأثير الحرارة و أخذها بعين الاعتبار ، و نفس الشيء يقال على فعل الأمطار و الرياح و غيرها ، إذن فالعوامل المناخية متداخلة فيما بينها ، بحيث كلّ مجزئ يؤثر تأثير متداخل و غير انفرادي على الحياة البيئية بصفة عامة .

و عموما فإن مناخ المنطقة (شمال الجزائر) ينتمي إلى مناخ البحر المتوسط ، حيث الشتاء ممطر و دافئ و الصيف حار و جاف .

و في ما يلي نتعرض لأهم عناصر المناخ بالدراسة و التحليل كلّ على حدا ، و قد اعتمدنا في دراستنا هذه على المعطيات المناخية لمحطة الدار البيضاء للفترة (1975-1999) .

3-1- الأمطار:

المطر هو ما يسقط من السحب المشبعة بقطرات الماء المثقلة لها نحو سطح الأرض .

و تعتبر الأمطار من أهم عناصر المناخ لما لها من دور مباشر على الحياة البشرية و النباتية و الحيوانية ، و لها تأثير على سطح الأرض من تربة و تشكيل أودية سطحية ، بالإضافة إلى تغذية الجيوب المائية في الفصل المطير لمواجهة العجز المائي في الفصل الجاف .

و فيما يلي نحاول التعرف على كمية الأمطار التي تتلقاها منطقة الدراسة ، لتحديد مدى الاكتفاء و العجز فيها و تأثيرها على الأنشطة الزراعية .

(1) حليمي عبد القادر ، " مدخل في الجغرافيا المناخية والحيوية " ، ص 7 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981.

و يمكن أن نوضّح كمية الأمطار المتساقطة كما يلي :

الجدول (14) : المتوسط الشهري لكمية الأمطار المتساقطة (ملم) بمحطة الدار البيضاء (1975-1999)

الشهور	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
المعدل الشهري	76.4	94.1	49.2	58.4	38.6	11.1	5.3	8.1	25.2	60.1	94	96	**616.5**

المصدر :ONM 2000

من خلال الجدول رقم (14) و الشكل البياني رقم (03) المرافق له ، نلاحظ أن كمية الأمطار تكون كبيرة في فصل الشتاء خاصة في شهري نوفمبر و ديسمبر بمقدار 94ملم و 96ملم على الترتيب ، و تقل هذه الأمطار في فصل الصيف و بالضبط في شهري جويلية و أوت ، حيث نسجل أقل كمية أمطار متساقطة بمقدار 5.3ملم و 8.1ملم على الترتيب ، وهذا ما يوحي بوجود فصل مطير و آخر جاف .

الشكل رقم (03) :

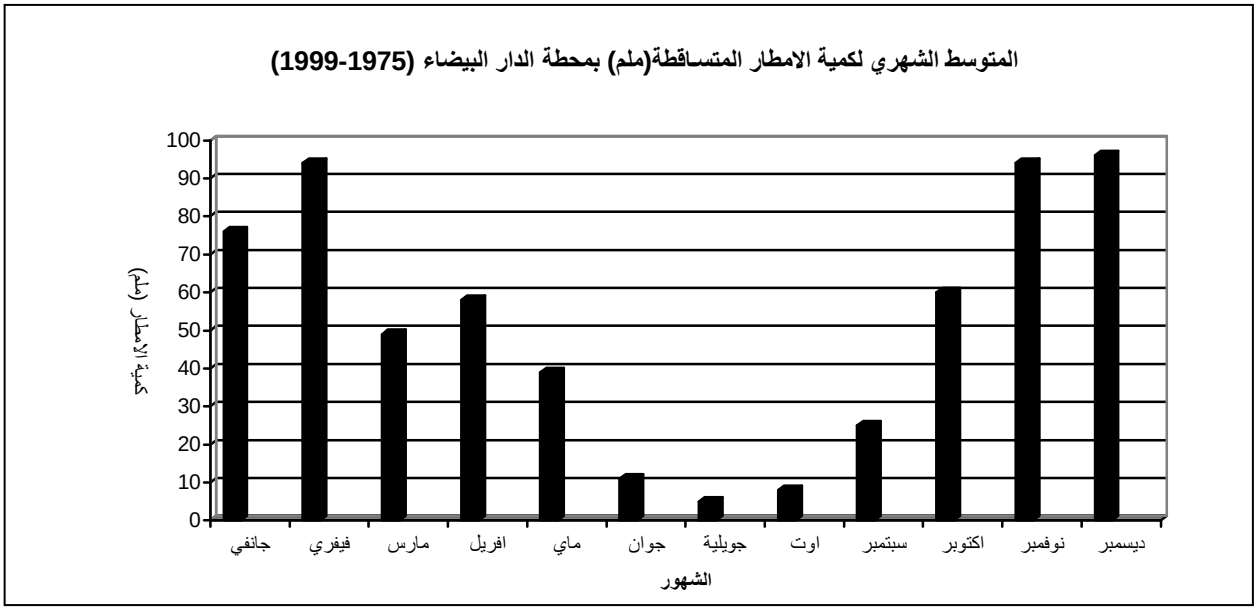

كما يمكن توزيع كمية الأمطار المتساقطة للفترة السابقة حسب فصول السنة من خلال الجدول رقم (15) و الشكل البياني رقم (04) المرافق له ، حيث نلاحظ أن الفصل الأكثر مطرا هو فصل الشتاء أين تكون الأرض مشبعة بالماء و لا تحتاج المزروعات إلى ريات تكميلية ، حيث يمكن إضافتها في أشهر فصل الربيع و التي تسبق فصل الصيف الحار و الجاف ، أين تصبح عملية الري ضرورية لتغطية احتياجات المحاصيل الزراعية .

الجدول (15) : كمية الأمطار المتساقطة حسب الفصول بمحطة الدار البيضاء للفترة (1975-1999) .

الفصول	الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف	المجموع
كمية الأمطار (ملم)	179.3	266.5	146.2	24.5	616.5
النسبة%	%29.08	%43.22	%23.71	%03.97	%100

المصدر: حسابات الطالب اعتمادا على معطيات ONM.

أما بالنسبة إلى فصل الخريف فإن كمية الأمطار المتساقطة به تتلاءم و عملية الحرث و تقليب التربة و إعدادها .

الشكل رقم (04) :

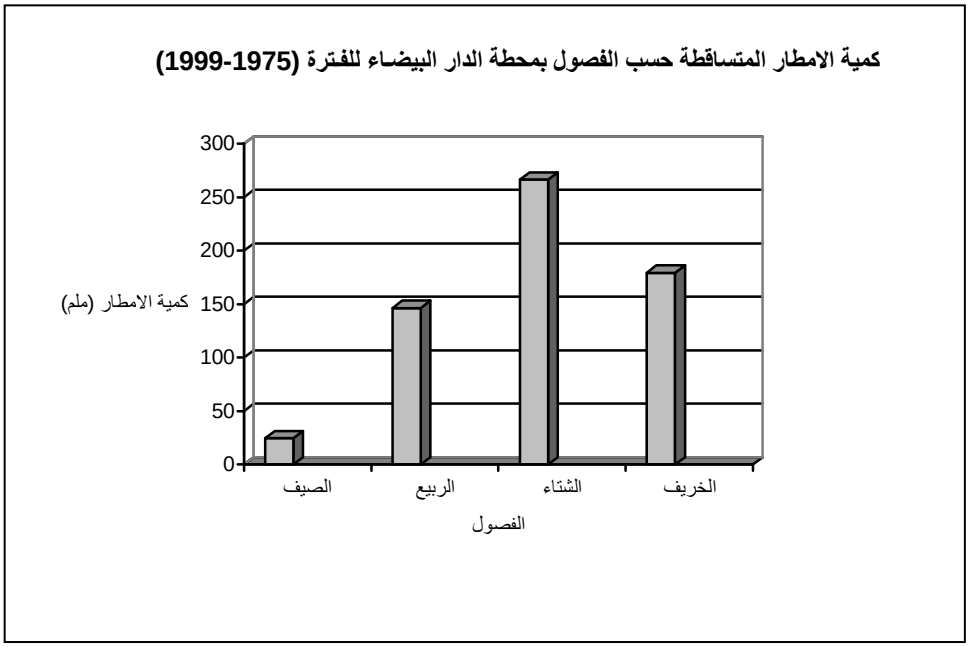

3-2- الحرارة :

تعتبر الحرارة من أهم عناصر المناخ لما لها من ارتباط مع مختلف العناصر الأخرى ، و لها دور كبير في حياة الإنسان و الحيوان و النبات و تأثير كبير على مختلف العمليات الفسيولوجية الدائرة في الحياة على سطح الأرض ، و لها تأثير واضح على العوامل المناخية ، من تشكّل الأمطار نتيجة الدورة المائية العادية و الرطوبة و هبوب الرياح و غيرها .

و الجدول رقم (16) يوضّح لنا درجات الحرارة في محطة الدار البيضاء للفترة (1975-1999) ، و الهدف من دراستها هو معرفة مدى ارتفاع درجة الحرارة و انخفاضها ، و ملاءمتها لنمو المحاصيل الزراعية خاصة بمنطقة الدراسة .

الجدول (16) : المتوسط الشهري لدرجات الحرارة (م٥) بمحطة الدار البيضاء للفترة (1975-1999) .

الشهور	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوي
المتوسط الشهري	11.5	11.5	12.7	14.5	17.7	21.7	24.9	25.8	23.2	19.7	15.5	12.8	**17.6**

المصدر ONM 2000

و الملاحظ أن درجة الحرارة تبلغ أقصاها في فصل الصيف الفصل الأكثر حرارة و جفافا ، و بالتحديد في شهري جويلية و أوت بمقدار 24.9م٥ و 25.8م٥ على الترتيب ، ثم تبدأ في الانخفاض مع بداية فصل الخريف ، لتبلغ أدناها في فصل الشتاء الفصل الأكثر برودة و بالتحديد في شهري جانفي و فيفري بمقدار 11.5م٥ ، كما يمكن أن نستنتج أن متوسط الحرارة الشهرية لهذه الفترة في محطة الدار البيضاء لا يتجاوز 30م٥ و ولا يقل عن 10م٥ ، وهذا ما يتلاءم و يتماشى مع نمو عدة أنواع من المحاصيل الزراعية كالخضر و الفواكه و المحاصيل الكبرى ، و لقد أثبت العلماء النباتيون أن كل فصيلة من النباتات لها مدى حراري معين (الحرارة المثلى) لنموها ، فإن قلّت عن الحدّ الأمثل أو زادت عنه أدى ذلك إلى إتلاف الغلاّت ، كما يعرّف لنا العلماء و الباحثين درجة الحرارة المثلى بأنها الدرجة التي تسمح للنبات بالقيام بمختلف العمليات الفسيولوجية الداخلية و الخارجية ، من التركيب الضوئي و المبادلات الخلوية و التنفس و النتح وغيرها ، و هي تختلف من فصيلة نبات لأخرى .

و عموما فإن منطقة دراستنا تتلاءم درجة الحرارة السائدة بها مع أنواع عديدة من المحاصيل الحقلية خاصة و الأشجار المثمرة . أنظر الجدول رقم (17) .

الجدول (17) : الحرارة المثلى لنمو بعض المحاصيل(1)

أنواع الغلات	المجال الحراري المناسب م٥
الخضر الشتوية عموما	02 – 26
الخضر الصيفية عموما	25 – 26
البقوليات	فوق 04
اللوزيات	06 – 26
التفاحيات	04 – 27
الحمضيات	08 – 15

(1) محمد مرسلي ، " الوسط الطبيعي و استعمال الأرض في بني سليمان " ، أطروحة دكتوراه في علم الجغرافيا ، ج هـ ب ع ت ، 1989 ، ص54 .

و بإلقاء نظرة سريعة على الجدول السابق ، حيث يمكن تمييز أن المجال الحراري المناسب لنمو أهم أنواع المزروعات ، من الخضر بمختلف أنواعها الصيفية و الشتوية و البقوليات ، بالإضافة الى مختلف أنواع الأشجار المثمرة من اللوزيات و الحمضيات و التفاحيات ، و التي تتنتشر غراستها على نطاق واسع بمنطقة دراستنا ، محصور على وجه الخصوص بين درجة الحرارة 10م$_0$ و 30م$_0$ ، و هو نفس المجال الحراري المتوفر في منطقة دراستنا ، ممّا يشجع الفلاحين و الدولة على الاستثمار فيها ، و يعدّد و ينوّع من المحاصيل الزراعية بها ، و يجعل انتعاش النشاط الزراعي بالمنطقة شيئا ممكنا و يسيرا ، يتطلب فقط حسن الاستغلال .

و من خلال مقارنة درجة الحرارة لمحطة الدار البيضاء و كمية الأمطار المتساقطة لنفس الفترة ، و اعتمادا على المعادلةP=2T تمكنّا من وضع المنحنى البياني (05) :

الشكل رقم (05) :

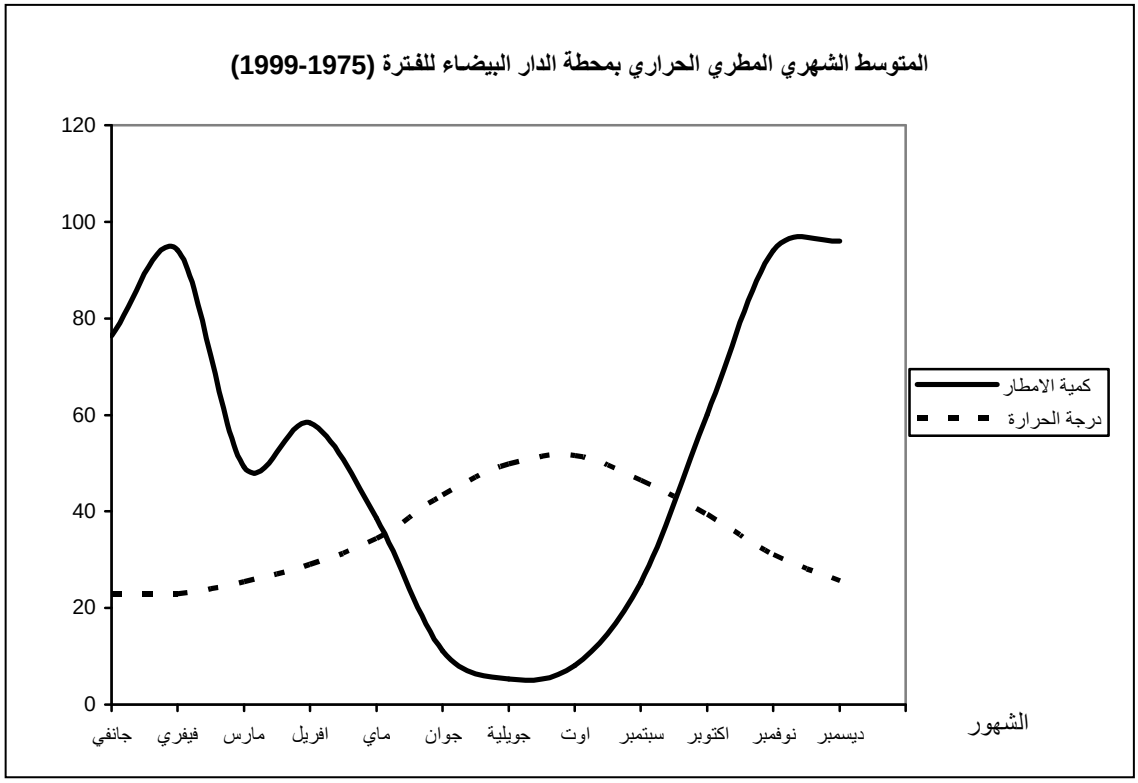

و يمكن أن نميّز من خلال هذا الشكل البياني رقم (05) فترتين مناخيتين متباينتين هما :

* الفترة الجافة (فترة العجز المائي) :

و تمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، حيث تقل الأمطار و ترتفع درجة الحرارة ، و بالتالي يرتفع التبخر و النتح و نسجل عجز مائي ، ممّا يحتم علينا إنشاء سدود و حواجز مائية و حفر الآبار لمواجهة احتياجات الإنسان و المزروعات .

* الفترة المطيرة (فترة الفائض المائي) :

و تمتد بقية الفترة ، أي من شهر أكتوبر إلى شهر افريل ، حيث نسجل فائضا مائيا نتيجة انخفاض درجة الحرارة و ارتفاع كمية الأمطار المتساقطة و قلة التبخر و النتح ، ممّا يساعدنا على حجز كمية معتبرة من مياه الأمطار سطحيا و باطنيا لمواجهة فترة العجز المائي المقبلة .

و للاشارة فإن الصقيع بمنطقة دراستنا قليل التشكل ، نتيجة عدم توفر أهم شروط تشكله و المتمثل في انخفاض درجة الحرارة إلى ما دون الصفر أي درجة التجمد .

و الجدول رقم (18) يبيّن لنا عدد الأيام التي يتشكل بها الصقيع حسب محطة الدار البيضاء للفترة (1990-2000) .

الجدول (18) : عدد أيام الصقيع في السنة بمحطة الدار البيضاء للفترة (1990-2000) .

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	معدل الفترة
عدد الأيام	03	11	28	34	04	09	16	22	21	40	54	**20**

المصدر ONM 2000

و يبرز لنا هذا الجدول رقم (18) أن متوسط عدد أيام الصقيع يبلغ 20 يوما لهذه الفترة ، و هي فترة قليلة ، وبالتالي فهو ليس له تأثير كبير على المزروعات باستثناء أيام تشكله ، ممّا يستدعي الحيطة و الحذر في هذه الأيام نظرا لتسببه في اختناق النباتات ، بتشكيله طبقة أو غلاف من بخار الماء على أوراق النباتات تمنعها من التنفس ، و يؤدي إلى إتلاف البراعم عادة ، و الحل يكمن في تغطية المحاصيل الحساسة بالأغطية البلاستيكية أو إشعال النار بالقرب من المحاصيل الزراعية ، و هذه الطريقة الأخيرة هي الأكثر استعمالا في منطقة الدراسة نظرا لعدم تكلفتها .

3-3- الرطوبة :

يقصد بالرطوبة الجوية الماء الموجود بالجو على هيئة بخار ، و قد ثبت علميا أن لاختلاف نسبة الرطوبة تأثير واضح علي طبيعة النمو المزروعات . لاحظ الجدول رقم (19) التالي .

الجدول (19) : المتوسط الشهري للرطوبة النسبية بمحطة الدار البيضاء للفترة (1990-1999) .

الشهور	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
الرطوبة النسبية%	78	78	78	74	74	69	69	68	70	73	76	77	**74**

المصدر ONM 2000

و الملاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (19) ، أن الرطوبة الجوية تنخفض في فصل الصيف لتبلغ أدنى نسبة لها في شهر أوت بمقدار 68% ، و هذا ما يعكس جفاف و حرارة هذا الفصل ، لترتفع عن هذه النسبة في بقية الشهور لاسيما في فصل الشتاء مثل شهر جانفي حيث تبلغ 78% ، أين يكون الجو رطب و درجة الحرارة منخفضة .

3-4- الرياح :

تسود بمنطقة الدراسة الرياح الجنوبية الغربية و الغربية خاصة لاسيما في فصل الشتاء ، القادمة إلينا من منطقة الضغط الأزوري بالمحيط الأطلسي محمّلة بالأمطار ، و الجدول رقم (20) يوضّح لنا سرعة و اتجاه الرياح بالمنطقة .

الجدول (20) : سرعة و اتجاه الرياح السائدة بمحطة الدار البيضاء (1988-2003) . الوحدة: عقدة .

الاتجاه / الفصل	ش	ش ق	ق	ج ق	ج	ج غ	غ	ش غ
الشتاء	8.1	04.8	04	17	10	26.2	14.4	8.8
الربيع	15.3	10.3	8.1	1.5	5.4	15.4	11.2	7.5
الصيف	19.8	20.7	4.2	02	29	8.4	5.5	5.9
الخريف	9.3	12.3	3.9	01	7.8	16.5	10.6	4.7

المصدر ONM 2000

و عموما فقوّة الرياح السائدة بمنطقة الدراسة قليلة التأثير السلبي على الأنشطة الزراعية ، حيث تعمل هذه الرياح الهادئة في عمومها – إذا استثنينا رياح السيروكو – على تلطيف شدة الحرارة بمحيط النباتات و تساعد على تلقيح الأزهار ، و تسرّع من تجفيف التربة حين تقليبها ، ممّا يشكّل لنا مناخا ملائما صالحا لنشاطات زراعية عديدة بمنطقة الدراسة ، قلّ ما يتوفر في مناطق أخرى .

الشكل رقم (06) : وردة الرياح لمحطة الدار البيضاء للفترة 1988-2003 .

1 سم ← عقدة

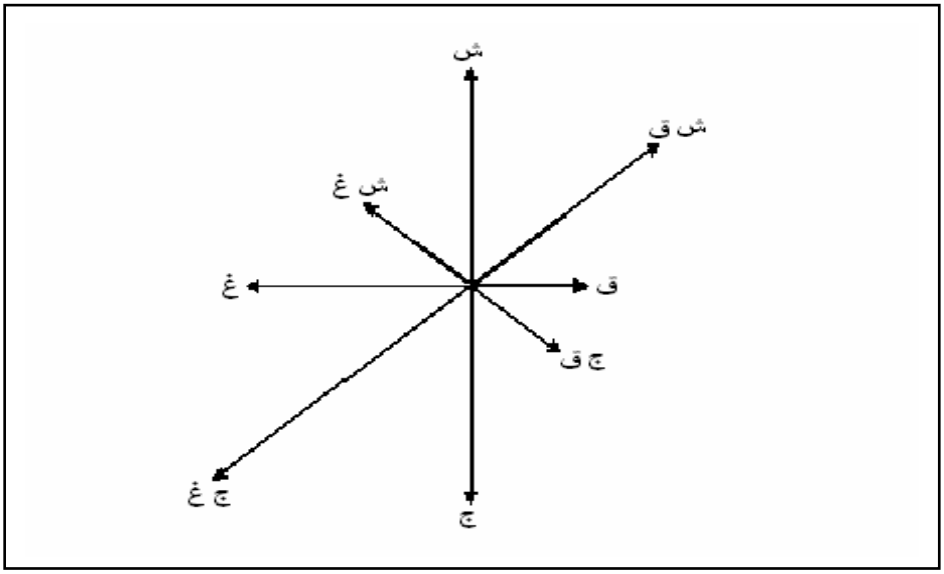

3-5- التحليل البيومناخي :

من خلال دراسة العناصر المناخية السابقة ، و التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد نوعية المناخ السائد في منطقة الدراسة بصفة خاصة ، و هذا باعتماد المؤشر الأكثر استعمالا و هو مؤشر أمبيرجي ذو القانون التالي :

$$Q = 1000 \cdot P / ((M + m)(M - m) / 2) = 109.7$$

حيث :

Q : الحصيلة المطرية .

P : معدل التساقط السنوي للفترة 1975-1999 .

M : معدل درجة الحرارة القصوى لأحر شهر = 29.1+273=302.1م°

m: معدل درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر = 9.9+273=282.9م°

و بالمطابقة مع الشكل البياني لأمبيرجي ، نستنتج أن منطقة دراستنا تقع ضمن النطاق المناخي شبه الرطب ، كما يبيّنه الشكل البياني رقم (07) .

الشكل رقم (07) : منحنى أمبيرجي لمحطة الدار البيضاء .

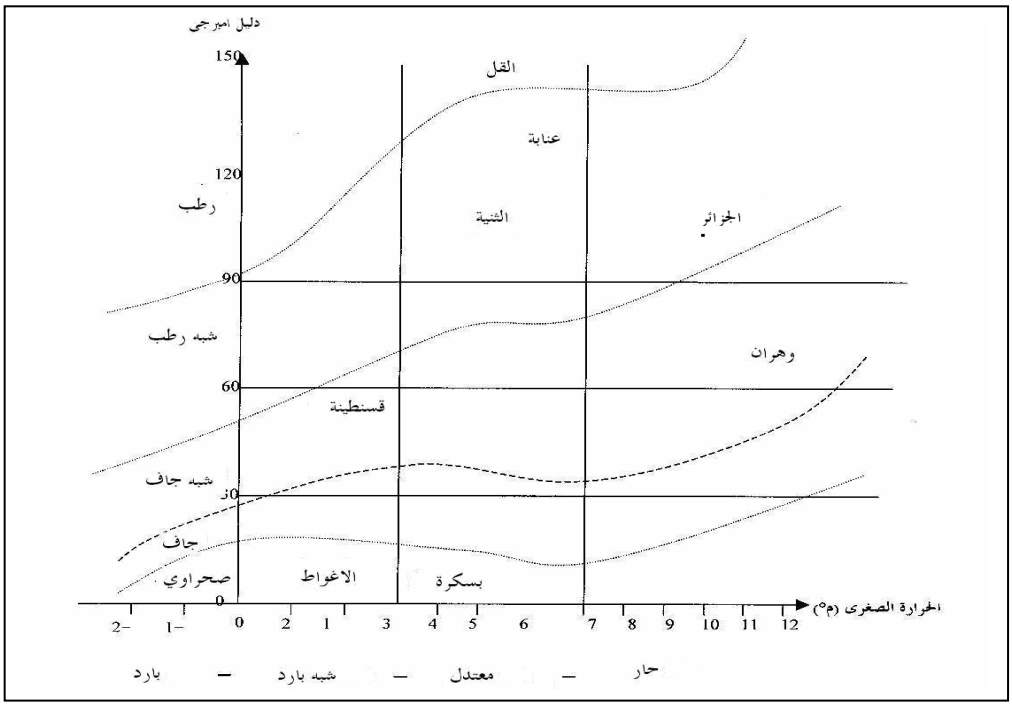

المناخ شبه الرطب الذي يميّز منطقة دراستنا و شمال الجزائر على حد سواء ، يسمح بنمو و غراسة عدة أنواع من المزروعات على رأسها المحاصيل الكثيفة و الأشجار المثمرة ، كما سوف تأتي الاشارة إليه .

4- الموارد المائية :

لمصادر المياه دور كبير و فعّال في قيام و تركّز الأنشطة الاقتصادية ، و هذه الموارد المائية تتأثر بعدّة عوامل متداخلة فيما بينها ، أهمها المناخ – التساقط خاصة – و التضاريس و الانحدار ، و منطقة دراستنا تحتوي على عدّة مصادر للمياه ، سواء السطحية أو الجوفية .

4-1- المياه السطحية :

و أهمها الأودية ، ليست ذات أهمية في منطقة دراستنا تجف في فصل الصيف ، و هي ملوثة أو مهدّدة بالتلوث بدرجة كبيرة لقربها من المناطق الصناعية خاصة ، أهمها :

* واد الحميز: ينبع من جبال بوزقزة و يخترق السهل و جزء من منطقة الدراسة ، من أهم روافده في منطقة الدراسة واد بولرياح ، حيث أقيمت عليه محطة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب ، و قد أنشأ عليه سد الحميز لتجميع مياهه الذي تمّ بناءه بغرض سقي سهل الحميز (متيجة الشرقية) .

* واد الرغاية : يتشكل مجراه الأول من شمال أولاد موسى ، يتغذى من خمسة روافد صغيرة هي : البيار – أيما – موسى – بورابا – بينيار ، و يقطع التلال الساحلية للرغاية ، " يبلغ طوله 6.4 كم و مساحة حوضه التجميعي 230 كم^2 و عرضه يتراوح بين 25–50 م و عمقه ما بين 0.4–2.5 م "(1) ، و تشكلت بحيرة الرغاية قرب مصبه من جراء بناء حاجز عليه .

* بحيرة الرغاية : تمّ إنشاء حاجز قرب مصب واد الرغاية سنة 1930 ، أدى إلى تشكل بحيرة الرغاية على مساحة 75 هكتارا و مساحتها الآن 842 هكتارا (1) ، مياهها ملوثة نتيجة الإهمال ، كما توجد بها محطتين لتصفية المياه بسعة 80 ألف م^3/اليوم مخصصة لري الأراضي الفلاحية بسهل الحميز .

* واد الحراش : يشكل الحدود الغربية لبلدية سيدي موسى ، و الفاصل الطبيعي بين بلديتا براقي و بئر توتة ، و هو ملوّث بشكل كبير .

4-2- المياه الجوفية : تقع منطقة الدراسة فوق طبقة أو خزان مائي هام ، يعرف بالطبقة الجوفية لسهل متيجة تقدر سعتها 1200 هم^3 (2) ، و لهذه المياه أهمية كبيرة في المنطقة حيث تقوم عليها الزراعة و الري ، و تغطي إلى حدّ كبير الطلب على المياه الصالحة للشرب لغالبية سكان الولاية و كثير من التجمعات السكانية لولايات الوسط (بومرداس – تيبازة – البليدة) ، أضف إلى ذلك أنها تزود عدة وحدات صناعية بحاجياتها من المياه ، و ذلك كون معظم الأودية في المنطقة تعاني من ظاهرة التلوث و التذبذب في جريانها .

(1) الوكالة الوطنية للموارد المائية ، معطيات إحصائية ، 2006 .

(2) بوناب ب ، قسول ع ، مصدر سبق ذكره ، ص30 .

ثانيا : العامل البشري :

إن دراسة و تحليل السكان يعدّ خطوة ذات أهمية لا يمكن الاستغناء عنها ، إذ أن دراسة موضوع السكان و ما يتعلق به من معرفة عوامل و مراحل تطور السكان ، و التعرف على التركيب النوعي و العمري و الاقتصادي أمرا بالغ الأهمية ، فهو يرتبط بمسائل التنمية و التخطيط ارتباطا وثيقا ، فلأجل السكان تنفذ العملية التخطيطية و لهم تعود نتائج التخطيط .

و بما أن النمو السكاني هو العامل الأساسي في التعمير ، فإن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف عن قرب على هذه الحركة السكانية حجما و نموا و تركيبا و توزيعا و تقديرا ، و عند دراسة الباحث لعنصر السكان فإنه يحاول الإجابة على عدّة أسئلة أهمها : كيف هو حال نمو السكان ؟ و أين يتوزع السكان ؟ و ما هي نوع التركيبة السكانية من التركيب النوعي و العمري إلى التركيب الاقتصادي ؟ ، بالإضافة إلى دراسة التقديرات المستقبلية لهذا النمو السكاني ، و هو ما سنحاول الوصول إليه من خلال هذا الفصل اعتمادا على المعطيات الرسمية للديوان الوطني للإحصاء .

1- النمو السكاني بمنطقة الدراسة :

نتطرق فيما يلي إلى حجم النمو و التعداد السكاني لبلديات منطقة الدراسة .

و الملاحظ ارتفاع عدد سكان بلديات منطقة الدراسة حسب كل الإحصاءات ، نتيجة تحسن الظروف المعيشية و الصحية للسكان بعد الاستقلال بصفة عامة ، و الجدول رقم (21) يوضّح لنا التعداد السكاني و تطوره في منطقة الدراسة .

الجدول (21) : النمو السكاني في منطقة الدراسة (1977-1998) .

البلدية	1977	1987	1998	م النمو% 87-98
الرويبة	18934	36165	49881	1.38
الرغاية	25941	44939	66215	1.47
الدار البيضاء	12288	17652	44753	2.53
براقي	43835	68839	95246	1.38
الكاليتوس	27527	60108	96310	1.60
سيدي موسى	16946	36565	27889	0.76
بئر توتة	8321	12262	21807	1.78
تسالة المرجة	4531	6297	10792	1.71
أولاد الشبل	7600	12004	16355	1.36
المجموع	165923	294831	429248	-
النسبة إلى سكان الولاية	%11.40	%13.89	%16.75	-

المصدر : 1) د.و.إ التعداد العام للسكن و السكان . 1977 . رقم15 . 1982 + حسابات الطالب

2) ONS. Evolution des agglomeration . 1987-1998. N104 . 1999

و يلاحظ من الجدول السابق رقم (21) و الخريطة رقم (05) التي تبرز لنا النمو السكاني بمنطقة الدراسة ، الارتفاع المستمر لعدد سكان منطقة الدراسة حسب مختلف الإحصاءات السكانية ، لتصل نسبة السكان بها إلى16,75% من نسبة سكان الولاية ، و بتعداد 429248 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 1998 ، غير أن الاستمرارية في ارتفاع السكان بمنطقة الدراسة يعتبر أهم من حجمه ، كون أنه يخفي من وراءه إمكانية استمرارية الوضع في المستقبل ، ممّا سوف يجعلنا أمام تحدي كبير لمواجهة المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان من السكن و التعليم و الصحة و الشغل ....الخ ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، يحتّم علينا الوضع بذل جهد أكبر للحفاظ على الأراضي الزراعية بالمنطقة من التوسع العمراني العشوائي عليها .

2- العمالة و الأنشطة الاقتصادية بمنطقة الدراسة :

يعتبر التركيب الاقتصادي إحدى المقومات الضرورية التي تحدّد التنمية الوطنية ، لهذا ارتأينا تحليل الظاهرة الاقتصادية بالمنطقة ، سواء بالتعرف على القوة العاملة أو الأنشطة الاقتصادية الغالبة حسب البلديات ، و هذا من أجل التعرف على الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة بالمنطقة و الاحتياجات و النقائص اللازم تلبيتها و تدنركها مستقبلا .

2-1- القوة العاملة :

من خلال الجدول التالي رقم (22) نستطيع توضيح بعض مميّزات القوة العاملة حسب بلديات منطقة الدراسة .

و الملفت للانتباه من خلال هذا الجدول هو الطاقة الشبابية الكبيرة التي تزخر بها المنطقة ، حيث وصلت نسبة السكان النشطين إلى 48.4% حسب إحصاء 1998 من مجموع سكان منطقة الدراسة ، يدعم هذا معدل النشاط الاقتصادي الذي وصل إلى 22.3% ، غير أننا نشير الى ارتفاع نسبة البطالين ، حيث شكّلت نسبة 51.7% من مجموع القوة النشيطة حسب نفس الإحصاء ، و هذا نتيجة التزايد السكاني الكبير في الجزائر عامة و في منطقة الدراسة بصورة خاصة و تفاقم ظاهرة النزوح الريفي ، أضف إلى ذلك دخول الجزائر مرحلة اقتصادية جديدة المتمثلة في اقتصاد السوق و ما نتج عنها من غلق لبعض المصانع و المؤسسات و تسريح العمال ، و هي أي البطالة لا تخص بلدية دون الأخرى ، بل منتشرة في جميع البلديات .

كما يمكن الإشارة إلى أن معدل الإعالة لا يعبر بصدق عن الوضعية الاقتصادية للسكان نتيجة ارتفاع عدد السكان البطالين .

خريطة رقم: 05

تطور عدد السكان ببلديات منطقة الدراسة1987 – 1998

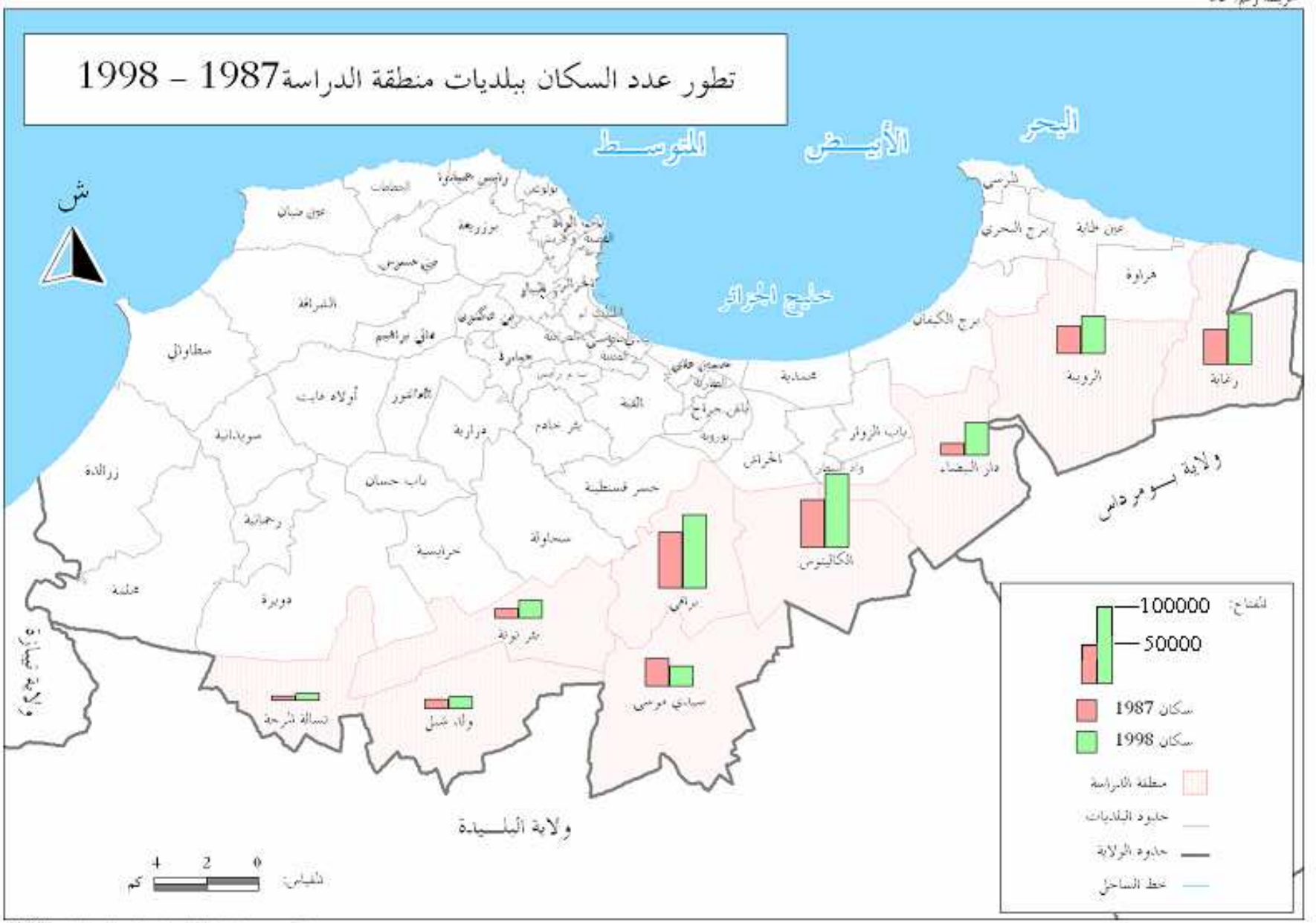

المصدر: من انجاز الطالب اعتمادا على معطيات ONS

الجدول (22) : توزيع السكان النشطين و غير النشطين حسب البلديات للإحصاءين (1987-1998) .

	عدد السكان	السكان النشطين						معدل النشاط الاقتصادي	السكان غير النشطين	
		العاملون فعلا		العاطلون		المجموع			العدد	النسبة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
الرويبة	36165	8573	88.7	1087	11.2	9660	26.7	23.7	26505	73.2
	49881	13500	69.3	5961	30.6	19461	39.0	27.0	30420	60.9
الرغاية	44939	9362	87.7	1310	12.2	10672	23.7	20.8	34267	76.2
	66215	11731	28.9	28839	71.0	40570	61.2	17.7	25645	38.7
الدار البيضاء	17652	2818	64.3	1563	35.6	4381	24.8	15.9	13271	75.1
	44753	9017	60.3	5930	39.6	14947	33.9	20.1	29806	66.6
براقي	68839	14883	84.8	2660	15.1	17543	25.4	21.6	51296	74.5
	95246	30518	65.6	15964	34.3	46482	48.8	32.0	48764	51.1
الكاليتوس	60108	10647	83.4	2114	16.5	12761	21.2	17.7	47347	78.7
	96310	14139	23.7	45290	76.2	59429	61.7	23.7	36881	38.2
سيدي موسى	36565	7076	71.8	2777	28.1	9853	26.9	19.3	26712	73.0
	27889	6728	66.0	3461	33.9	10189	36.5	24.1	17700	63.4
بئر توتة	12262	2454	81.7	549	18.2	3003	24.4	20.0	9259	75.5
	21807	3687	58.0	2668	41.9	6355	29.1	16.9	15452	70.8
تسالة المرجة	6297	1718	87.2	251	12.7	1969	31.2	27.2	4328	68.7
	10792	3485	68.2	1621	31.7	5106	47.3	32.2	5686	52.6
أولاد الشبل	12004	2456	80.0	611	19.9	3067	25.5	20.4	8937	74.4
	16355	3028	66.0	1557	33.9	4585	28.0	18.5	11770	71.9
المجموع	294831	64685	88,7	12922	17.7	72909	24.7	21.9	309397	75.3
	429248	95833	46,3	111291	53.7	207124	48.3	22.3	342987	51.7
الولاية	2122319	494823	83.5	97545	16.4	592368	27.9	23.3	1529951	72.0
	2562428	601039	85.1	104646	14.8	705685	27.5	23.4	1856743	72.4

المصدر : 1) د.و.إ التعداد العام للسكن و السكان . 1987 ..+حسابات الطالب .

ONS. Collection statistique . RGPH . 1998 .. 2000 . (2

* إحصاء 1987 . ** إحصاء 1998 .

2-2- توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي :

هدفنا من دراسة توزيع اليد العاملة حسب مختلف الأنشطة الاقتصادية ، هو معرفة مدى تركز اليد العاملة بها و التباين المسجل في ذلك ، و إلقاء الضوء على القطاع الفلاحي و مدى جذبه أو طرده لليد العاملة . و الملاحظ من خلال الجدول رقم (23) التراجع في نسبة العاملين بالقطاع الفلاحي من 11.1% حسب إحصاء 1987 إلى 7% حسب إحصاء 1998 على مستوى مجموع بلديات منطقة الدراسة ، و هذا يعكس الحالة العامة التي تعاني منها الفلاحة بمنطقة الدراسة و البلاد عموما ، حيث نسجل نسبة 3.6% فقط كيد عاملة في القطاع الفلاحي حسب إحصاء 1998 بالولاية .

الجدول (23) : توزيع اليد العاملة بالبلديات حسب الأنشطة الاقتصادية للإحصاءين (1987-1998) .

	الفلاحة		الصناعة و البناء و الأشغال العمومية		الخدمات		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد
الرويبة	549	6.4	3252	39.9	4772	55.6	8573
	403	2.9	4984	36.9	8113	60.1	13500
الرغاية	564	5.9	3986	42.5	4807	51.3	9362
	589	5.1	5966	50.8	5167	44.0	11731
الدار البيضاء	130	4.6	805	28.5	1883	66.8	2818
	439	4.8	1603	17.7	6979	77.3	9017
براقي	659	4.4	6237	41.9	7987	53.6	14883
	437	1.4	8663	28.3	21418	70.1	30518
الكاليتوس	671	6.3	4397	41.3	5579	52.5	10647
	558	3.9	1358	96.0	–	–	14139
سيدي موسى	964	13.6	5668	80.1	444	6.5	7076
	615	9.1	5161	76.7	952	14.1	6728
بئر توتة	615	25.0	950	36.7	889	36.2	2454
	436	11.8	1107	30.0	2144	58.1	3687
تسالة المرجة	861	50.0	435	25.3	422	24.5	1718
	1464	42.0	906	26.0	1115	32.0	3485
أولاد شبل	1640	66.7	440	17.9	376	15.3	2456
	1766	58.3	541	17.8	721	23.8	3028
المجموع	6653	11.1	26170	43.6	27159	45.3	59987
	6707	7.0	42526	44.4	46609	48.6	95833
الولاية	–	–	–	–	–	–	494823
	21998	3.6	108728	18.0	470313	78.2	601039
المستوى الوطني 1998	616843	%14	810619	%18	2984300	%68	4411762

المصدر : 1) د.و.إ . التعداد العام للسكن و السكان . 1987 ..+حسابات الطالب .

* إحصاء 1987 . ** إحصاء 1998 (2 W d'Alger DPAT Annuaire statistique .. 2004 .

كما يتضّح لنا من خلال هذا الجدول توزيع اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية الثلاث ، و الذي يمكن أن نميّز من خلاله الفرق الشاسع في حجم اليد العاملة بين قطاع الفلاحة و القطاعين الآخرين ، و يمكن من خلاله كذلك توضيح الوزن الاقتصادي العام لبلديات منطقة الدراسة .

و نسجل ارتفاع في اليد العاملة بالقطاع الصناعي و البناء و الأشغال العمومية ، حيث بلغت نسبتها 44.4% حسب إحصاء 1998 على مستوى بلديات منطقة الدراسة ، و تقارب قيمتها بالإحصاء السابق و هذا راجع إلى قرب منطقة الدراسة – كما هو معلوم – من عدة مناطق صناعية أو ضمّها لها ، كالمنطقة الصناعية الرويبة – الرغاية و واد السمار و الحراش و جسر قسنطينة ، بالإضافة إلى انتعاش مجال السكن في الآونة الأخيرة كمبادرة من طرف الدولة للقضاء على أزمة السكن ، ممّا فتح المجال أمام عدّة ورشات للبناء استقطبت عدد لا بأس به من اليد العاملة المحلية .

و نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على يد عاملة كبيرة في الإحصاءين الأخيرين ، بنسبة 48.6% حسب الإحصاء الأخير مثلا ، و هو لا يخرج عن القاعدة العامة بولاية الجزائر حيث يمثل القطاع نسبة 78.2% من مجموع اليد العاملة .

ومن خلال الشكل البياني رقم (08) نستطيع توضيح توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية حسب إحصاء 1998 بمنطقة الدراسة .

الشكل رقم (08) :

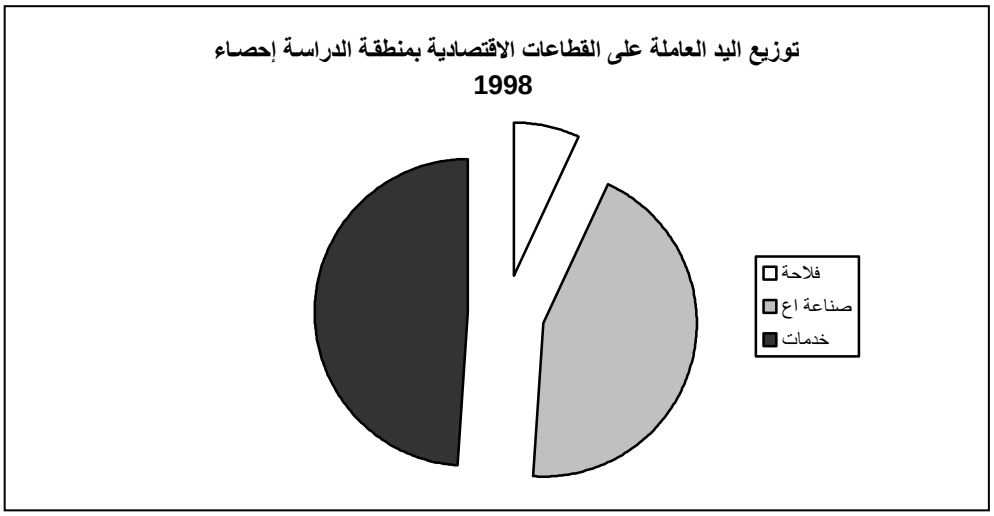

3- التوزيع المجالي للسكان :

نتطرق فيما يلي إلى التوزيع المجالي للسكان حسب آخر إحصاء عام للسكن و السكان ، مبرزين عدد السكان في التجمعات الرئيسية و الثانوية و أماكن التشتت ، و نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم (24) أن بلديتا الكاليتوس و براقي تأتيان في المرتبة الأولى بتعداد سكاني وصل إلى 96310 نسمة و

95246 نسمة على الترتيب حسب إحصاء 1998 ، تليهما بلديات الرغاية و الرويبة و الدار البيضاء .

الجدول (24) : التوزيع المجالي و الجغرافي للسكان بمنطقة الدراسة حسب إحصاء 1998 .

البلدية	عدد السكان						إجمالي السكان	المساحة(هـ)	الكثافة السكانية (ن/ هـ)
	المركز	%	التجمع الثانوي	%	التبعثر	%			
الرويبة	26798	53.7	17030	34.1	6053	12.1	49881	4115	12
الرغاية	36793	55.5	25549	38.5	3873	05.8	66215	2725	24
الدار البيضاء	29032	64.8	14604	32.6	1117	02.4	44753	3329	13
براقي	89817	94.3	4658	04.8	771	0.8	95246	3215	30
الكاليتوس	83288	86.4	8317	08.6	4705	4.8	96310	3032	32
سيدي موسى	21747	77.9	4136	14.8	2005	7.1	27889	4327	06.4
بئر توتة	7600	34.8	9519	43.6	4688	21.4	21807	2701	08
تسالة المرجة	6145	56.8	1322	12.2	3326	30.8	10792	2051	05
أولاد الشبل	7616	46.5	3569	21.8	5170	31.6	16355	2930	5.6
المجموع	308836	71.9	88704	20.7	31708	7.4	429248	28425	15.1
الولاية	2268358	88.5	209993	08.1	84074	03.2	2562428	80922	31.6

المصدر: 1) ONS. Evolution des agglomeration . 1987-1998. N104 . 1999 + حسابات الطالب .

2) Wd'Alger DPAT Annuaire statistique .. 2004 .

حيث يرتفع عدد السكان في هذه البلديات السابقة الذكر من منطقة الدراسة و من الولاية كذلك إذا ما قورن مع الجهة الجنوبية من منطقة الدراسة ، و هذا راجع لاستقطاب المناطق الصناعية المنتشرة بالجهة الشرقية من منطقة الدراسة عموما للسكان على غرار المنطقة الصناعية الرويبة–الرغاية ، بالاضافة الى توفر المرافق الخدماتية الصحية منها و التعليمية ، و المشاريع التنموية العمومية و الخاصة بالجهة الشرقية من الولاية دونها جنوبها . لاحظ الخريطة رقم (06) المرفقة .

و من جهة أخرى ، قلّة عدد سكان البلديات الجنوبية من منطقة الدراسة ، متمثلة في بلديات سيدي موسى و بئر توتة و تسالة المرجة و أولاد الشبل ، حيث تضم دائرة بئر توتة ككل 48934 نسمة فقط و هذا مقارنة مع بقية بلديات منطقة الدراسة الأخرى ، و يرجع هذا إلى عزلة هذه البلديات و عدم استفادتها من المشاريع التنموية و حفاظها على الطابع الفلاحي عموما ، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية في الفترة الأخيرة و التي مسّت هذه المناطق بصفة خاصة .

خريطة رقم: 06

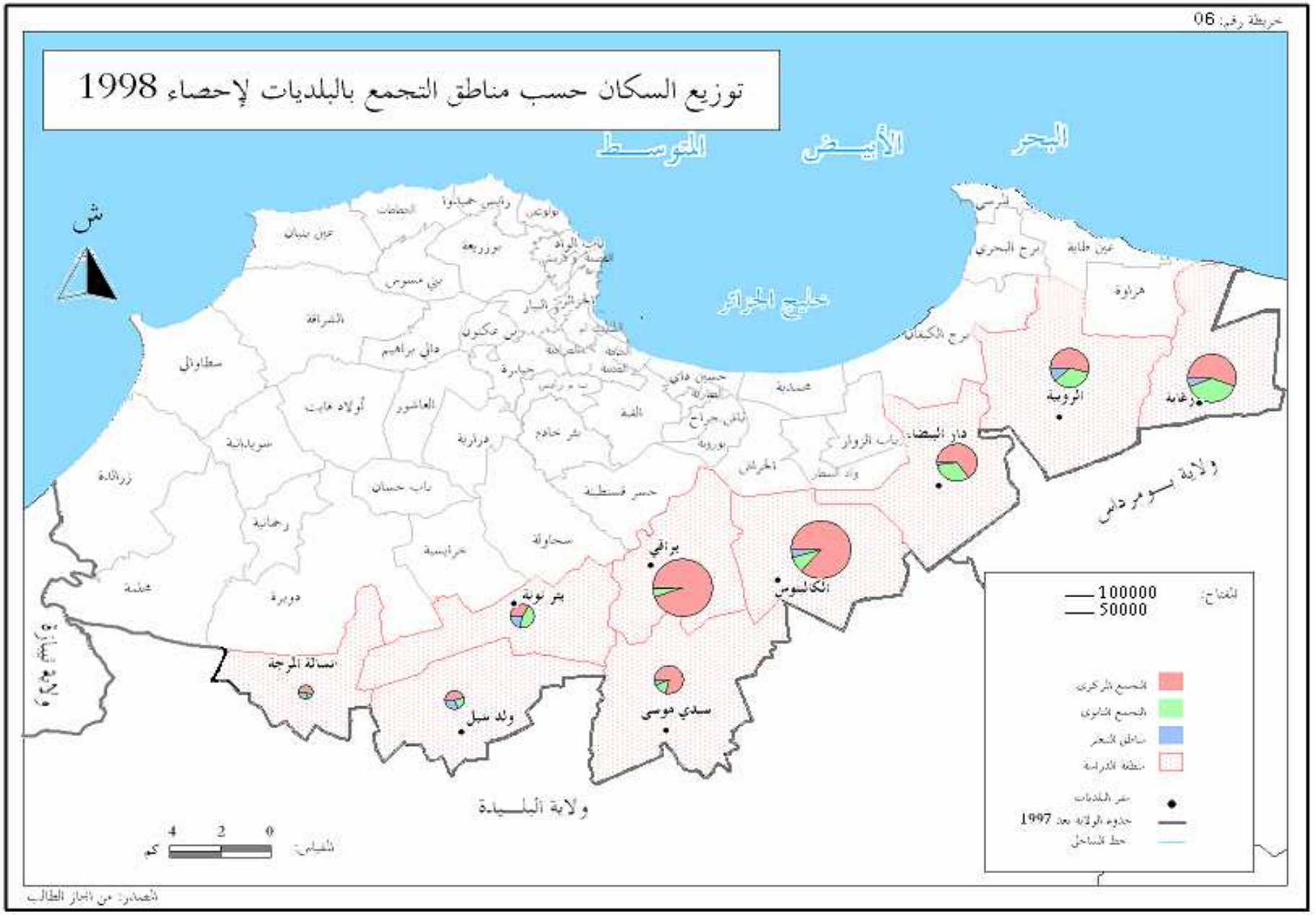
توزيع السكان حسب مناطق التجمع بالبلديات لإحصاء 1998
البحر الأبيض المتوسط
خليج الجزائر
ش
ولاية تيبازة
ولاية البليدة
ولاية بومرداس
الشراقة
سطاوالي
دالي براهيم
بني مسوس
عين طاية
هراوة
برج الكيفان
الرويبة
رغاية
دار البيضاء
الحراش
باب الزوار
وادي السمار
محمدية
حسين داي
القبة
بئر خادم
دراريه
العاشور
أولاد فايت
سوايداينة
زرالدة
باب حسان
رحاية
دويرة
الخرايسية
سحاولة
حسين قسنطينة
بئر توتة
براقي
الكاليتوس
سيدي موسى
ولد سيدي
المرجة
المفتاح:
100000
50000
التجمع الثانوي
مناطق الندرة
حدود الولاية بعد 1997
خط الساحل
المقياس:
4 2 0
كم
المصدر: من انجاز الطالب

أما بالنسبة للتوزيع المجالي داخل البلدية نفسها ، فنلاحظ أن السكان يتمركزون بصورة ملفتة للانتباه في مركز البلدية بنسبة 71.9% من السكان على مستوى منطقة الدراسة ، و هذا لا يخرج عن الصورة العامة التي تخضع لها الولايات الكبرى بصفة عامة و ولاية الجزائر بصفة خاصة والتي تضمّ في جزئها المركزي 88.5% من السكان ، كما يلفت الانتباه كذلك ارتفاع نسبة سكان مناطق التشتت و التبعثر بلديتا أولاد شبل و تسالة المرجة 31.61% ، 30.81% على الترتيب نتيجة حفاظهما على السكنات المبعثرة في الاحواش الفلاحية خارج الجزء المركزي للبلدية .

و الشكل البياني رقم (09) يوضّح لنا التباين في هذا التوزيع المجالي و الجغرافي للسكان بمنطقة الدراسة و الولاية ، و هذا من أجل محاولة إحداث مقارنة للخروج في الأخير بنتيجة و هي أن توزيع السكان في منطقة الدراسة لا يخرج عن القاعدة الذي يخضع لها توزيع السكان في ولايات الوطن الكبرى ، و المتمثل في التركز الكبير للسكان في الجزء المركزي دون التجمعات الأخرى .

الشكل رقم (09) :

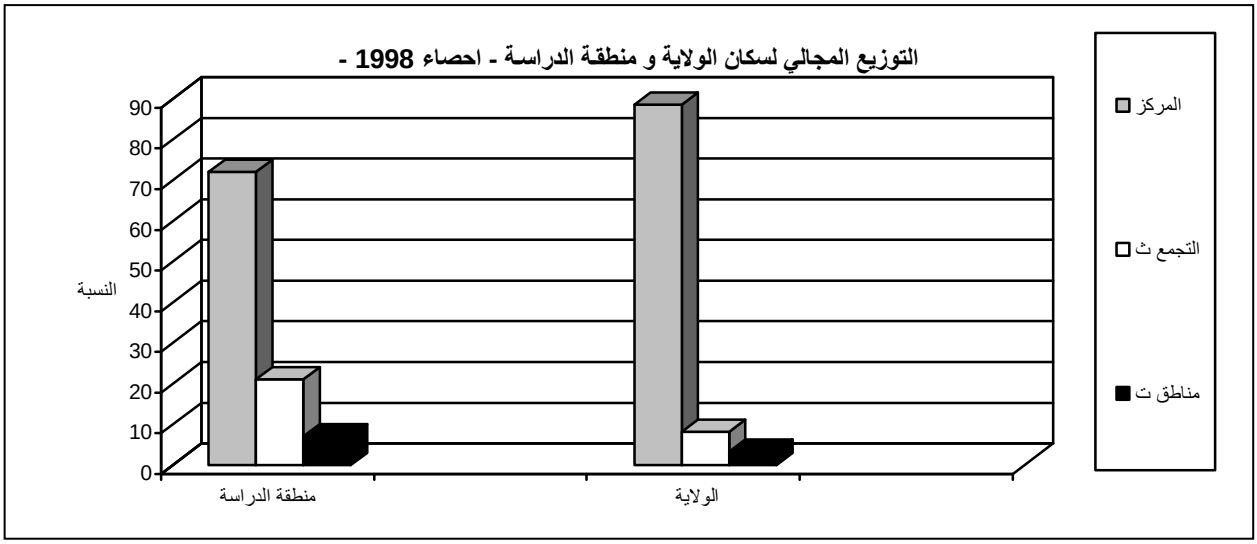

4- الكثافة الزراعية :

و هي العلاقة الموجودة بين عدد السكان و المساحة الفعلية للزراعة ، و التي نهدف من خلالها معرفة نصيب كل فرد من الهكتار الزراعي ، لتكوين صورة على مدى إمكانية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان بالاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية و الحفاظ عليها .

و الملاحظ على الجدول رقم (25) أن متوسط الكثافة الزراعية على مستوى بلديات منطقة الدراسة هو 26.47ن/هكتار ، و هو مرتفع مقارنة مع معدل المستوى الوطني الذي لا يتجاوز 04ن/هكتار وأقل من متوسط الولاية الذي يتجاوز بدوره 70ن/هكتار(1) حسب إحصاء 1998 .

(1) Wd'Alger DPAT Annuaire statistique . 2004 .

الجدول (25) : الكثافة الزراعية ببلديات منطقة الدراسة – إحصاء 1998 –

البلدية	عدد السكان (ن)	المساحة الفعلية للزراعة(هـ)	الكثافة الزراعية (ن/هـ)
الرويبة	49881	2661	18.7
الرغاية	66215	1200	55.1
الدار البيضاء	44753	1029	43.4
براقي	95246	1185	80.3
الكاليتوس	96310	2165	44.4
سيدي موسى	27889	2950	09.4
بئر توتة	21807	1186	18.3
تسالة المرجة	10792	2028	05.3
أولاد الشبل	16355	1810	09
المجموع	429248	16214	26.47
الولاية	2562428	35726	71.7

المصدر:. Wd'Alger DPAT Annuaire statistique .. 2004 + حسابات الطالب .

و اذا أمعنا النظر ببلديات منطقة الدراسة نلاحظ إرتفاع الكثافة الزراعية بالبلديات ذات الحجم السكاني الكبير على غرار بلدية براقي و الرغاية و الكاليتوس ، و بالتالي ينحفض بهذه البلديات نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ، و في المقابل نشير إلى قلة أو ضعف الكثافة الزراعية بالبلديات الجنوبية لسهل متيجة مثل بلدية تسالة المرجة 5.3ن/هكتار و أولاد شبل 9ن/هكتار و سيدي موسى 9.4ن/هكتار ، وهذا راجع لحفاظ هذه البلديات على طابعها الفلاحي وقلة عدد السكان بها و شساعة مساحتها الفلاحية ، إذن فنصيب الفرد من الأراضي الزراعية يرتفع بها .

5– التقديرات المستقبلية للسكان بمنطقة الدراسة :

لولاية الجزائر وزن اقتصادي و اجتماعي هام يجعلها تنمو و تتطور باستمرار ، سواء من حيث عدد السكان أو الأنشطة الاقتصادية ، و يمس هذا النمو الجزء المركزي خاصة الذي بدوره ينعكس على الضواحي ، لتظهر لنا تدريجيا صعوبات في السكن و النقل و العمل ، ممّا يحتّم على الدولة أو السلطات العمومية إيجاد أو محاولة إيجاد حلول فورية آنية و مستقبلية لهذه التحديات بناءا على التقديرات المستقبلية لآفاق النمو السكاني ، من أجل تلبية حاجيات السكان و مختلف متطلباتهم .

لهذا ارتأينا دراسة و تحليل التقديرات المستقبلية للسكان و الحجم المنتظر الذي سوف يصل إليه ، و المبتغى من كل هذا الرئيسي هو تحديد و التعرف على حاجيات البلاد الحالية و المستقبلية من أجل رسم تنمية مستدامة ، و هذا هو الهدف الأسمى الذي نصبو إليه .

و وفقا لمعدل النمو المحدّد من طرف الديوان الوطني للإحصاء و الموضّح في الجدول رقم (26) التالي :

الجدول (26) : معدل النمو بالولاية للفترة 2000–2030 حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء .

الفترة	2005–2000	2010–2005	2015–2010	2020–2015	2025–2020	2030–2025
معدل النمو%	1.33	1.25	1.08	0.90	0.73	0.59

المصدر : ONS. Collection statistique . RGPH . 1998 . 2000 .

تمكّنا من حساب التقديرات المستقبلية للسكان بالولاية و منطقة الدراسة ، كما هو موضح في الجدول رقم (27) كما يلي :

الجدول (27) : تقديرات سكان الولاية و منطقة الدراسة للفترة 2000 – 2030 .

الفترة	1998	2010	2020	2030
عدد سكان الولاية	2562428	2989710	3299645	3524311
عدد سكان منطقة الدراسة	429248	489219	542561	587152

المصدر : ONS. Collection statistique . RGPH . 1998 . 2000 . + حسابات الطالب .

و الملاحظ أن عدد سكان الولاية و منطقة الدراسة في تطور مستمر ، تتزايد معه متطلبات السكان في مجال السكن و النقل و العمل ، فنتيجة هذه الزيادة السكانية تشبّع الجزء المركزي من الولاية و أصبح يلقي بحمولته الزائدة على الضواحي استوجب إيجاد مساحات إضافية للتعمير و كمثال دون حصر .

و من المتوقع أن يبلغ عدد سكان الولاية 2989710 نسمة بحلول سنة 2010 ، و يبلغ معه عدد سكان منطقة الدراسة 489219 نسمة ، و يفوق عدد سكان الولاية 3.5 مليون نسمة بحلول سنة 2030 ، و يبلغ معه عدد سكان منطقة الدراسة 587152 نسمة .

و على الرغم من أن معدل نمو سكان ولاية الجزائر أقل من معدل النمو على المستوى الوطني(2.42% حسب إحصاء 1998) ، و هو في تناقص حسب معطيات الجدول السابق رقم (26) بسبب عدة عوامل أهمها تراجع سن الزواج عند الذكور و الإناث ، و ميول الأسر إلى تنظيم النسل بعد تفاقم أزمة السكن و تراجع مستوى المعيشة ، غير أن المشكل لا يكمن هنا إنما يكمن في الإستمرارية في النمو .

و هذه التقديرات المستقبلية لعدد السكان في منطقة الدراسة و الولاية تنبؤ بضرورة مراعاتها في وضع الإستراتيجية المستقبلية الشاملة ، للتحكم في التوزيع المجالي و الجغرافي للسكان ، و معالجة مختلف الرهانات التي يطرحها التزايد السكاني اقتصاديا و اجتماعيا ، لاسيما في ما يتعلق بالسكن و الصحة و الشغل و التعليم ، فنسبة البطالة على مستوى الولاية بلغت 14.82% حسب إحصاء 1998 ، و بلغت 51.7% على مستوى منطقة الدراسة حسب نفس الإحصاء ، و بارتفاع عدد السكان و الهجرة و النزوح الريفيين سوف تتزايد هذه النسبة مستقبلا إن لم نأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة ، و يقع على عاتق الدولة استحداث مشاريع اقتصادية كبيرة تمتص اليد العاملة النشيطة الحالية و المستقبلية .

الخلاصة :

من خلال ما جاء في هذا الفصل ، و بناءا على تفسيراتنا للمعطيات الطبيعية و السكانية لبلديات منطقة الدراسة ، تبيّن لنا أن هذه المنطقة تضم ظروف مساعدة على إقامة و ازدهار مختلف النشاطات الاقتصادية عموما ، و الفلاحية خاصة .

و قد اتضح لنا هذا في عدّة نقاط ، نوجزها فيما يلي :

* من الناحية الطبوغرافية ، فمنطقة الدراسة لا تخرج عن الإطار العام الذي يتميّز به سهل متيجة في بساطة سطحه ، ممّا يساعد و يسهل الأعمال الزراعية و التوسع العمراني كذلك .

* من الناحية البيدولوجية ، فمنطقة الدراسة من ضمن سهل متيجة لا تخرج في إطار تكوّنها جيولوجيا على الإطار العام للسهل ، و الذي يعتبر سهل أتت به السيول من الأطلس البليدي ، لتترسب و تتوضع تربة سهل متيجة الخصبة صالحة لأهم أنواع الزراعات ، و تأتي على رأسها الخضروات و الأشجار المثمرة .

* كما تتميّز منطقة الدراسة بمناخ متوسطي ملائم لممارسة مختلف الأنشطة ، بما فيها الأنشطة الزراعية .

* تحتوي منطقة الدراسة على يد عاملة شابة كبيرة بإمكاننا استغلالها في الانتاج الزراعي ، بالإضافة إلى إستمرارية التزايد السكاني بمنطقة الدراسة حسب التقديرات المستقبلية للسكان .

كل هذه المميّزات الطبيعية من موقع و سطح و تربة و مناخ و موارد مائية ، و السكانية حيث ارتفاع نسبة السكان النشطين ، و التي بإمكاننا أن نستغلها في النشاط الزراعي إذا ما وفرنا لها الظروف الملائمة للعمل و الاستقرار ، و ما سوف نتعرض إليه من المميّزات الزراعية ، توصلنا إلى استنتاج مدى ملاءمة هذه المنطقة للإنتاج الزراعي ، لذا يجب المحافظة على أراضيها الزراعية مهما كانت الظروف و الأسباب .

الفصل الثاني

الإمكانيات الزراعية لمنطقة الدراسة

تـــمـــهـــيـــد :

منطقة الدراسة ببلدياتها التسع تقع ضمن سهل متيجة الخصب ، أراضيها الزراعية ذات مردودية عالية ، و بها ثروة مائية جوفية كبيرة ، و يد عاملة متوفرة و مؤهلة ، و مناخ متوسطي ملائم لازدهار النشاطات الفلاحية ، كل هذا و غيره يعتبر من الطاقات الحية و المتجددّة و الإمكانيات المتوفرة في منطقة الدراسة خصوصا و سهل متيجة عموما .

و نحاول من خلال فصلنا هذا أن نسلط الضوء على الإمكانيات الزراعية الهامة بمنطقة الدراسة ، من أجل شّد الانتباه و لفت النظر لهذه الثروة المتجدّدة ، و العمل على حمايتها و الحفاظ عليها حاليا و مستقبلا

أولا – البنية العقارية الحالية للأراضي الفلاحية بمنطقة الدراسة :

سوف نحاول فيما يلي تسليط الضوء على البنية العقارية للأراضي الفلاحية للموسم الفلاحي 2006/2005 ، وهذا سواء بالمستثمرات الفلاحية أو القطاع الخاص .

الجدول (28) : البنية العقارية المسجلة على مساحة الأراضي الفلاحية بمنطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2006-2005) .

	المساحة(هـ)	النسبة(%)
المستثمرات الفلاحية	14921	%82.9
القطاع الخاص	3080	%17.1
المجموع	18001	%100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية للولاية . Annuaire statistique . 2007 .

و قد اتّضح لنا أن مساحة الأراضي الفلاحية ببلديات منطقة الدراسة وصلت الى18001 هكتارا للموسم الفلاحي 2005-2006 ، وهذا من نسبته 63.3% من المساحة الكلية لها ، و هذا يعكس لنا مبدئيا الأهمية الزراعية لهذه البلديات ، و نلاحظ استحواذ قطاع المستثمرات الفلاحية على حصّة الأسد من الأراضي الفلاحية بمنطقة الدراسة بنسبة 82.9% ، أمام القطاع الخاص ، كما يبرزه لنا الشكل البياني رقم (10) :

الشكل رقم (10) :

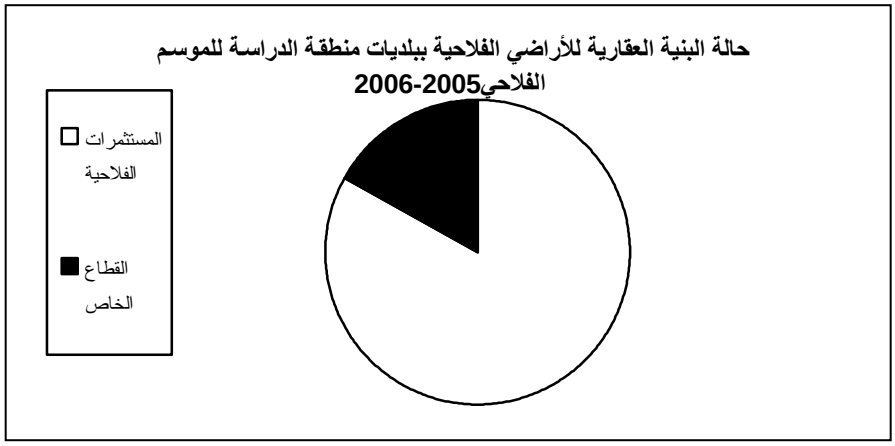

و الشيء الملفت للانتباه هو المساحة الفلاحية الكبيرة التي تضمّها منطقة الدراسة و التي تصل إلى 18001 هكتارا كمساحة فلاحية كلية بالموسم الفلاحي 2006/2005 ، و هي بنسبة 42.6% من المساحة الفلاحية الكلية على مستوى ولاية الجزائر ، كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن بلديات جنوب الولاية ترتفع بها المساحة الفلاحية الكلية ، على غرار بلدية سيدي موسى بمساحة 3754 هكتارا و بلدية الكاليتوس بمساحة 2420 هكتارا و تسالة المرجة بمساحة 2043 هكتارا ، مما يوحي بوجود طاقات زراعية كبيرة في الجنوب ، دون أن ننسى أو نهمل الأراضي الزراعية الواسعة شرق الولاية و منطقة الدراسة على غرار بلدية الرويبة بمساحة 1503 هكتارا حسب الموسم الفلاحي 2006/2005 .

و يستحوذ قطاع المستثمرات الفلاحية الجماعية على مساحة فلاحية تبلغ نسبتها 90.9% من إجمالي مساحة المستثمرات الفلاحية ، و هذه الحالة تنطبق على كل بلدية من بلديات منطقة الدراسة ، حيث الغلبة لقطاع المستثمرات الفلاحية على القطاع الخاص ، و المستثمرات الفلاحية الجماعية على الفردية .

الجدول (29) : توزيع المساحة الفلاحية الكلية حسب القطاعات الفلاحية للموسم الفلاحي 06/05 .

	المساحة الفلاحية الكلية(هـ)	قطاع المستثمرات الفلاحية						القطاع الخاص	
		م ف ج		م ف ف		المجموع		العدد	المساحة (هـ)
		العدد	المساحة(هـ)	العدد	المساحة(هـ)	العدد	المساحة(هـ)		
الرويبة	2661	95	1808	90	403	185	2211	306	450
الرغاية	1503	76	997	27	108	103	1105	106	398
الدار البيضاء	1126	22	1090	04	20	26	1110	05	16
براقي	1480	37	1037	48	232	85	1269	91	211
الكاليتوس	2420	60	1850	31	153	91	2003	115	417
سيدي موسى	3754	111	2730	22	95	133	2825	102	929
بئر توتة	1194	36	1034	18	74	54	1108	02	86
تسالة المرجة	2043	55	1622	07	66	62	1688	29	355
أولاد الشبل	1820	67	1399	31	203	98	1602	23	218
المجموع	18001	559	13567	278	1354	837	14921	779	3080
الولاية	42275	1506	32528	639	2985	2148	35513	1831	6692

المصدر : نفس المصدر السابق .

حيث : **م ف ج** = المستثمرات الفلاحية الجماعية . **م ف ف** = المستثمرات الفلاحية الفردية .

و محاولة منا لإحداث مقارنة بين البنية العقارية للأراضي الفلاحية على مستوى بلديات منطقة الدراسة ، و التعرف عن كثب على الوضعية العقارية الحالية حسب كل بلدية ، تمكّنا من وضع الشكل البياني التالي رقم (11) .

الشكل رقم (11) :

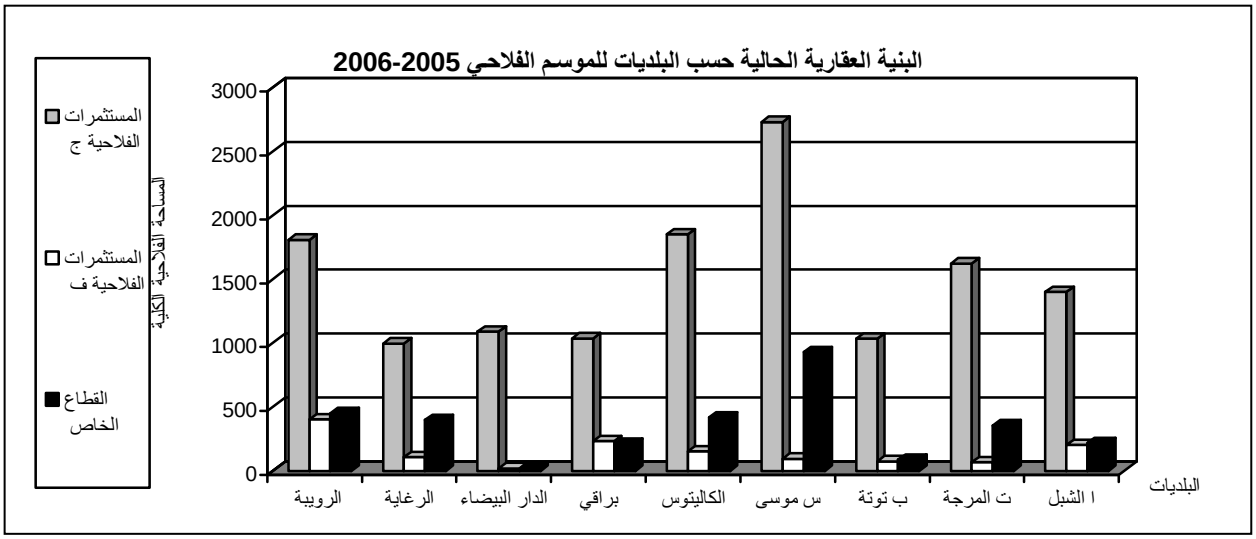

ثانيا : التوزيع و الاستغلال العام للأراضي بمنطقة الدراسة :

نتعرف في هذا الجانب على الاستخدام الحالي للأراضي للموسم الفلاحي (2005/2004) ، لأجل التعرف على المساحة الفلاحية الكلية و المستغلة و المساحة المخصصة للعمران و المنشآت الاقتصادية و القاعدية

1- الاستخدام الحالي للأراضي ببلديات منطقة الدراسة :

و من خلال المعطيات التالية يتّضح لنا أن إجمالي مساحة بلديات منطقة الدراسة هو 28425 هكتارا ، أي بنسبة 35.1% من المساحة الكلية للولاية ، لاسيما إذا عرفنا أن المساحة الفلاحية الكلية منها تصل إلى 18001 هكتارا ، أي بنسبة 63.3% من المساحة الكلية لبلديات منطقة الدراسة و 42.6% من المساحة الفلاحية الكلية بالولاية ، و هذا يعكس الطاقة الزراعية الكبيرة التي تزخر بها منطقة الدراسة .

الجدول (30) : الإستخدام الحالي للأراضي ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2005/2004) .

البلدية	المساحة الفلاحية الكلية (ه)	المساحة الغابية(ه)	المساحة العمرانية و غير المنتجة(ه)	المساحة الكلية (ه)
الرويبة	2661	–	1454	4115
الرغاية	1503	120	1102	2725
الدار البيضاء	1126	–	2203	3329
براقي	1480	–	1735	3215
الكاليتوس	2420	–	612	3032
سيدي موسى	3754	–	573	4327
بئر توتة	1194	–	1507	2701
تسالة المرجة	2043	–	08	2051
أولاد الشبل	1820	–	1110	2930
المجموع	18001	120	10304	28425
الولاية	42275	4900	33747	80922

المصدر: نفس المصدر السابق .

و نتيجة غياب المعطيات عن حجم التوسع العمراني بالولاية على وجه العموم و منطقة الدراسة على وجه الخصوص ، و هذا نتيجة غياب مسح ميداني شامل للمساحة العمرانية بالولاية ، فإننا اضطررنا إلى أن نضمّ المساحة العمرانية مع الأراضي غير المنتجة ، و التي نلاحظ من خلالها أن هذه المساحة ترتفع في بعض البلديات الأكثر تعميرا و البلديات الصناعية مثل الدار البيضاء (مطار هواري بومدين الدولي) و براقي و الرويبة ، بمساحة 2203 هكتارا و 1735 هكتارا و 1454 هكتارا على الترتيب .
كما نلاحظ انعدام المساحات الغابية بمنطقة الدراسة ، و هذا نتيجة الاستغلال الأقصى للأراضي الزراعية من طرف الفلاحين ، باستثناء غابة الرغاية و التي تتربع على مساحة 120 هكتارا ، و تعتبر متنفسا حقيقيا للسكان في أيام العطل على وجه الخصوص .

2- توزيع المساحة الفلاحية الكلية :

تنقسم المساحة الفلاحية الكلية إلى المساحة المستغلة فعلا في الزراعة و المساحة المخصصة للمراعي و الأراضي البور غير المستغلة زراعيا لموسمين فلاحيين متتاليين على الأقل ، كما تدخل في إطارها البناءات و العمارات و المنحدرات و مساحات الدرس و الممرات و الوديان و غيرها التابعة للمزرعة .
نبرز حجمها فيما يلي :

الجدول (31) : توزيع المساحة الفلاحية الكلية حسب البلديات للموسم الفلاحي (2005/2004) .

	المساحة الفلاحية الكلية(هـ)			
	المساحة المستغلة فعلا في الزراعة		مساحة المراعي و أراضي البور(هـ)	الإجمالي(هـ)
	المساحة(هـ)	النسبة%		
الرويبة	2661	100	_	2661
الرغاية	1200	79.8	303	1503
الدار البيضاء	1029	91.3	97	1126
براقي	1185	80.0	295	1480
الكاليتوس	2165	89.4	255	2420
سيدي موسى	2950	78.5	804	3754
بئر توتة	1186	99.3	08	1194
تسالة المرجة	2028	99.2	15	2043
أولاد الشبل	1810	99.4	10	1820
المجموع	16214	90.1	1787	18001
الولاية	35726	84.5	6549	42275

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجزائر . دائرة الإحصاءات . 2007 . + حسابات الطالب .

و من خلال هذا يتّضح لنا أن بلدية سيدي موسى تأتي في المرتبة الأولى من حيث شساعة المساحة الفلاحية الكلية بها على مستوى منطقة الدراسة و الولاية كذلك ، بمساحة 3754 هكتارا أي تمثل نسبة 86.75% من المساحة الكلية للبلدية ، و بلدية تسالة المرجة التي تقدر المساحة الفلاحية الكلية بها 2043 هكتارا أي بنسبة 99.6% من مساحة البلدية ، و هذا يعكس الأهمية الفلاحية بهذه البلدية ، كما هو واضح لنا في الشكل البياني رقم (12) .

و عموما فإن المساحة الفلاحية الكلية تمثل نسبة 63.3% من المساحة الكلية على مستوى منطقة الدراسة ، و هي تفوق نظيرتها على مستوى الولاية ، و التي لا تتجاوز 52.2% من المساحة الكلية للولاية .

الشكل رقم (12) :

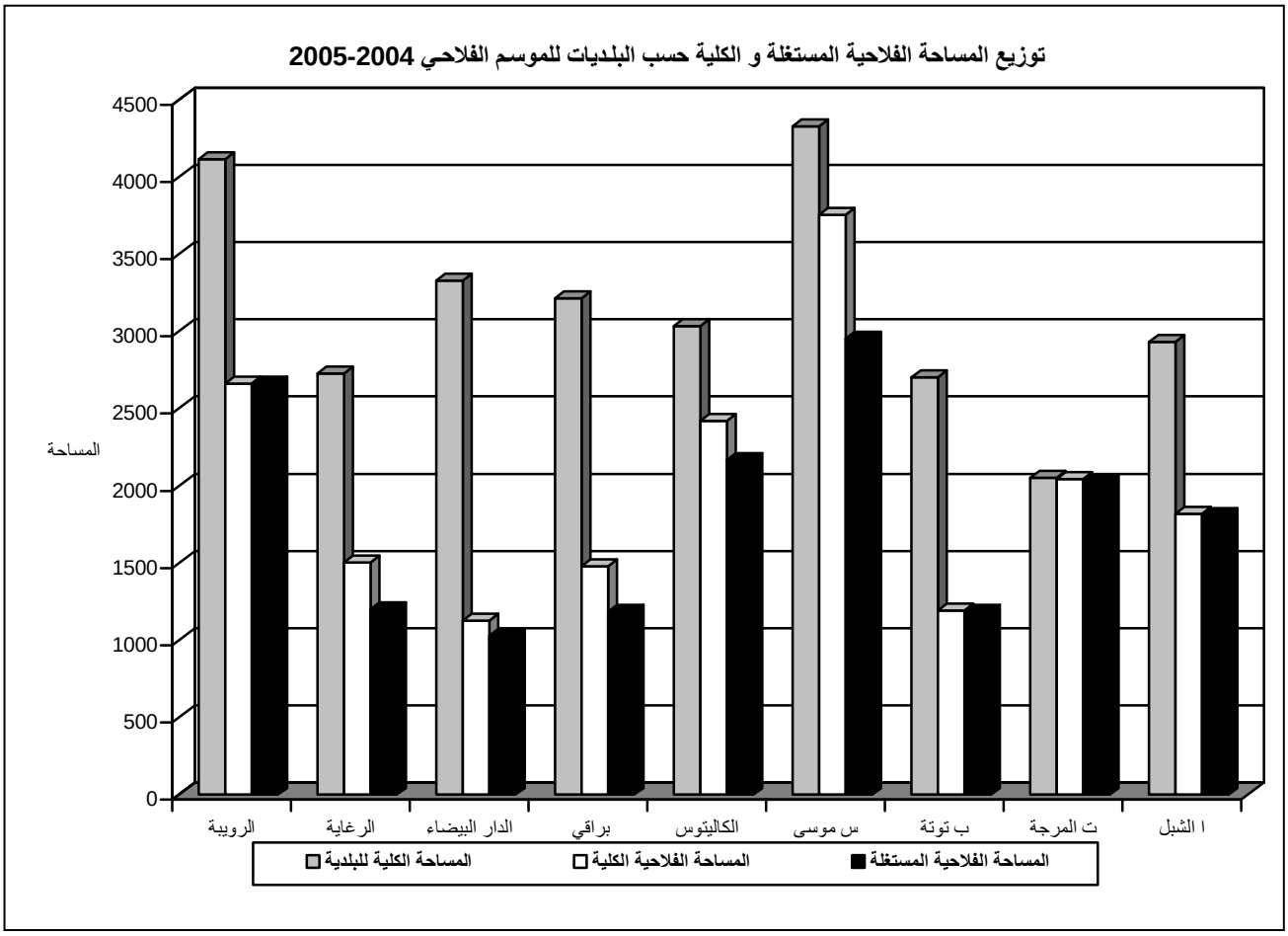

3- توزيع المساحة الفلاحية المستغلة :

تضم المساحة الزراعية المستغلة كل من مساحة الأراضي المحروثة أو القابلة للحرث و المستريحة و المروج الطبيعية ، زيادة على مساحة المحاصيل الدائمة من الكروم و الأشجار المثمرة .

و بدراسة هذه المساحات يسهل علينا التعرف على الإمكانيات الفلاحية المتوفرة بالمنطقة ، زيادة على التوجهات العامة للزراعة بها ، و الجدول رقم (32) و الشكل رقم (13) المرافق له يوضّحان لنا ذلك .

الجدول (32) : توزيع المساحة الفلاحية المستغلة حسب البلديات للموسم الفلاحي (2005/2004) .

	أراضي محروثة+مستريحة		أشجار مثمرة +كروم(ه)	مروج طبيعية (ه)	المساحة المروية		إجمالي المساحة الفلاحية المستغلة(ه)
	المساحة(ه)	النسبة%			المساحة(ه)	النسبة%	
الرويبة	2347	88.1	264	50	961	36.1	2661
الرغاية	846	70.5	354	_	660	55	1200
الدار البيضاء	881	85.6	148	_	250	24.2	1029
براقي	647	54.5	508	30	667	56.2	1185
الكاليتوس	1324	61.1	841	_	1527	70.5	2165
سيدي موسى	620	21.0	2330	_	2019	68.4	2950
بئر توتة	509	42.9	677	_	630	53.1	1186
تسالة المرجة	1085	53.5	943	_	602	29.6	2028
أولاد الشبل	1014	56.0	796	_	340	18.7	1810
المجموع	9273	57.2	6861	80	7656	47.2	16214
الولاية	24501	68.5	11135	90	14550	40.7	35726

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

و قد بلغت مساحة الأراضي المحروثة و المستريحة 9273 هكتارا على مستوى منطقة الدراسة ، أي بنسبة 57.2% من المساحة الفلاحية المستغلة ، و هذا يعكس اهتمام الفلاحين أكثر بالمحاصيل الزراعية و على رأسها الخضر كما سيتضح لنا ذلك فيما سيأتي .

الشكل رقم (13) :

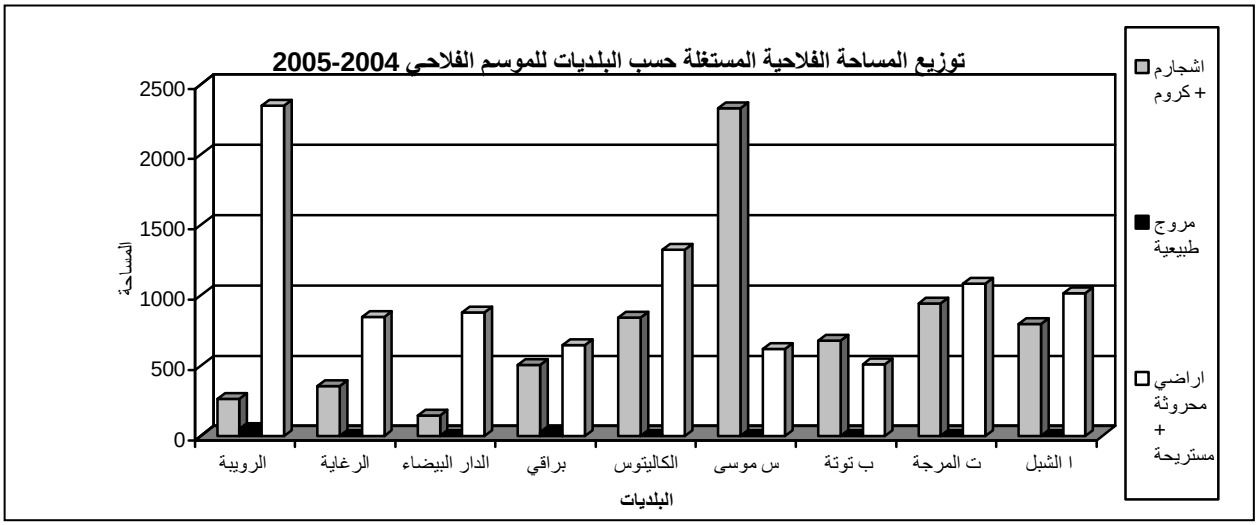

و تأتي بلدية الرويبة في المرتبة الأولى من حيث المساحة المحروثة و المستريحة ، حيث بلغت 2347 هكتارا ، أي بنسبة 88.1% من مساحتها الفلاحية المستغلة ، تليها بلدية الكاليتوس بمساحة 1324 هكتارا ، أي بنسبة 61.1% ذات المكانة الولائية المتقدمة في إنتاج الخضر ، و تعطينا الصورة الآتية رقم (1) نوع من الوضوح في هذا الجانب .

و من حيث مساحة الأشجار المثمرة و الكروم ، نجد بلدية سيدي موسى في المقدمة بمساحة 2330 هكتارا و بنسبة 78.9% من المساحة المستغلة بالبلدية .

و عموما فالملاحظ للمعطيات السابقة يجد أن البلديات الشرقية من الولاية الواقعة ضمن سهل متيجة ، تولي اهتمام كبيرا و تخصّص مساحة كبيرة للمحاصيل الزراعية الخضرية خاصة ، على غرار بلدية الرويبة و الدار البيضاء و الكاليتوس – لاحظ الصورة رقم (1) – ، في حين تقل مساحة و نسبة الأشجار المثمرة و الكروم بها ، ومن جهة أخرى نجد أن بلديات جنوب الولاية و على رأسها بلدية سيدي موسى و بئر توتة و تسالة المرجة و أولاد الشبل تخصّص مساحة كبيرة للأشجار المثمرة ، تأتي الحمضيات بمختلف أنواعها في المقدمة ، حيث تشتهر هذه المنطقة على المستوى الوطني – و الدولي سابقا – بهذا النوع من الإنتاج – لاحظ الخريطة رقم (07) – ، كما سيتضح لنا ذلك .

الصورة(1): طاقات زراعية كبيرة لبلديات منطقة الدراسة .

أراضي زراعية واسعة ببلدية الكاليتوس تزرع بالمحاصيل الخضرية ، على رأسها محصول الطماطم و البطاطا و الجزر ، و تحتل بالتالي مكانة متقدمة في هذا المنتوج بالولاية .

أخذت الصورة بتاريخ : 2008/02/06.

أما بالنسبة للمساحة المروية فإنها تختلف من بلدية لأخرى حسب توفر إمكانيات و عتاد الري ، وعموما فإنها تمثل نسبة النصف 47.2% من المساحة الفلاحية المستغلة على مستوى منطقة الدراسة ، كما تتعدم المروج الطبيعية بمعظم بلديات المنطقة ، و هذا يعكس التغذية الاصطناعية التي يعتمدها الفلاحون لحيواناتهم .

خريطة رقم: 07

الاستغلال العام للأراضي بمنطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005

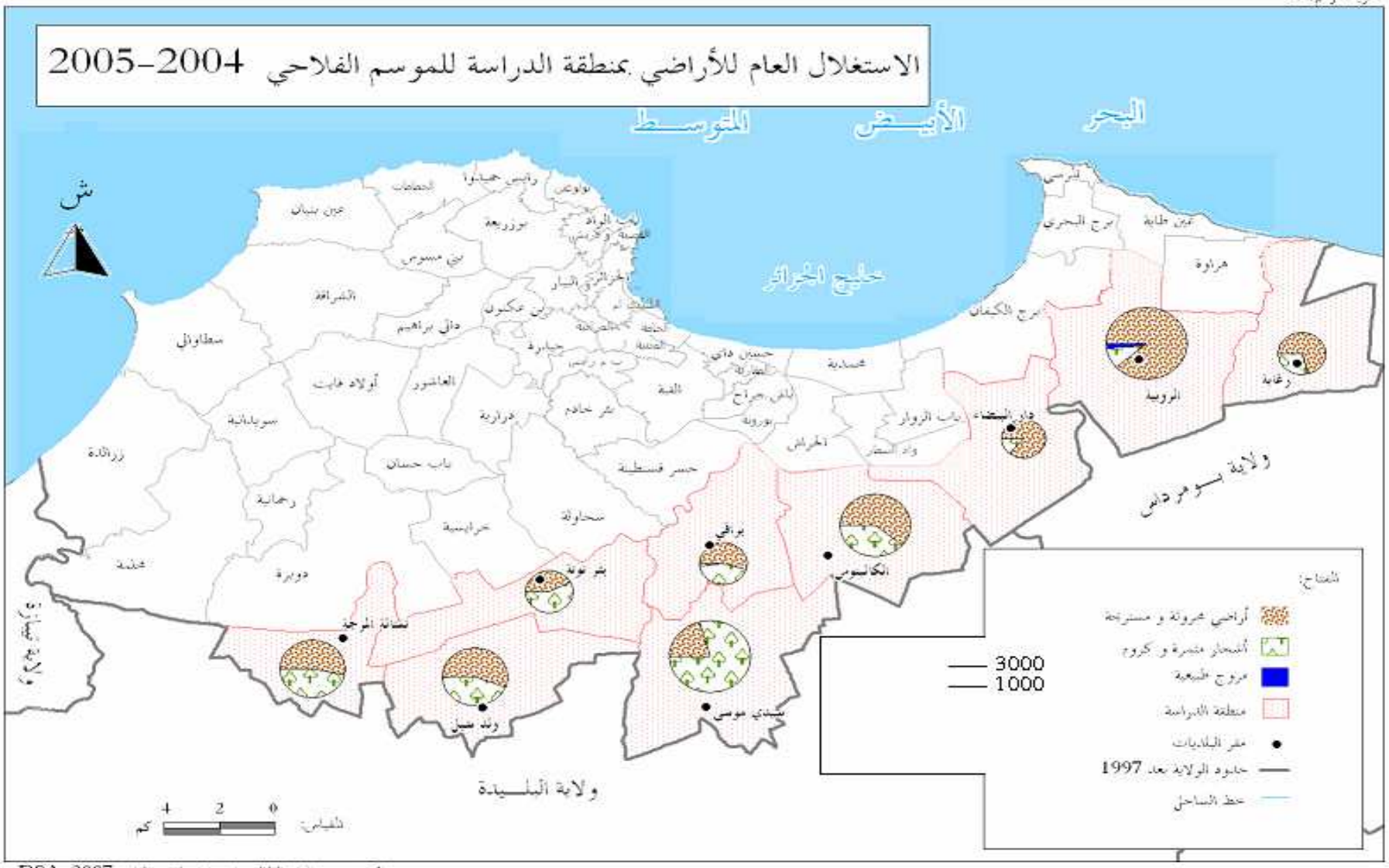

المصدر: من انجاز الطالب إعتمادا على معطيات DSA 2007

09

4- مساحة المحاصيل السائدة :

قبل الشروع في دراسة مساحة و إنتاج المحاصيل السائدة بمنطقة الدراسة ، نسجل و بكل أسف التباين الشديد و الاختلاف الكبير في المعطيات بين جهات رسمية أو غيابها في بعض الأحيان ، ممّا يصعّب من مهمة الباحث و يجعل من تحليله للأرقام و المعلومات المستقاة من هذه الجهات أمرا صعبا ، و يحتاج إلى جهد كبير و وقت طويل لأجل تمحيص و تدقيق هذه المعطيات ؛ و نعود إلى موضوعنا :

تنقسم المحاصيل الزراعية السائدة إلى قسمين كبيرين هما :

* المحاصيل الموسمية (السنوية) . و * المحاصيل الدائمة .

و سوف نتعرض بالدراسة و التحليل لمساحة كلا من المحصولين على حدا ببلديات منطقة الدراسة ، و لمواسم فلاحية متعددّة ، من أجل إظهار الاتجاه الزراعي الغالب ببلديات منطقة الدراسة ، هل يميل إلى الزراعات الموسمية ؟ ، أم إلى الزراعات الدائمة ؟ ، أم أن فيه تمازج بين هذه الزراعات الذي عمدت إليه السلطات و الفلاح على حدّ سواء ، لاسيما في الآونة الأخيرة نتيجة الدعم الفلاحي المقدم للفلاحين ، من أجل إعادة الاعتبار و لو تدريجيا للقطاع الفلاحي ، بصفة عامة على المستوى الوطني .

بالإضافة إلى محاولة إعطاء نظرة سريعة على حجم الإهتمام الفلاحي في بلديات منطقة الدراسة بصفة خاصة ، و أخذ هذا كعينة يمكن توسيعها على كامل السهل المتيجي ، و إبراز حالة الأراضي الزراعية الواقعة في ضواحي المدن الكبرى ، و إن كان هذا يختلف من منطقة إلى أخرى ، إلا أنه يشترك في عدة نقاط ، أهمها التوسع العمراني الكبير الذي يهدّد الأراضي الزراعية الخصبة .

و من أجل التعرف على مساحة المحاصيل السائدة ببلديات منطقة الدراسة نستعرض الجدول رقم (33) ، الذي يوضّح لنا التطور في مساحة المحاصيل الموسمية و الدائمة على حدّ سواء ، بداية من الموسم الفلاحي (2001/2000) وصولا إلى الموسم الفلاحي (2005/2004) ، ندرج فيه إحصاءات فلاحية حديثة من أجل إعطاء نظرة حالية على الوضعية المساحية للمحاصيل بالمنطقة .

و نقصد بالمحاصيل الموسمية كلا من المحاصيل الكثيفة من خضر و بقول و محاصيل صناعية ، و المحاصيل الواسعة من الحبوب بمختلف أنواعها و الأعلاف الاصطناعية .

و تتمثل المحاصيل الدائمة في الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها كذلك ، و الكروم و الحمضيات ، و نعمد إلى فصل الحمضيات عن الأشجار المثمرة و نتعرض لها على انفراد ، نتيجة الإهتمام الكبير الذي تلقاه في منطقة الدراسة لاسيما في البلديات الجنوبية من الولاية التابعة لسهل متيجة .

و من خلال الجدول رقم (33) نسجل التذبذب المسجل في مساحة المحاصيل الموسمية من موسم فلاحي لآخر ، بداية من الموسم الفلاحي (2001/2000) حيث بلغت مساحتها 14785.6 هكتارا على مستوى مجموع بلديات منطقة الدراسة ، لتشهد تراجع في مساحتها من موسم لآخر ، أين تبلغ 6621.5 هكتارا فقط في الموسم الفلاحي (2005/2004) ، غير أنها تسجل نسبة 36.5% من مساحة المحاصيل الموسمية

الجدول (33) : التطور في مساحة المحاصيل الموسمية و الدائمة ببلديات منطقة الدراسة للفترة (2000-2005) .

البلديات	2001/2000		2002/2001		2003/2002		2004/2003		2005/2004	
	الموسمية (ه)	الدائمة (ه)	الموسمية (ه)	الدائمة (ه)	الموسمية (ه)	الدائمة (ه)	الموسمية (ه)	الدائمة (ه)	الموسمية (ه)	الدائمة (ه)
الرويبة	2486	132.25	2202	53.75	2163.1	130.75	2138.33	154.45	2082.6	162.2
الرغاية	1797.48	265.14	1276	81.44	1368.64	184.1	1074.32	161.89	1292.6	248.15
الدار ب	763	37.35	138.5	87.25	185	86	259.5	101.25	335.5	93.45
براقي	1212.48	370.5	536	312.5	560.35	320.25	709.42	333.25	624	361.25
الكاليتوس	1601.65	652.05	1622.5	412.74	1818.1	583.6	1523.55	587	1206.5	553.68
س موسى	121		378.25	1646.9	420	1541.1	232.65	1588.54	122.8	2363.44
بئر توتة	552.5	404.09	433	397.51	426	422.35	372	459.5	263.5	457.45
ت المرجة	626	784	558	670.65	525	1155.96	561.5	704.61	366	305.04
أولاد الشبل	653	735.46	363	576.96	454	606.46	274.5	615.13	328	602.13
المجموع	9813,1	3380.6	7507.2	4239.7	7920.2	5030.57	7145.7	4705.6	6621.5	5146.8
الولاية	-	4286.06	18219.02	6617.39	18794.68	7607.22	17381.9	7638.74	18138	8595.58

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب.

على مستوى ولاية الجزائر ، و هذا ما يعكس الأهمية الفلاحية البالغة لمنطقة الدراسة ، لاسيما في إنتاج الخضروات بمختلف أنواعها كما سوف نستعرضه فيما بعد .

كما يمكن أن نسجل التطور الملحوظ في مساحة المحاصيل الدائمة ، حيث لم تكن تبلغ مساحتها سوى 3380.6 هكتارا بالموسم الفلاحي (2001/2000) ، لترتفع إلى 5146.8 هكتارا بالموسم الفلاحي (2005/2004) ، نتيجة السياسة الفلاحية المنتهجة في الآونة الأخيرة و ما وضّحه لنا معظم الفلاحين الذين تمّ استشارتهم ، من خلال الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة و السلطات المعنية نحو غرس الأشجار لاسيما أشجار الفاكهة منها ، و نلاحظ أن منطقة الدراسة بها نسبة 59.9% من مساحة المحاصيل الدائمة على مستوى الولاية خلال الموسم الفلاحي 2005/2004 ، و هذا ما يعكس الأهمية و المكانة الفلاحية الكبيرة لهذه المنطقة ، و يتضح لنا التطور المسجل بالمحاصيل السائدة في منطقة الدراسة و لمواسم فلاحية متعددّة كما هو واضح في الشكل البياني رقم (14) .

الشكل رقم (14) :

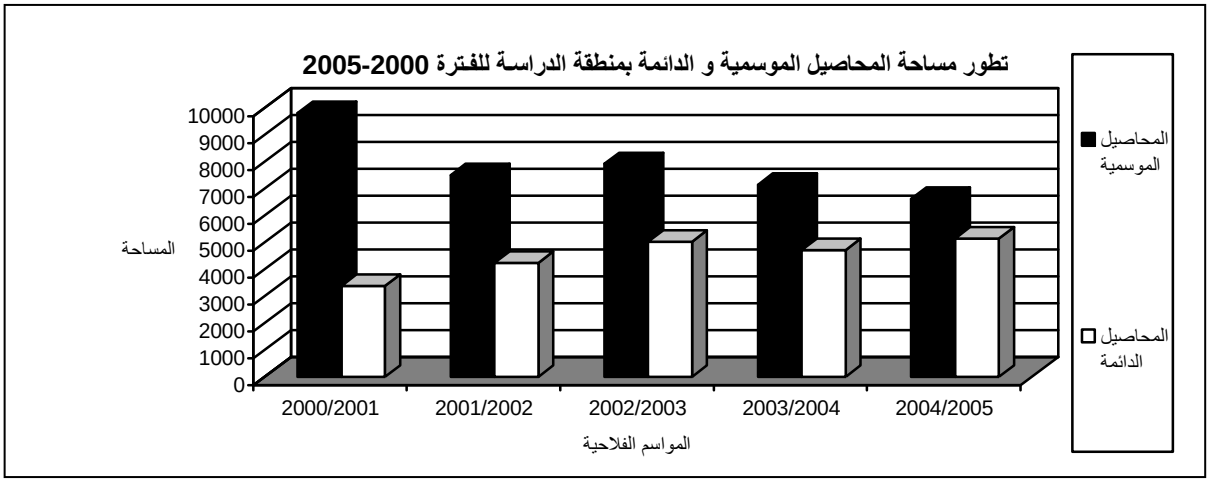

كما أن الاهتمام من طرف الفلاحين سواء بالمحاصيل الموسمية أو الدائمة يختلف في منطقة الدراسة من جهة لأخرى ، حيث نلاحظ الاهتمام الذي يوليه الفلاحون للمحاصيل الموسمية بالبلديات الشرقية من الولاية ، على غرار بلدية الرويبة ذات الاهتمام الواسع بالمحاصيل الموسمية لاسيما الخضرية منها ، و هذا ما تعكسه المساحة الكبيرة و التي تخصّصها البلدية لمثل هذه المحاصيل ، بحيث وصلت إلى 2082.6 هكتارا بالموسم الفلاحي 2005/2004 .

في حين نلاحظ على البلديات الجنوبية من الولاية و منطقة الدراسة ، تولي اهتماما أكبر للمحاصيل الدائمة ، على غرار بلدية سيدي موسى ذات المساحة الكبيرة المخصصة للمحاصيل الدائمة و على رأسها الحمضيات ، كما سوف يأتي الكلام عليه ، و نفس الشيء يقال على بلديات الكاليتوس و بئر توتة و تسالة المرجة و أولاد الشبل ، و من جهة أخرى فإن هذا لا يعني مطلقا أن هذه البلديات لا تهتم بزراعة المحاصيل الأخرى و المقصود بها المحاصيل الموسمية ، مثل ما هو واضح ببلدية الكاليتوس ، التي تضم إلى جانب اهتمامها بالمحاصيل الدائمة مساحة 1206.5 هكتارا من المحاصيل الموسمية ، حسب الموسم الفلاحي 2005/2004 .

و هذا التباين في نوعية الاهتمام بالمحاصيل الموسمية أو الدائمة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2005/2004 ، يتّضح لنا في الشكل البياني رقم (15) :

الشكل رقم (15) :

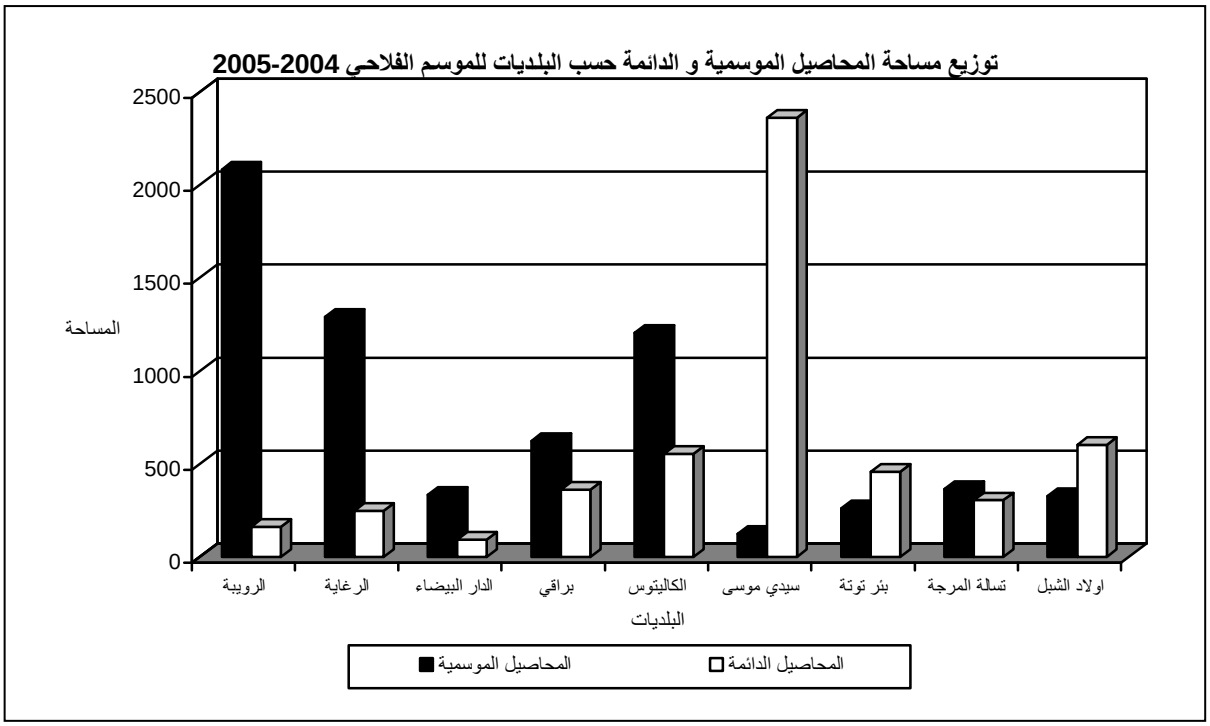

و سوف نتعرض إلى أنواع هذه المحاصيل السائدة ، بنوع من التفصيل لنفس المواسم الفلاحية حسب البلديات المدروسة بالمنطقة كما يلي :

4-1- مساحة المحاصيل الموسمية : و تجمع :

* المحاصيل الكثيفة التي تتمثل في المحاصيل الخضرية و البقوليات و المحاصيل الصناعية بمختلف أنواعها .

* المحاصيل الواسعة و المتمثلة في الحبوب بمختلف أنواعها من القمح اللين و القمح الصلب و الشعير و الأعلاف كذلك بمختلف أنواعها ، كما سبق الإشارة إليها .

*/ المحاصيل الكثيفة :

تعتبر المحاصيل الكثيفة بمختلف أنواعها ، من أهم الزراعات التي تلقى رواجا كبيرا بالسوق الوطنية و من أهمها المحاصيل الخضرية ، نتيجة الطلب المتزايد على هذه المادة الغذائية الهامة في السوق المحلية ، و من خلال دراستنا لمساحة المحاصيل الكثيفة وجدنا أنها عرفت تذبذبا و تراجعا من موسم فلاحي لآخر على مستوى بلديات منطقة الدراسة .

و قد أرجعنا هذا التقلص في المساحة المخصصة للمحاصيل الكثيفة و بعد تقرّبنا من المسئولين و الفلاحين إلى اهتمام الفلاحين في الفترة الأخيرة بغراسة الأشجار المثمرة ، نتيجة الدعم المقدم في هذا الجانب ، و لحماية أراضيهم في معظم الأحيان من فقدانها تحت وطأة التوسع العمراني عليها ، و يتّضح لنا هذا التذبذب من خلال ما يلي :

الجدول (34) : التذبذب في مساحة المحاصيل الكثيفة بمنطقة الدراسة للفترة (2000-2005) .

الوحدة : (هـ)

البلديات	المواسم الفلاحية				
	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الرويبة	2105	1523	1640	1663.33	1686.6
الرغاية	1368.48	868	990.64	727.32	964
الدار البيضاء	209	138.5	185	205.5	226
براقي	152.52	336	235.35	325.17	415
الكاليتوس	1100.65	1243	1569.1	1302.05	1035
سيدي موسى	-	324.25	225	145.65	66.3
بئر توتة	132	94	105	72	39
تسالة المرجة	121	68	65	131.5	198
أولاد الشبل	391	223	97	173.5	250
المجموع	5579,6	4817,7	5146,74	4745,83	4879,9
الولاية	-	10542.52	11820.68	10900.1	11385

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

يتضح من خلال الجدول (34) أن المساحة المخصصة للمحاصيل الكثيفة خلال الموسم الفلاحي (2001/2000) بلغت 5579.6 هكتارا ، ثم تشهد تذبذبا و انخفاضا في مساحتها لتصل إلى ادنى مستوى لها بالموسم الفلاحي (2005/2004) ، حيث لم تصبح تتجاوز 4879.9 هكتارا .

كما يعود هذا التراجع في المساحة الزراعية للمحاصيل الكثيفة إلى تخلي الفلاحين و إهمالهم لأراضيهم ، جراء المشاكل المعروفة التي تعاني منها الزراعة الجزائرية بصفة عامة ، و في مقدمتها الاستنزاف الرهيب للأراضي الزراعية الخصبة خاصة من طرف العمران العشوائي غير المنظم .

و الشكل البياني رقم (16) يبيّن لنا حال التراجع المسجّل على مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج المحاصيل الكثيفة بمنطقة الدراسة ، لنفس المواسم الفلاحية سالفة الذكر .

الشكل رقم (16) :

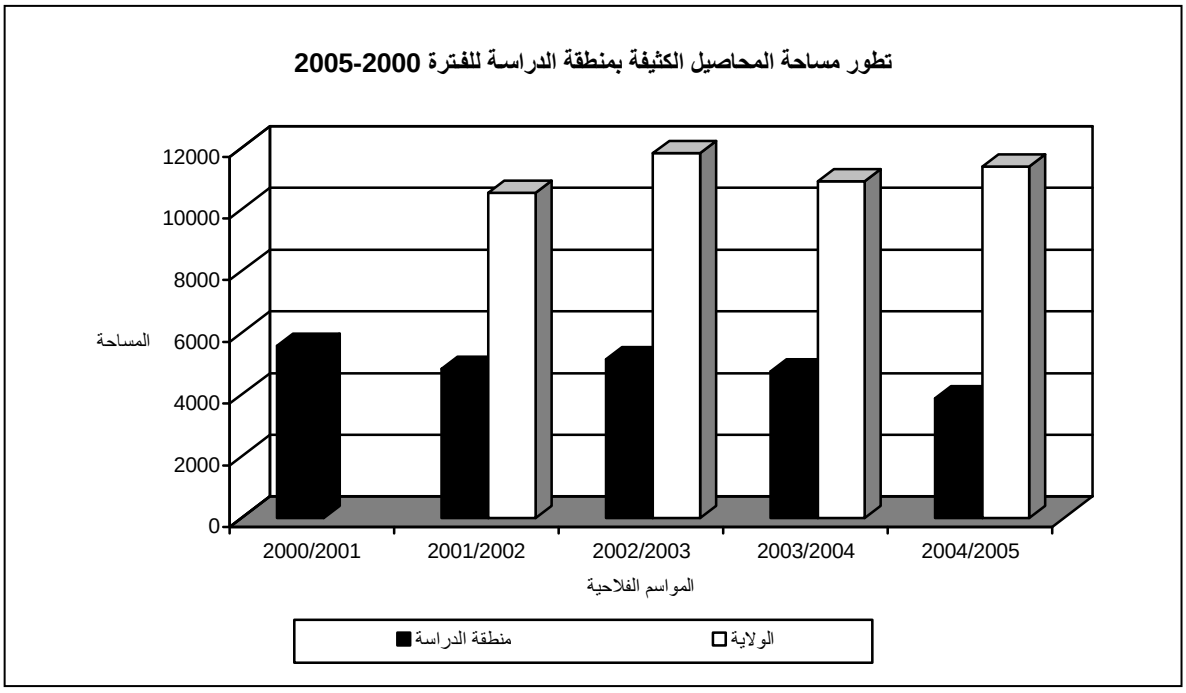

و من خلال الجدول رقم (34) و الشكل رقم (16) المرافق له نلاحظ أن مساحة المحاصيل الكثيفة هي 3879.9 هكتارا على مستوى بلديات منطقة الدراسة بالموسم الفلاحي (2005/2004) ، و تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 33% من مساحة المحاصيل السائدة الكلية ، و تضم المنطقة نسبة 34.1% من المساحة المخصصة لها على مستوى الولاية كلها ، و هذا يبرز المكانة الرائدة للمنطقة في إنتاج و تخصيص مساحات شاسعة للخضر خاصة .

و تأتي بلدية الرويبة و الكاليتوس في المرتبة الأولى من حيث حجم المساحة المخصصة لها ، حيث بلغت 1686.6 هكتارا و 1035 هكتارا على الترتيب خلال نفس الموسم الفلاحي .

و إذا قارنّا بين بلديات المكوّنة لمنطقة الدراسة فيما يخص المساحة المخصصة للمحاصيل الكثيفة ، فإننا نجد أن بلديتا الرويبة و الرغاية شهدتا تراجعا كبيرا في هذه المساحة ، حسب ما وضّحه لنا الجدول رقم (34) في الفترة الممتدة بين 2000 و 2005 ، لاسيما و أن المنطقة كانت بحاجة إلى العقار نتيجة الكارثة الطبيعية التي أصابت المنطقة من جراء زلزال ماي 2003 ، و الذي أجبر السلطات العمومية على اقتطاع بعض الأراضي الزراعية لصالح إسكان المتضررين من الزلزال ، زيادة على المشاكل الأخرى التي تعاني منها الزراعة بصفة عامة .

و من جهة أخرى نلاحظ و نسجل انحصار مساحة هذه المحاصيل في بلديات متيجة التابعة لمنطقة الدراسة جنوب الولاية ، مقارنة بالمساحة الفلاحية المستغلة بها كما يوضحه الشكل البياني رقم (17) ، على غرار كذلك بلديتا سيدي موسى و بئر توتة التي لا تمثل مساحة المحاصيل الكثيفة بها سوى نسبة 2.2% و 3.3% على الترتيب حسب الموسم الفلاحي (2005/2004) ، حيث أن لهذه البلديات اتجاهات زراعية أخرى ، سوف نتطرق إليها لاحقا .

الشكل رقم (17) :

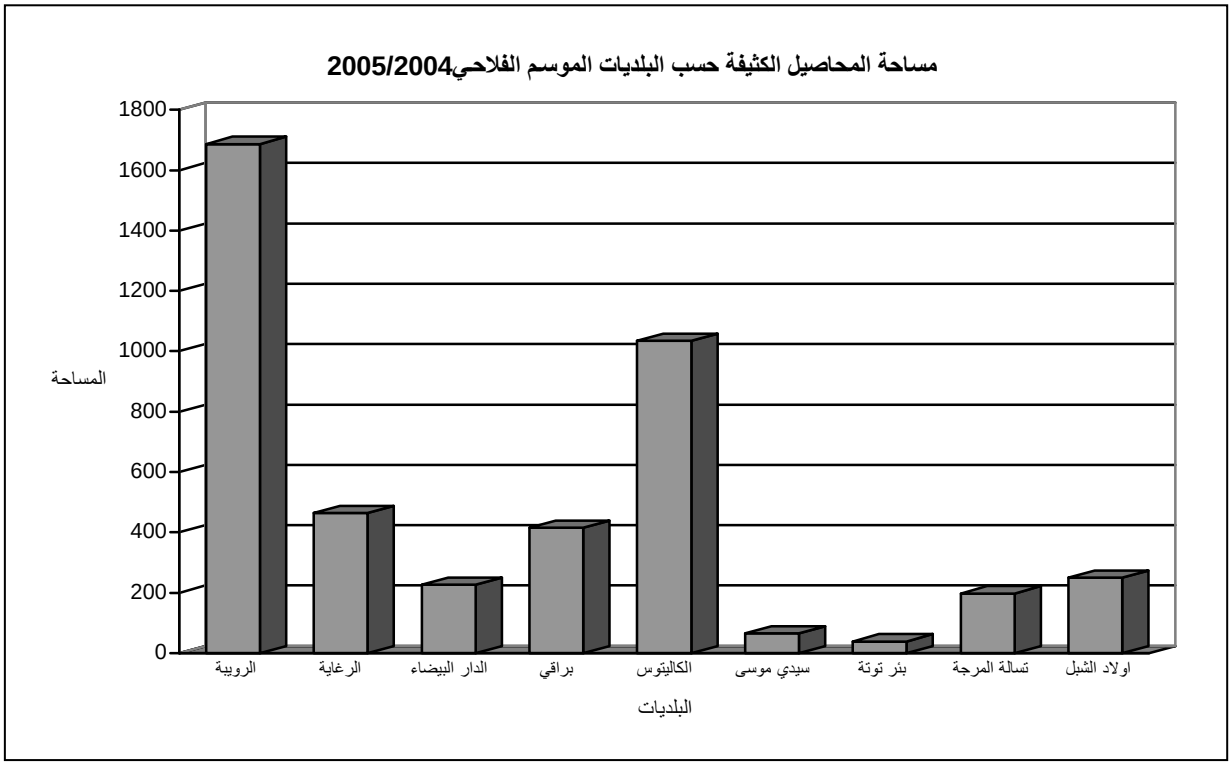

و الملاحظ على الجدول رقم (35) الذي يوضّح لنا توزيع مساحة أنواع الخضر حسب البلديات للموسم الفلاحي (2005/2004) ، أن محاصيل البطاطا و الطماطم و الخس قد خصصت لهم مساحة واسعة من المساحة الإجمالية المخصصة للخضروات ، و هذا للطلب المستمر و المتزايد عليها في السوق الوطنية ، و أهمية هذه المحاصيل الزراعية في التغذية لدى العوائل الجزائرية .

الجدول (35) : توزيع مساحة أنواع المحاصيل الخضرية ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2005/2004

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

البلديات	أنـــــواع الـــــخـــــضـــــروات																			
	الجزر	الكرنب	كوسة	الملفوف	البسباس	فاصوليا	لفت	بطاطا	خس	طماطم	جلبان	فول	خرشوف	شمندر	بصل	فلفل ح	فلفل	باذنجان	كرفس	أخرى	المجموع
الروبية	135	120	35	25	125	60	125	221	325	200	07	47	15	90	05	25	60	15	–	51.6	1686.6
الرغاية	80	45	57	40	44	76	85	193	132	36.64	25	40	05	25	05	14	17	20	04	20.36	964
الدار ب	–	07	–	–	04	02	02	125	14	2.5	–	6.5	02	05	–	02	06	07	–	41	226
براقي	20	29	16.5	25.75	23	18.75	19.25	29	25.75	20	43	51.75	10	10	22	10.12	10.12	15.5	1.25	24.6	415
الكاليتوس	22.5	34.5	26.5	17.5	75	15.5	57	261.5	178	106.32	6.5	35.5	–	72.5	31.5	04	77.6	5.5	–	8.58	1035
س موسى	–	02.75	2.25	3.5	4.5	03	1.25	–	04	13.25	5.75	3.75	–	–	4.5	3.5	2.5	4.75	1	6.05	66.3
بئر توتة	–	–	5	–	–	06	–	–	–	15	–	–	–	–	–	04	04	05	–	–	39
ت المرجة	–	–	33	–	–	18	–	44	–	20	–	–	–	–	–	29	27	27	–	–	198
أولاد الشبل	–	31	–	28	21	02	–	30	–	30	03	05	–	07	–	10	10	–	–	73	250
المجموع	257.5	269.25	175.25	139.75	296.5	201.25	289.5	905	678.75	443.71	90.25	189.5	32	209.5	68	101.62	214.22	99.75	6.25	225.1	4892.7

*/ المحاصيل الواسعة :

أما بالنسبة للمساحة المخصصة للحبوب و الأعلاف فإنها تراجعت في السنوات الأخيرة ، حيث بدأ الفلاحون يتخلون عنها نتيجة المشاكل و العوائق المعروفة و المتكرّرة ، و تحولت مساحتها إلى المحاصيل الخضرية خاصة أو إلى الأشجار المثمرة ، نتيجة الدعم الذي يتلقاه الفلاحين في هذا المجال من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية ، و كذلك التراجع المسجل عموما في الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة نتيجة التوسع العمراني و الصناعي بها ، بالإضافة إلى قلة مردودية و ملائمة الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة لهذا النوع من المحاصيل كما تبيّن لنا في دراسة التربة ، و قد أصبحت لا تشكل مساحتها سوى 25.5% من مجموع المساحة المخصصة للمحاصيل الموسمية حسب الموسم الفلاحي (2005/2004) ، و من أجل التعرف على هذا التراجع المسجّل نستعرض الجدول رقم (36) التالي .

الجدول (36) : تذبذب مساحة المحاصيل الواسعة ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 .

الوحدة : هكتار .

البلديات	المواسم الفلاحية									
	2001/2000		2002/2001		2003/2002		2004/2003		2005/2004	
	الحبوب	الأعلاف	الحبوب	الأعلاف	الحبوب	الأعلاف	الحبوب	الأعلاف	الحبوب	الأعلاف
الرويبة	202	179	349	330	235	288	225	250	138	258
الرغاية	45	384	61	347	80	298	60	287	132.4	196.2
الدار ب	329	225	–	–	–	–	54	–	54.5	55
براقي	843	216.96	112	88	255	70	246	138.25	169	40
الكاليتوس	375	126	322.5	57	198	51	154.5	67	120.5	51
س موسى	–	121	–	54	145	50	68	19	27.5	29
بئر توتة	325	98	304	35	285	36	285	15	190.5	34
ت المرجة	355	150	340	150	340	120	330	100	132	36
أولاد الشبل	210	52	107	33	107	250	83	18	50	28
المجموع	2684	1552	1595,5	1094	1645	1163	1505.5	894,25	1014.4	727,2
الولاية	3348	3951	4152	3524.5	3928	3046	3720	2761.8	3468	3285

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

ويتضح لنا من الجدول رقم (36) و الشكل رقم (18) المرافق له التراجع في مساحة الحبوب و الأعلاف على حدّ سواء ، و التي كانت قد بلغت مساحتها 4236 هكتارا بالموسم الفلاحي (2001/2000) ، ثم تراجعت بشكل ملفت للانتباه بحيث أصبحت مساحتها 1687,1 هكتارا فقط بالموسم الفلاحي

الشكل رقم (18) :

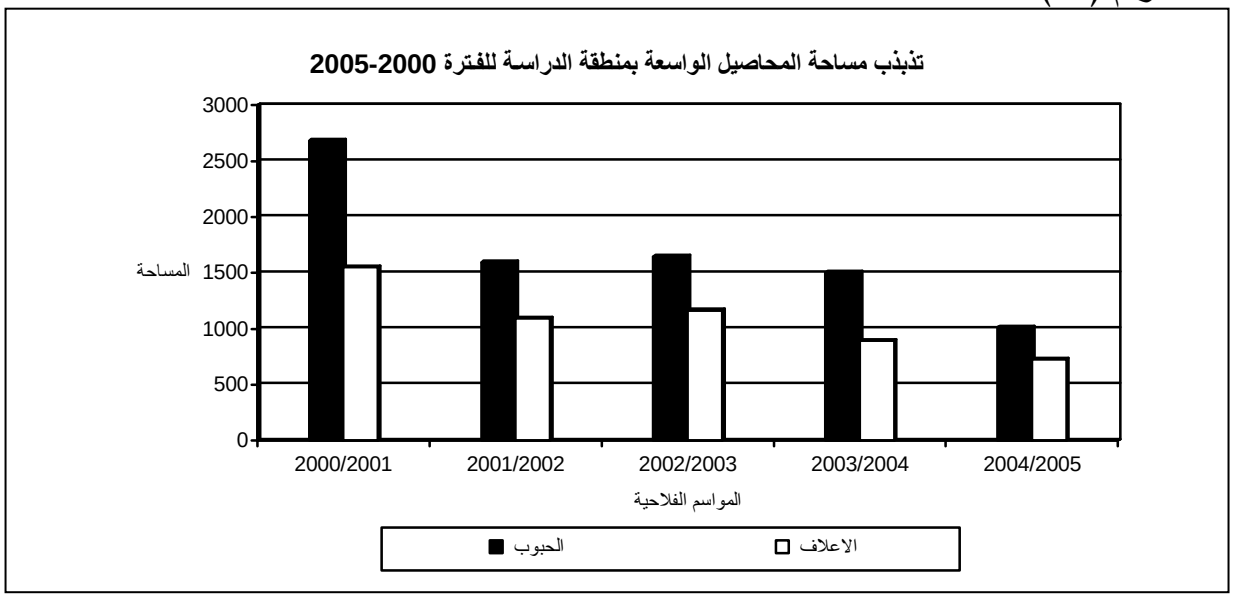

(2005/2004) ، كما يختلف توزيع مساحة المحاصيل الواسعة بالبلديات المدروسة ، فنجد أن بلديتا الرويبة و الرغاية تحتلان مساحة 396 هكتارا و 328.6 هكتارا على الترتيب في الموسم الفلاحي (2005/2004) ، و يعود هذا إلى اهتمام الفلاحين بتغذية حيواناتهم بالأعلاف الاصطناعية ، كما خصّصت البلديات الجنوبية من الولاية مساحة معتبرة للحبوب بأنواعها خلال نفس الموسم الفلاحي ، على غرار بلديتا بئر توتة و براقي بمساحة 190.5 هكتارا و 169 هكتارا على الترتيب ، و نلاحظ قلّة مساحة الأعلاف الاصطناعية في معظم البلديات ، و هذا ما يبرزه لنا بوضوح الشكل البياني رقم (19) :

الشكل رقم (19) :

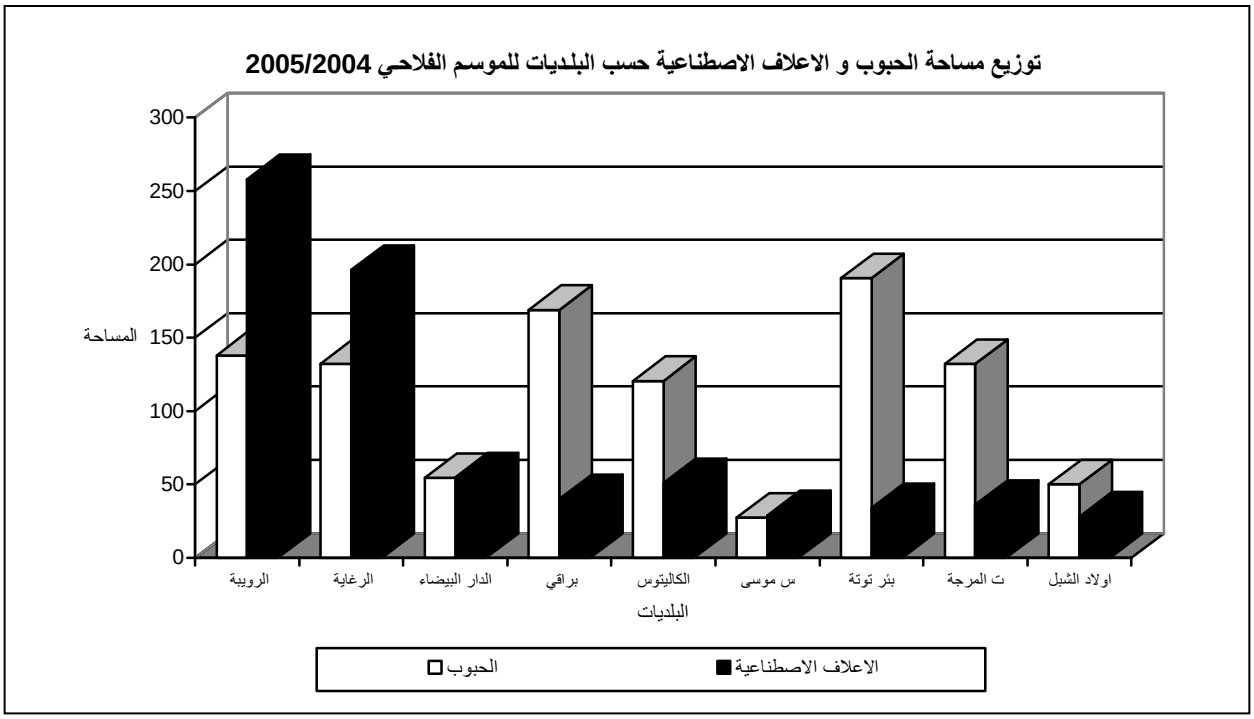

و تزرع في منطقة الدراسة الأنواع الثلاث الشهيرة للحبوب و المتمثلة في القمح الصلب و اللين و الشعير ، حيث يستحوذ نوع القمح الصلب على مساحة أكبر من النوعين الآخرين ، و عبر مختلف المواسم الفلاحية تقريبا في كامل البلديات ، و هذا نتيجة الطلب المتزايد عليه ، و الجدول رقم (37) و الشكل البياني رقم (20) المرافق له يوضّحان لنا ذلك .

الجدول (37) : مساحة أنواع الحبوب ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2005/2004) .

الوحدة : هكتار .

البلديات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
الرويبة	100	33	05
الرغاية	68	44	20
الدار البيضاء	–	54.5	–
براقي	146	05	18
الكاليتوس	80	30.5	10
سيدي موسى	18	10	–
بئر توتة	95	70	25
تسالة المرجة	60	54	18
أولاد الشبل	50	–	–
المجموع	617	301	96

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

الشكل رقم (20) :

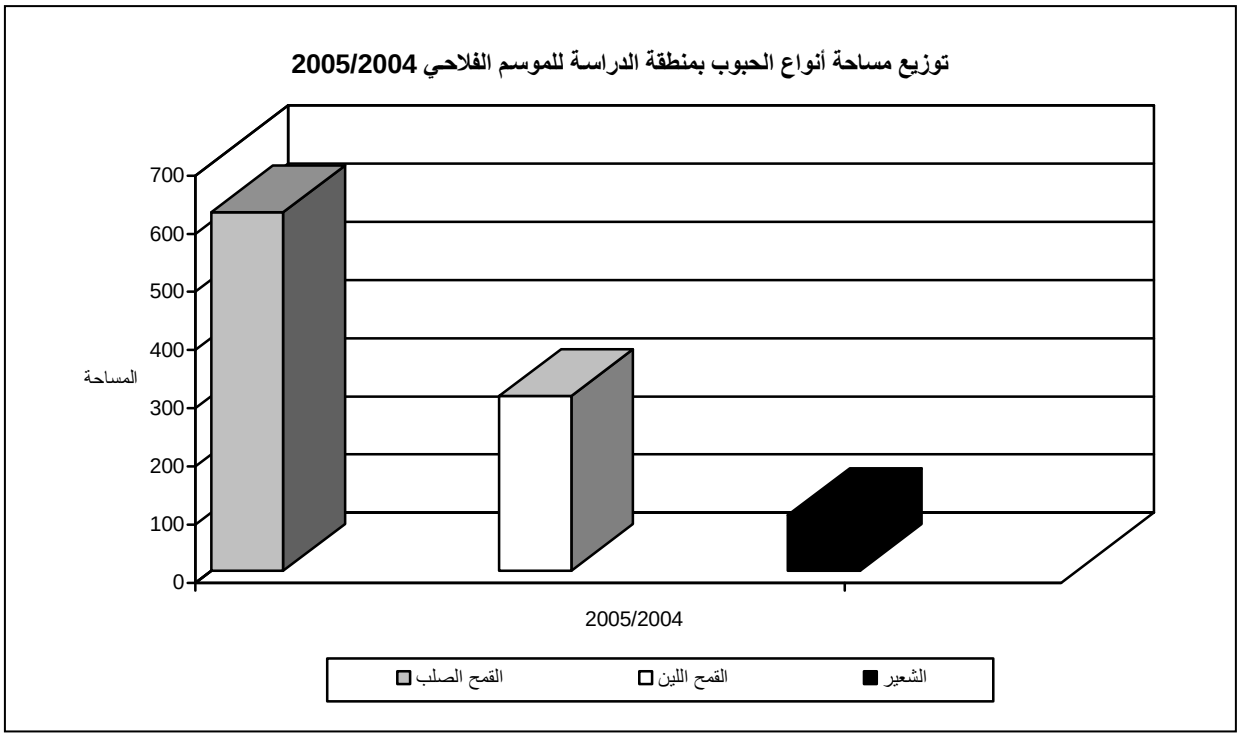

4-2- مساحة المحاصيل الدائمة :

و تتمثل هذه المحاصيل في الكروم و الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها و الحمضيات ، و الملاحظ أن هذه المحاصيل لاسيما الحمضيات تلقى اهتماما واسعا لدى بلديات منطقة الدراسة خاصة عند بلديات سهل متيجة الأوسط الجنوبية من الولاية .

*/ الأشجار المثمرة :

تنتشر بمنطقة دراستنا أنواعا متعددّة من الأشجار المثمرة ، نصنّفها إلى قسمين كبيرين هما :

* أشجار مثمرة ذات النوى ، و المتمثلة أساسا في : المشمش و الخوخ و البرقوق .

* أشجار مثمرة ذات البذور ، و المتمثلة أساسا في : التفاح و الأجاص و المشمش(الزعرور)

و الجدول رقم (38) يبيّن لنا بوضوح هذا التطور الجيّد في مساحة الأشجار المثمرة بمنطقة الدراسة و للمواسم الفلاحية الخمس الأخيرة ، بداية من الموسم الفلاحي (2001/2000) وصولا إلى الموسم الفلاحي (2005/2004) .

الجدول (38) : تطور مساحة الأشجار المثمرة ببلديات منطقة الدراسة للفترة (2000-2005) .

الوحدة : هكتار .

البلديات	المواسم الفلاحية				
	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الرويبة	83.5	–	80	84.7	90.7
الرغاية	32	–	113.44	32	61.5
الدار البيضاء	23.35	18.75	–	16.25	22.75
براقي	215.75	206.5	206.5	219.5	180.25
الكاليتوس	308.3	118.7	291.38	298.28	298.78
سيدي موسى	–	508.5	511.75	585.69	583.44
بئر توتة	182.63	199.93	236.9	247.9	255.9
تسالة المرجة	209	164.5	173.5	144.5	188.04
أولاد الشبل	187.13	177.13	171.13	180.13	178.13
المجموع	1241,66	1397,01	1784,6	1808,95	1859,49
الولاية	2664.26	2411.34	3265.3	3123.51	3236.16

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

و يتضح الملاحظ أن مساحة هذه المحاصيل عرفت تطورا ايجابيا ، لاسيما في الآونة الأخيرة ، إذ بلغت مساحتها 1241.66 هكتارا بالموسم الفلاحي (2001/2000) ، لترتفع و تصل إلى 1784.6 هكتارا بالموسم الفلاحي (2003/2002) ، ثم ترتفع كذلك خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) إلى 1859.49 هكتارا ، و هذا يعود إلى الدعم الفلاحي من طرف السلطات المعنية لتطوير و تنمية القطاع الفلاحي .

كما أن المساحة المخصصة لهذه المحاصيل بمنطقة الدراسة قد بلغت نسبة 57.45% من مجموع المساحة المخصصة لها بالولاية خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) ، و هذا يعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه الفلاحون لهذا النوع من المحاصيل بالمنطقة لاسيما جنوب الولاية ، نتيجة عدة عوامل يمكن حصرها في الآتي :

* الظروف المناخية و التربة الملائمة لهذا النوع من المحاصيل خاصة الحمضيات منها ، كما سبق الإشارة إلى هذا في جانب الدراسة البيدولوجية .
* توفر مصادر الري بالمنطقة ، لاسيما الجوفية منها .
* التقاليد الفلاحية العريقة التي يتمتع بها السكان في هذا الجانب من الغراسات .
* بالإضافة إلى الدعم الفلاحي لغراسة الأشجار المثمرة ، و الذي عمد إليه بعض الفلاحين من أجل حماية أراضيهم من الزحف العمراني .

و الشكل البياني رقم (21) ، يوضّح لنا هذا التطور الملحوظ في مساحة الأشجار المثمرة بمنطقة الدراسة

الشكل رقم (21) :

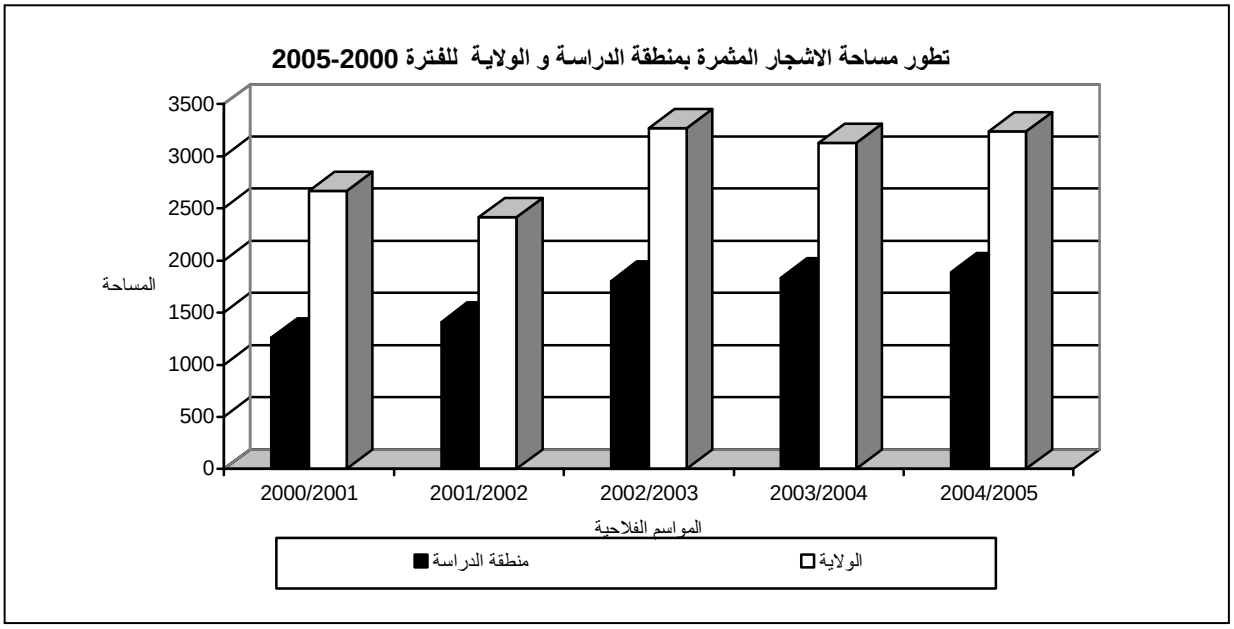

كما أن البلديات الجنوبية من الولاية ، بداية من بلدية براقي و الكاليتوس مرورا ببلديات سيدي موسى و بئر توتة و تسالة المرجة و أولاد الشبل ، تضمّ مساحة واسعة مخصصة للأشجار المثمرة تبلغ مساحتها مجتمعة 1684.54 هكتارا و هذا خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) ، و بالتالي تشكل نسبة 90.6% من المساحة المخصّصة على مستوى منطقة الدراسة و بنسبة 52.05% على مستوى الولاية ، و هذا يعكس جانب من التخصص الزراعي للمنطقة .

كما هو بارز لنا في الشكل البياني رقم (22) :

الشكل رقم (22) :

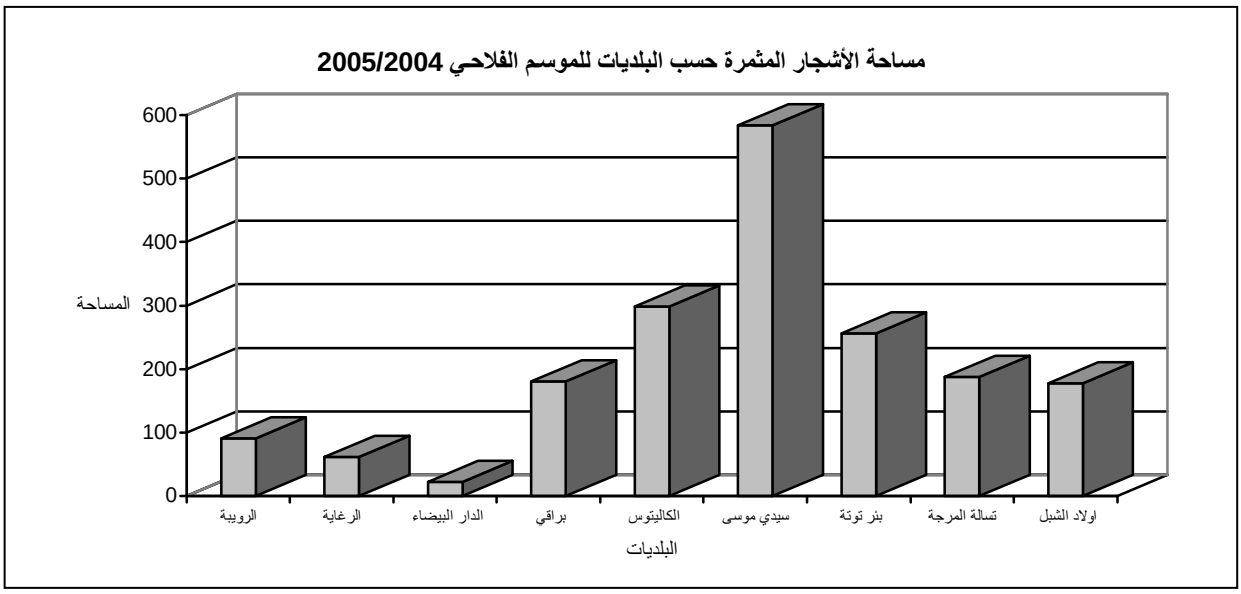

كما تنتشر بمنطقة الدراسة أنواعا متعددّة من الأشجار المثمرة – سبق الإشارة إلى هذا – بداية من ذات النوى كالمشمش و البرقوق و اللوز و الخوخ ، و ذات البذرة كالمشمش(الزعرور) والتفاح و الأجاص ، و الجدول رقم (39) نبرز من خلاله أنواع الأشجار المثمرة التي تلقى اهتماما واسعا من طرف الفلاحين بالمنطقة متعرّضين إلى مساحتها ، خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) ، وهذا كما يلي :

الجدول (39) : مساحة أنواع الأشجار المثمرة ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2005/2004) .

البلديات	المشمش (الزعرور)	اللوز	المشمش ذو البذرة	السفرجل	الخوخ	الإجاص	التفاح	البرقوق	التين	المجموع
الرويبة	–	–	7.25	–	31.7	22.75	29	–	–	90.7
الرغاية	7	–	–	–	26.5	18	10	–	–	61.5
الدار ب	–	–	1.5	–	16	3.25	2	–	–	22.75
براقي	5	–	52	–	61	45.25	14	3	–	180.25
الكاليتوس	–	–	43.95	4	66.4	72.78	99.45	11.2	1	298.78
س موسى	–	–	53.94	–	318.25	107.5	86.25	14.25	3.25	583.44
بئر توتة	5.07	–	3.5	–	132.27	36.47	71.09	7.5	–	255.9
ت المرجة	7	9	4.5	18.04	24	51	70	4.5	–	188.04
أولاد الشبل	3	–	33.5	–	69	21.31	22.22	29.1	–	178.13
المجموع	27.07	9	200.14	22.04	745.12	378.31	403.51	72.05	4.25	1859.49
الولاية	421	47.7	400.46	22.3	1070.05	464	497.42	283.57	24.98	3236.16

الوحدة : هكتار . المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

و الملاحظ على هذا الجدول رقم (39) أن مساحة أشجار الخوخ و التفاح و الأجاص و المشمش ذو البذرة تأتي في المرتبة الأولى بمساحة 745.12 و 403.51 و 378.31 و 200.14 هكتارا على الترتيب خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) ، و هذا أمام بقية الأنواع من الأشجار المثمرة ، و تلقى اهتماما أكبر من غيرها ليس في هذا الموسم الفلاحي فحسب بل في مختلف المواسم الفلاحية السابقة ، و هذا نتيجة الظروف المناخية السائدة بالمنطقة و الملائمة لهذا النوع من الغراسات ، بالإضافة إلى نوعية التربة الملائمة لها ، التي نشير إليها في كل مرّة لنلفت لها الانتباه من أجل الحفاظ عليها و حمايتها .
لاحظ الصورة رقم (2) .

الصورة(2): مساحة واسعة للأشجار المثمرة في الجزء الشرقي من السهل .

لا تعتبر البلديات الجنوبية من الولاية رائدة في مجال غراسة الأشجار المثمرة على مستوى منطقة الدراسة فقط بل تعدى ذلك إلى المستوى الولائي و حتى الوطني ، فسهل متيجة مشهور بإنتاجه الوفير من أشجار الفاكهة .

أخذت الصورة بتاريخ : 2008/03/01 .

كما أن التنوع الملاحظ و المسجّل على الأشجار المثمرة المنتشرة بمنطقة الدراسة ، يوحي بالإمكانيات الفلاحية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الدراسة ، مما يشجّعنا على بذل قصارى جهدنا من أجل التنمية الفلاحية و الريفية في مثل هذه الضواحي .

*/ الحمضيات :

الحمضيات من بين أهم أنواع الأشجار المثمرة ذات الصيت الواسع التي اشتهر به سهل متيجة بصفة عامة ، و منطقة الدراسة بصفة خاصة على المستوى الوطني – و العالمي سابقا – ، و التي نركّز عليها نظرا لأهميتها الاقتصادية و الغذائية و لملائمة المنطقة لها ، و لمكانتها الهامة مساحة و إنتاجا .
و من خلال تحليلنا للجدول رقم (40) ، نلاحظ ذلك التطور الكبير الذي شهدته مساحة الحمضيات ، حيث بلغت مساحتها 3073.5 هكتارا بالموسم الفلاحي 2005/2004 ، بعد ما كانت لا تتجاوز مساحتها 1871.93 هكتارا بالموسم الفلاحي 2001/2000 ، و هذا يرجع إلى السياق العام الذي شهده تطور مساحة الأشجار المثمرة بصفة عامة ، نتيجة الدعم الفلاحي في هذا الجانب كما سبق ذكره .

الجدول (40) : مساحة الحمضيات ببلديات منطقة الدراسة للفترة (2000-2005) .

الوحدة : هكتار .

البلديات	المواسم الفلاحية				
	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الرويبة	48.75	53.75	50.75	50.75	52.5
الرغاية	94.94	81.44	57.21	81.44	138.2
الدار البيضاء	-	68.5	72	71	56.7
براقي	145.75	97	104.75	104.75	172
الكاليتوس	313.85	274.54	272.72	272.72	233.9
سيدي موسى	-	1090.9	981.85	981.85	1759
بئر توتة	209.31	185.43	185.45	185.45	175.4
تسالة المرجة	518	480	505.11	505.11	68
أولاد الشبل	541.33	392.83	428.33	428	418
المجموع	1871.93	2724.39	2682.4	2681.07	3073.5
الولاية	2806.86	3388	3394.85	3363.31	4176

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

و هذا ما نلمسه من خلال الشكل البياني رقم (23) ، و نسجل نسبة 73.6% من مجموع المساحة مخصّصة لهذا النوع من الأشجار على مستوى ولاية الجزائر بالموسم الفلاحي (2005/2004) و نسبة 59.7% على مستوى منطقة الدراسة من مجمل المحاصيل الدائمة ، و هي نسبة معتبرة توحي بأهمية أشجار الحمضيات مساحة و إنتاجا بالمنطقة .

الشكل رقم (23) :

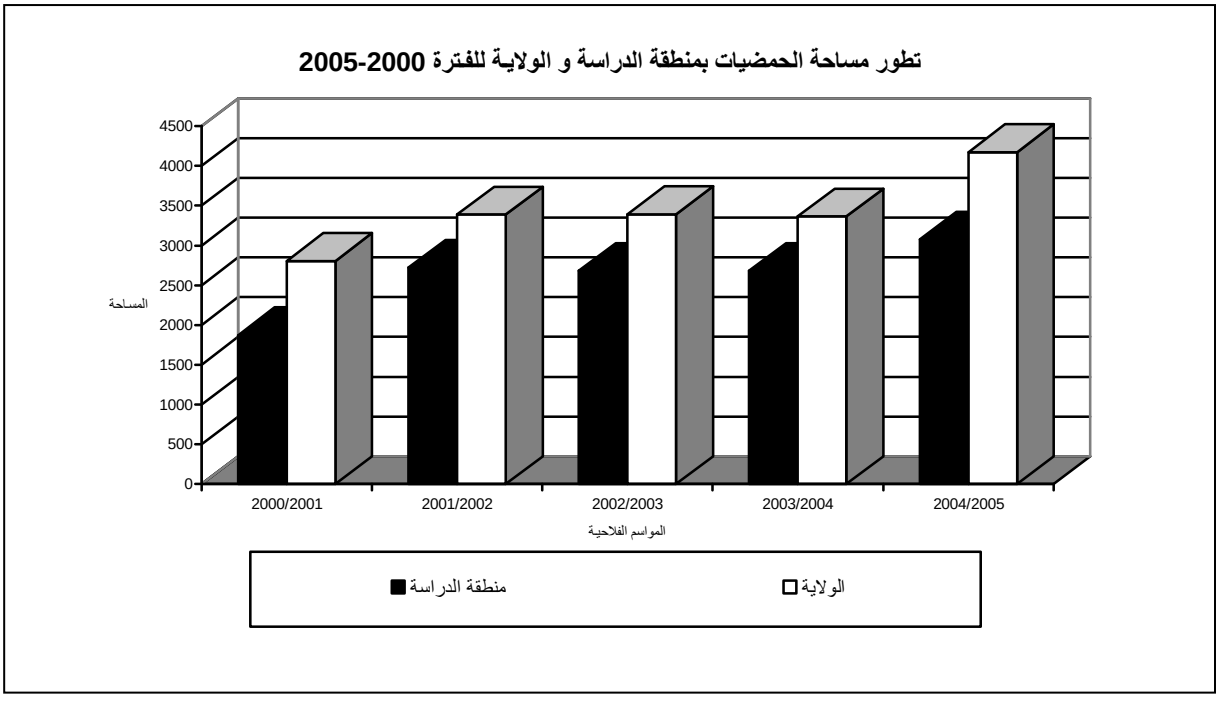

و تحظى البلديات الجنوبية من الولاية على غرار سيدي موسى و أولاد الشبل و الكاليتوس و بئر توتة و براقي بمساحة هامة من الحمضيات ، تشكل لوحدها نسبة 89.7% من المساحة المخصّصة لها بمنطقة الدراسة ، و 66.05% من مساحتها بالولاية خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) ، دون أن نهمل المساحة الكبيرة لها ببلدية الرغاية التي وصلت إلى 138.2 هكتارا خلال نفس الموسم الفلاحي ، لاحظ الصورة رقم (3) التي تقدم لنا التوضيح في هذا الجانب .

الصورة(3): أشجار الحمضيات ببلدية سيدي موسى .

يشتهر سهل متيجة على وجه العموم و منطقة الدراسة على وجه الخصوص بهذا النوع من الغراسات المتمثل في الحمضيات بمختلف أنواعها ، لاسيما بلدية سيدي موسى ، التي تعتبر رائدة في هذا المجال محليا و إقليميا .

أخذت الصورة بتاريخ :

2009/02/16

و تأتي بلدية سيدي موسى في مقدمة البلديات من حيث المساحة المخصصة للحمضيات ، بحيث احتلت 1759 هكتارا خلال الموسم الفلاحي (2005/2004) أي بنسبة 57.3% من مجموع المساحة المخصصة لها على مستوى بلديات منطقة الدراسة . – لاحظ الشكل البياني التالي رقم (24) .

الشكل رقم (24) :

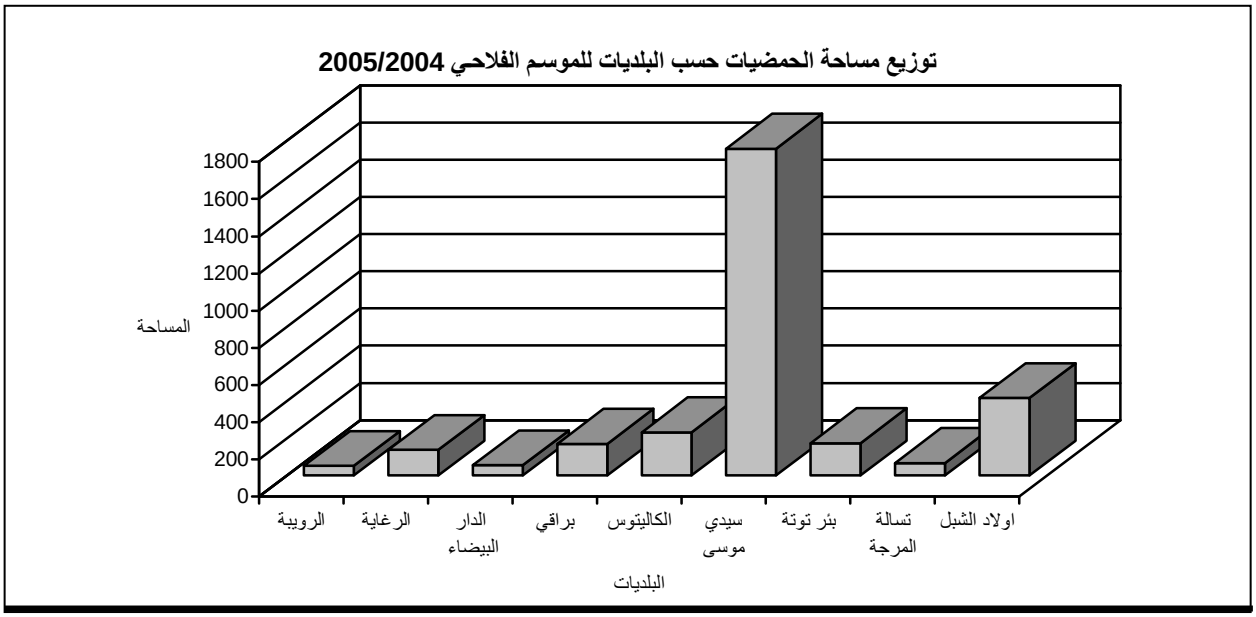

*/ الكروم :

شهدت كذلك مساحة عنب المائدة تطورا ملحوظا لا يخرج عن القاعدة العامة التي تعرفها عملية دعم التشجير على المستوى الوطني ، حيث انتقلت مساحتها في منطقة الدراسة من 135.1 هكتارا بالموسم الفلاحي (2001/2000) إلى 213.6 هكتارا بالموسم الفلاحي (2005/2004) ، و قد كان تطورا مستمرا عبر مختلف المواسم الفلاحية للفترة (2000-2005) .

و الملاحظ قلة نسبة مساحة الكروم مقارنة بالمساحة المخصصة للمحاصيل الدائمة بمنطقة الدراسة ، حيث لا تمثل سوى نسبة 4.15% بالموسم الفلاحي (2005/2004) ، كما أن نسبتها ضعيفة كذلك مقارنة بمساحتها على المستوى الولائي ، حيث لا تتجاوز 18.04% فقط بنفس الموسم الفلاحي ، في حين تشتهر في هذا النوع من الغراسات البلديات الغربية و الجنوبية الغربية من الولاية ، على غرار بلدية الدويرة و سويدانية و خرايسية و رحمانية و محالمة ، نتيجة ملائمة تربتها لها .

الجدول (41) : تطور مساحة الكروم ببلديات منطقة الدراسة للفترة (2000-2005) .

الوحدة : هكتار .

البلديات	المواسم الفلاحية				
	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الرويبة	-	-	-	19	19
الرغاية	5.95	-	13.45	48.45	48.45
الدار البيضاء	14	-	14	14	14
براقي	09	09	09	09	9
الكاليتوس	30	19.5	19.5	16	21
سيدي موسى	-	47.5	47.5	21	21
بئر توتة	12.15	12.15	-	26.15	26.15
تسالة المرجة	57	26.15	55	55	49
أولاد الشبل	07	07	07	07	06
المجموع	135.1	119.3	165.45	215.6	213.6
الولاية	900.44	818.05	947.07	1151.92	1183.42

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

و مساحتها متذبذبة بين بلديات منطقة الدراسة ، أي لا نجد بلدية من بلديات منطقة الدراسة متخصّصة في هذا النوع من الغراسات كملاحظة يمكن استنتاجها من المساحة المخصّصة لها للفترة (2000-2005) .

و من خلال الشكل البياني رقم (25) ، يمكن التعرف بوضوح على المساحة الزراعية المخصصة لهذا النوع من الغراسات ببلديات منطقة الدراسة حسب الموسم الفلاحي (2004-2005) .

الشكل رقم (25) :

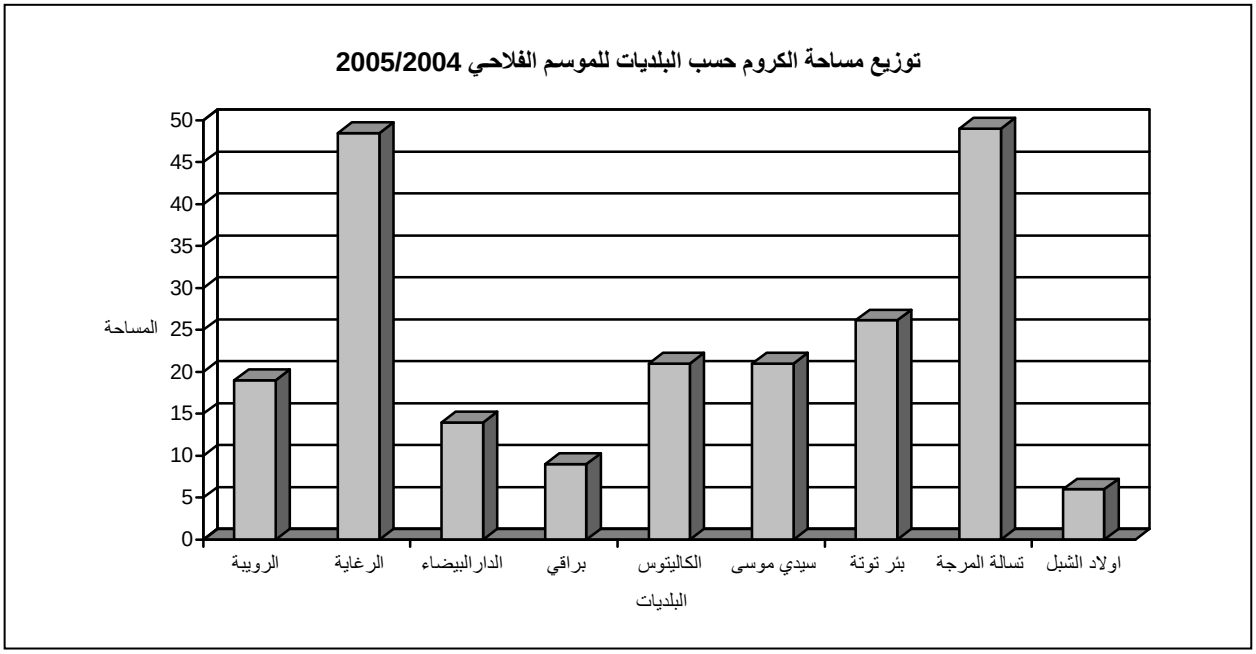

حيث تولي كل من بلدية تسالة المرجة و الرغاية إهتماما أكبر من غيرهما من البلديات لإنتاج الكروم بمساحة 49 هكتارا و 48.45 هكتارا لكل منهما على الترتيب ، بالموسم الفلاحي (2004-2005) .

ثالثا : الإنتاج الزراعي :

ترتبط تنمية الإنتاج في أي منطقة بالعوامل و الظروف الطبيعية المتمثلة في طبيعة السطح و المساحة المخصصة و نوعية التربة و العامل المناخي الذي يؤثر تأثيرا بالغا على الإنتاج و نوعيته و مردوده ، بالإضافة إلى العامل البشري الذي يلعب دورا رئيسيا سلبا أو إيجابا ، انطلاقا من الاعتناء الجيد بالتربة إلى توفر اليد العاملة ذات الخبرة و التجربة في المجال الفلاحي و توفر الإرشاد الفلاحي ، مما يؤثر على الإنتاج الفلاحي تأثيرا مباشرا .

و من ضروريات تطوير الزراعة و ازدهار الإنتاج الزراعي و تحقيق الاكتفاء الغذائي الإيجابي بأي منطقة ما ، لا بدّ من توفر عوامل الإنتاج الزراعي و المقصود بها : " الأرض و العمالة و رأس المال و الإدارة "(1) .

* فالأرض هي عرض الفلاح ، يستوجب الحفاظ عليها و استصلاحها و تحسين خصائصها الفيزيائية و الكيميائية و حمايتها من المضاربات العقارية ، و أراضي منطقة دراستنا ذات خصوبة عالية ، تتطلب منا بذل أكبر جهد ممكن لأجل الحفاظ عليها ، و تستحق منا ذلك .

(1) منصور ح ، مصدر سبق ذكره ، ص 144 .

* و العمالة في منطقة دراستنا متوفرة بحسب اهتمامنا بها و بانشغالاتها ، لاسيما الشابة منها ، على أساس أن المجتمع الجزائري بصفة عامة مجتمع فتي ، إذن فتوفير اليد العاملة الفلاحية ليس بالمشكل على الإطلاق في بلد تتجاوز الفئة الشابة به نسبة 75% من مجموع السكان .

* و رأس المال و يقصد به حجم الاستثمار الموجه نحو القطاع الفلاحي و المتوفر لدى الفلاح العامل ، و للإشارة فإن السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال و في السنوات الأولى لها ، قد أولت الاهتمام الكبير للقطاع الصناعي دون القطاع الفلاحي أو على حسابه ، على الرغم من أننا بلد زراعي كذلك ، ممّا يستوجب إعادة ترتيب الأولويات و تشجيع الاستثمار و جلب رؤوس الأموال نحو القطاع الفلاحي ، و استغلال الفائض من رؤوس أموال المحروقات في الجانب الزراعي .

* و الإدارة ، و يمكن تقسيمها إلى الإدارة العامة الأولى التي تهتم بوضع المشاريع الكبرى التابعة للجهات المعنية كالوزارات و غيرها ، و هذه تأخذ على عاتقها تحديد السياسات الكبرى التي تقوم عليها الزراعة الجزائرية بصفة عامة ، و الإدارة الخاصة بالمزرعة و المقصود بها مختلف الأعمال المتخذة على مستوى المزارع ، و التي تتطلب الإرشاد و التوجيه .

إذن فعوامل الإنتاج الزراعي في الجزائر عامة و في منطقة دراستنا على وجه الخصوص متوفرة ، تتطلب منا فقط حسن استغلالها ، و تنفيذها على أرض الواقع .

و سوف نستعرض فيما يلي الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2005/2004) ، مقتصرين على هذا الموسم ، باعتبار أن مساحة معظم المحاصيل قد شهدت تطورا أو استقرارا لدى معظم البلديات في المواسم الفلاحية السابقة ، و لأنه حسب تصنيفنا لمعطيات الإنتاج الزراعي إتضح أن معطيات الموسم الفلاحي (2004-2005) تلخص لنا معظم التحليلات و الاستنتاجات التي يمكن قولها على المواسم الفلاحية الأخرى .

و نتعرض في دراستنا لإنتاج المحاصيل الزراعية إلى نفس المنهجية التي انتهجناها في دراسة المساحة الزراعية ، حيث نتطرق لإنتاج المحاصيل الموسمية بأنواعها من المحاصيل الكثيفة و المحاصيل الواسعة ، ثم نعرج على المحاصيل الدائمة بأنواعها كذلك من الأشجار المثمرة و الحمضيات و الكروم .

1- إنتاج المحاصيل الموسمية :

و استقراءا للجدول رقم (42) و تبعا للمساحة ، فإن بلدية الرويبة تعتبر الرائدة في زراعة و إنتاج المحاصيل الموسمية السنوية على مختلف أنواعها لاسيما المحاصيل الخضرية بإنتاج 445722 قنطارا و هذا بمردود جيد وصل الى 264 قنطارا/الهكتار خلال الموسم الفلاحي (2004-2005) ، كما تحتل بلدية الكاليتوس مرتبة متقدمة في إنتاج هذا المحصول ، وصل إلى 238217 قنطارا و بمردود 230 قنطارا في الهكتار ، و الملاحظ على المردود لهذه المحاصيل السنوية أن معدل مردود المحاصيل الخضرية

هو 178 قنطارا/الهكتار على مستوى بلديات منطقة الدراسة و 190 قنطارا/الهكتار على مستوى الولاية يعتبر جيد ، غير أن مردود الحبوب ضعيف و لا يتجاوز معدله 20 قنطارا/الهكتار على مستوى منطقة الدراسة و حتى الولاية ، بل و يتراجع في بعض البلديات إلى أقل من 5 قنطارا/الهكتار ، كما هو الحال في بلديتا الرغاية و الدار البيضاء ، و يفسر هذا بتحوّل الفلاحين عن زراعة هذا المحصول إلى زراعة الخضر خاصة ، نتيجة المشاكل التي نعرفها من قلّة الأسمدة و الدعم الفلاحي و عدم صلاحية البذور .

الجدول (42) : مساحة و إنتاج المحاصيل الموسمية ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2005/2004) .

الوحدة : هكتار .

البلديات	الحبوب			الأعلاف الاصطناعية			المحاصيل الكثيفة			المجموع		
	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود
الرويبة	138	10895	79	258	3500	136	1686.6	445722	264	2082.6	460117	221
الرغاية	132.4	525	40	196.2	10410	53	964	80588	174	1292.6	91523	71
الدار البيضاء	54.5	1900	35	55	3850	70	226	39150	173	335.5	44900	134
براقي	169	3375	20	40	2800	70	415	21907	53	624	28082	45
الكاليتوس	120.5	2740	23	51	4841	95	1035	238217	230	1206.5	245798	204
سيدي موسى	27.5	550	20	29	2000	69	66.3	12598	190	122.8	15148	123
بئر توتة	190	3795	20	34	2400	71	39	7410	190	263.5	13605	52
تسالة المرجة	132	4650	35	36	2530	70	198	14699	74	366	21878	60
أولاد شبل	50.5	1010	20	28	557	20	250	9345	37	328	10912	33
المجموع	1014.4	29440	19.6	727.2	60538	83.2	4879.9	869636	178	6621.5	959614	145
الولاية	3468	44993	13	3285	239868	43	11385	2163222	190	18138	2448083	135

المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

و من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول رقم (42) ظهر لنا بوضوح الأهمية الزراعية لمنطقة الدراسة لاسيما في إنتاج المحاصيل الكثيفة ، نتيجة الإمكانيات المتوفرة من أراضي زراعية خصبة و موارد مائية ملائمة بالإضافة إلى إمكانية توفير اليد العاملة الشابة ، حيث أنتجت 869636 قنطارا خلال الموسم الفلاحي 2005/2004 ، بنسبة 90.6% من إنتاج منطقة الدراسة من المحاصيل الموسمية ، و تنتج منطقة الدراسة نسبة 40.2% من إنتاج المحاصيل الكثيفة على مستوى ولاية الجزائر .

و نتيجة ما توصلّنا له من حصر للمعطيات فيما يخص إنتاج المحاصيل الموسمية حسب البلديات للموسم الفلاحي (2005/2004) ، ندرج حاليا التمثيل البياني التالي رقم (26) لهذا الإنتاج لتوضيح الفرق الموجود فيه بين بلدية و أخرى .

و تظهر لنا الأهمية الزراعية لهذا النوع من المحاصيل بالبلديات الرويبة و الكاليتوس على وجه الخصوص ، كما سبق الإشارة إليه .

الشكل رقم (26) :

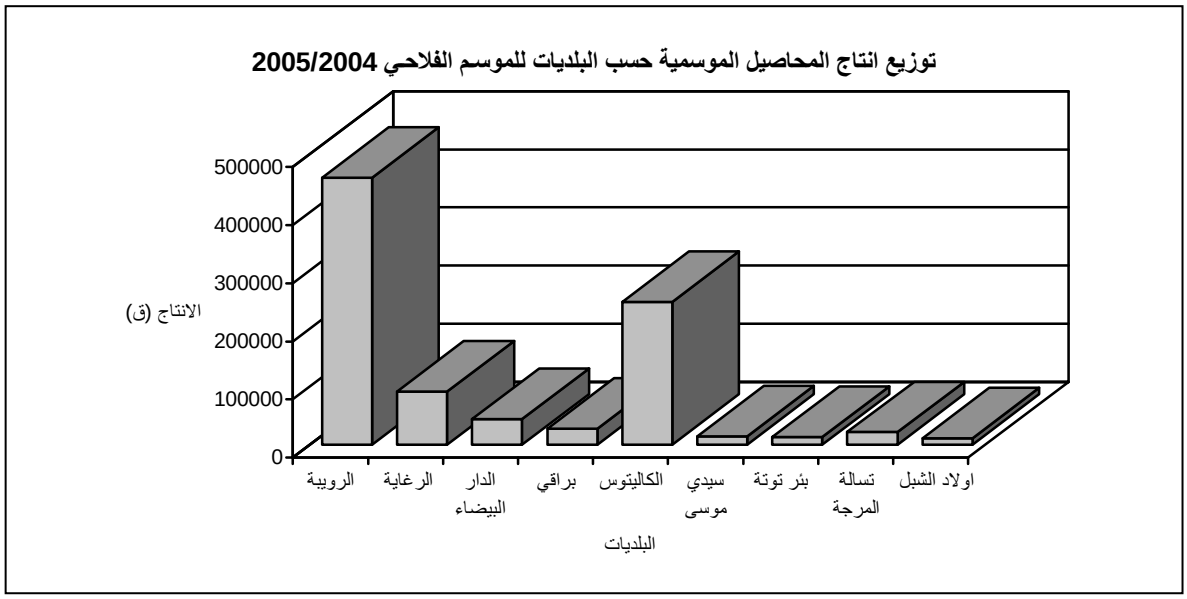

2- إنتاج المحاصيل الدائمة :

و تحليلا لمعطيات الجدول رقم (43) فمنطقة الدراسة تضم مساحة كبيرة من المحاصيل الدائمة ، تنتج من خلالها 611501 قنطارا من مختلف الأنواع ، وبهذا فهي تشكل نسبة 64.26% من الإنتاج المحقق على مستوى الولاية بالموسم الفلاحي (2004-2005) لاسيما من محصول الحمضيات ، الذي تنتج منه بلديات منطقة الدراسة 370559 قنطارا و بمردود مقبول100 قنطارا/الهكتار ، و تمثل نسبة 73.4% من إنتاج الولاية ، يليها إنتاج الأشجار المثمرة الذي وصل إلى 219887 قنطارا ، ثم بإنتاج أقل من الكروم لم يتجاوز 21055 قنطارا في بلديات منطقة الدراسة مجتمعة حسب نفس الموسم الفلاحي .

و بعرض هذه الإحصاءات نتمكن من الوصول إلى أن لمنطقة الدراسة من ناحية المساحة و الإنتاج للمحاصيل الدائمة إمكانيات كبيرة ، بإمكانها تلبية الحاجيات المحلية على الأقل من هذه المحاصيل ، في حالة ما إذا أحسن استغلالها .

و إن هذه المحاصيل الدائمة تلقى اهتماما كبيرا ببلدية سيدي موسى ذات المساحة الكبيرة المخصصة للحمضيات و بإنتاج وصل إلى 211162 قنطارا ، و بمردود 120 قنطارا/الهكتار بالموسم الفلاحي (2004-2005) ، و يمثل إنتاجها نصف إنتاج مجموع البلديات الأخرى من هذا المحصول ، أما على مستوى الولاية فإنها تمثل نسبة 42.1% من إنتاج الولاية ككل ، نظرا لشساعة مساحة المحاصيل الدائمة بها ، و التي تبلغ 2363.44 هكتارا بالموسم الفلاحي (2004-2005) على وجه العموم ، و مساحة 1759 هكتارا من الحمضيات بنفس الموسم الفلاحي على وجه الخصوص ، تأتي بعدها بلدية الكاليتوس و بئر توتة و أولاد الشبل و براقي و تسالة المرجة على الترتيب من حيث الإنتاج بنفس الموسم الفلاحي .

الجدول (43) : مساحة و إنتاج المحاصيل الدائمة ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي (2005/2004)

البلديات	الأشجار المثمرة			الحمضيات			الكروم			المجموع		
	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود	المساحة	الإنتاج	المردود
الرويبة	90.7	12270	135	52.5	12012	229	19	2280	120	162.2	26562	164
الرغاية	61.5	8030	131	138.2	10787	78	48.45	4810	99	248.15	23627	95
الدار البيضاء	22.75	1483	65	56.7	6310	111	14	760	54	93.45	8553	92
براقي	180.25	21210	118	172	20740	121	9	720	80	361.25	42670	118
الكاليتوس	298.78	41316	138	233.9	43904	188	21	2100	100	553.68	87320	158
سيدي موسى	583.44	75010	129	1759	211162	120	21	1785	85	2363.44	287957	122
بئر توتة	255.9	31910	125	175.4	22941	131	26.15	4200	161	457.45	59051	129
تسالة المرجة	188.04	13983	74	68	4565	67	49	3920	80	305.04	22468	74
أولاد شبل	178.13	14675	82	418	38138	91	06	480	80	602.13	53293	89
المجموع	1859.49	219887	118	3073.5	370559	120	213.6	21055	100	5146.6	611501	118
الولاية	3236.16	345737	107	4176	501168	120	1183.42	104612	88	8595.58	951517	111

الوحدة : هكتار . المصدر : نفس المصدر السابق + حسابات الطالب .

كما تضمّ نفس البلدية أي سيدي موسى مساحة كبيرة من الأشجار المثمرة بلغت 583.44 هكتارا ، تنتج ما مقداره 75010 قنطارا و هذا بمردود129 قنطارا/الهكتار ، ويزدهر هذا الإنتاج في بلديات الكاليتوس و بئر توتة و براقي كذلك ، فبلدية الكاليتوس تنتج 41316 قنطارا من محاصيل الأشجار المثمرة بمختلف أنواعها ، و بلدية بئر توتة تنتج كذلك 31910 قنطارا بالموسم الفلاحي (2004-2005) ، في حين يقل هذا الإنتاج ببلديات شرق الولاية على غرار بلدية الرويبة و الرغاية و الدار البيضاء ، أما محصول الكروم فيقلّ إنتاجه و في مجمل البلديات بصفة عامة تبعا لقلة مساحته على مستوى مجمل بلديات المنطقة ، كما هو بارز في الشكل البياني رقم (27) .

الشكل رقم (27) :

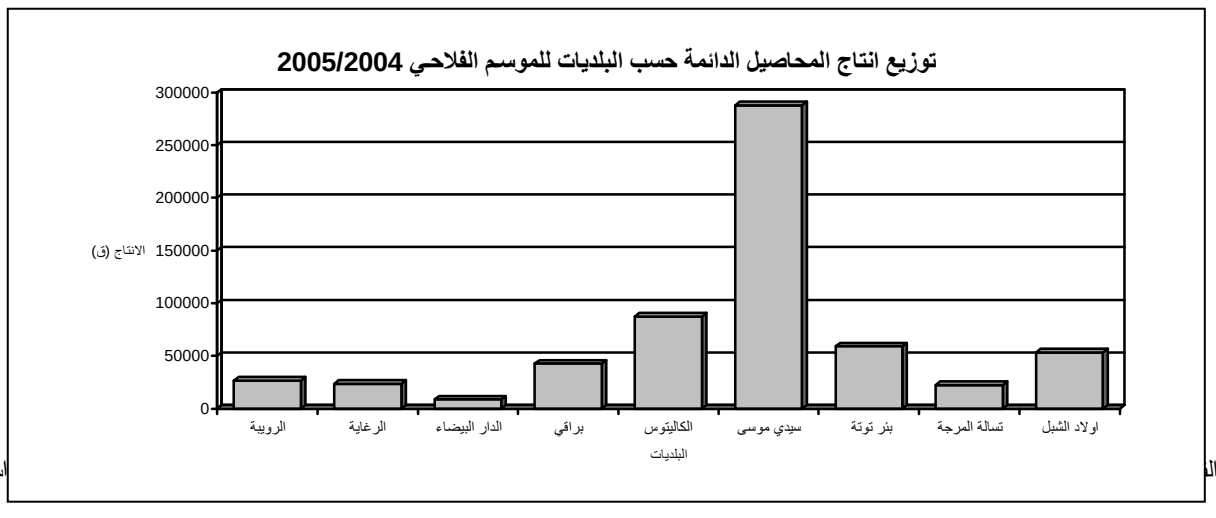

الخلاصة :

أدرجنا هذا الفصل من أجل إبراز المكانة الزراعية الكبيرة التي تخص منطقة الدراسة كجزء أو عينة من سهل متيجة – و قد اتضح لنا ذلك – .

و بإلقاء نظرة على طبيعة استغلال الأراضي الفلاحية و أهمية الإمكانيات الزراعية المتوفرة ، نسجل عدة نقاط هامة نوجزها فيما يلي :

*/ بلديات شرق منطقة الدراسة تخصّص نسبة معتبرة من مساحتها الفلاحية لإنتاج المحاصيل الموسمية ، كالخضر و البقوليات و المحاصيل الصناعية خاصة ، و الحبوب و الأعلاف بنسبة أقل ، و هذه البلديات هي : الرويبة و الرغاية و الدار البيضاء بالإضافة إلى براقي و الكاليتوس .

*/ في حين تولي البلديات الجنوبية من منطقة الدراسة اهتماما بالغا للمحاصيل الدائمة ، و المتمثلة في الأشجار المثمرة و تأتي على رأسها الحمضيات ، و هذه البلديات هي : سيدي موسى و بئر توتة و تسالة المرجة و أولاد الشبل .

*/ و هذا لا يعني أن البلديات الأخرى لا تولي اهتماما لغراسة الأشجار المثمرة ، فمثلا بلدية الكاليتوس و براقي اللتان تضمّان مساحة 298.78 هكتارا و 180.25 هكتارا من الأشجار المثمرة و 233.9 هكتارا و 172 هكتارا من الحمضيات على الترتيب بالموسم الفلاحي (2004–2005) .

*/ تعتبر المحاصيل الخضرية و الحمضيات من المحاصيل ذات الاهتمام الكبير لدى الفلاحين ، نتيجة الطلب المتزايد عليها في السوق .

كل هذه المميّزات و خلاصة للقول فإن منطقة الدراسة تحتوي على إمكانيات زراعية كبيرة تأهلها إلى أن تكون قطب زراعي كبير ، و بإمكانها أن توفر المتطلبات الزراعية لعدد كبير من سكان ولايات الوسط ، لاسيما في ما يخص المحاصيل الخضرية ، و التي تتميّز بها بلديات الجهة الشرقية ، أو محاصيل الأشجار المثمرة و التي تميّز بلديات الجهة الجنوبية ، و هذا اعتبارا لعدة عوامل ، أهمها :

* ضمّ المنطقة لأراضي زراعية خصبة واسعة ، يستوجب الحفاظ عليها مستقبلا .
* احتواء منطقة الدراسة على موارد مائية كبيرة ، و على رأسها المياه الجوفية .
* وقوع منطقة الدراسة في محور وسط بين الشرق و الغرب ، أو بين ولاية الجزائر و الجهة الجنوبية .
* و احتوائها أو إمكانية توفيرها لبد عاملة فلاحية شابة قادرة على تحمل المسؤولية و مسايرة التطور الكبير الذي تعرفه التقنيات الزراعية الحديثة .

الـفـصـل الثالث

النمو العمراني بمنطقة الدراسة

بين الحتمية و الإشكالية

*** تـمـهـيـد :**

بروز مدن عالمية جديدة لاسيما بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها إصطحب معه ظاهرة جديدة و المتمثلة في ظاهرة التحضر ، حيث لم نعهد مثل هذا التطور الكبير من الحجم و النمو و الأهمية و التقنيات العصرية في المدن أو مراكز التجمع السالفة ، وإن كانت جذور هذه الظاهرة يعيدها البعض إلى غاية الثورة الصناعية ، و قد " أدى توسع المدن و ازدياد أحجامها و تعاظم أهميتها في المشاركة في تطور الظاهرة الحضرية في العالم ، إلى اهتمام الباحثين من المختصين في علم الجغرافية و مخططو المدن إضافة إلى العلوم الأخرى كلّ من الزاوية التي تهم تخصّصه الدقيق "(1) ، فاستغل الجغرافي هذه الظاهرة ليستثمر فيها خبراته و تقنياته ، و يرى فيها حقلا خصبا يمكن من خلاله التوصل إلى تجسيد أفكاره الجغرافية التطبيقية خاصة .

و قد شهدت البلاد عامة و ولاية الجزائر خاصة ، نموا سكانيا و نزوحا ريفيا كبيرين غداة الاستقلال ، أنتج هذا ما يعرف بأزمة السكن ، و أجبر الدولة على اللجوء إلى إعداد مخططات عمرانية تنموية للعاصمة ، بغرض التنظيم العمراني و إحداث سياسات مستقبلية للتوسع العمراني و اتجاهاته ، و في حقيقة الأمر فإن النمو العمراني في الولاية لم تضبطه لا السياسات و لا المراحل ، ممّا يعني أنه كان عشوائيا في غالبه و غير منظما نتيجة هشاشة القوانين و السياسات التعميرية و الرقابة المنعدمة .

و لعل مشكل اغتصاب و مداهمة الأراضي الزراعية لاسيما الخصبة منها لا يمسّ ولاية دون أخرى لكن كامل التراب الوطني ، فقد تمّ " فقدان 200 ألف هكتارا من الأراضي الفلاحية التي حوّلت عن وجهتها منذ 1962 ، منها ما حوّل للتوسيع الحضري والمشاريع الكبرى كما حوّل جزء كبير منها بالتحايل إلى مشاريع سكنية للخواص "(2) .

و كما هو معلوم فإن ولاية الجزائر تنتشر بها أراضي فلاحية خصبة في الضاحية ، لاسيما في بلديات سهل متيجة الأوسط و الشرقي التابع للولاية ذات الجودة الفلاحية العالية ، و في المقابل و من جهة أخرى نسجل نموا عمرانيا و سكانيا متسارعا للولاية عامة ، و أمام تشبع الجزء المركزي من الولاية أخذ يلقي بظلاله على الضاحية ، و نتيجة غياب استراتيجية عمرانية مدروسة و المراقبة اللازمة و المتحكمة في النمو العمراني ، انجر عنه اعتداء صارخ على الأراضي الزراعية الخصبة لسهل متيجة ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن سهل متيجة فقد 9500 هكتارا(3) من أراضيه الخصبة لصالح توسع مدينة الجزائر.

إذن فنحن أمام مشكلة كبيرة و خطيرة تتطلب منا كل الجهد للتقليل منها و توقيفها ، و من أجل تحليل هذه الظاهرة فقد ارتأينا أن نشخص أسباب الداء ليسهل علينا إيجاد الدواء ، أي أننا عمدنا إلى محاولة حصر لأهم المسبّبات المباشرة و التي ساعدت بطريقة فعلية – نلتمسها على أرض الواقع – في التوسع العمراني الكبير على الأراضي الزراعية ، و التطور الملحوظ للحظيرة السكنية ببلديات منطقة الدراسة .

---

(1) الهيتي صبري ف ، " جغرافية المدن " ، دار صفاء ، الأردن ، 2002 ، ص11 .

(2) ندوة صحفية لوزير الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ الثلاثاء 15 افريل 2008 .

(3) وزارة البيئة و تهيئة الإقليم ، حالة البيئة في الجزائر ، التقرر السنوي ، 2000 .

أولا : العوامل المساعدة على التوسع العمراني بمنطقة الدراسة :

عرفت المدن الجزائرية عامة و ولاية الجزائر خاصة نموا و توسعا عمرانيا كبيرا لاسيما بعد الاستقلال ، مغذيه الرئيسي النمو السكاني و النزوح الريفي ، " و وصلت نسبة السكان الحضر في الجزائر في تعداد 1987 حوالي 49% من مجموع السكان ..... في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 5% في بداية القرن التاسع عشر ، و بعبارة أوضح فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في ظرف قرن و نصف "(1) .

و قد بلغت نسبة التحضر في الجزائر حسب إحصاء 1998 مقدار 58.3%(2) ، و هذا يعني أن سكان الجزائر ذو غالبية حضرية حاليا مقارنة مع ما مضى ، و تعتبر ولاية الجزائر أحسن مثال على هذا النمو الحضري الكبير و توسعه ، حيث بلغت نسبة التحضر بها 90.6%(3) حسب نفس الإحصاء .

" فببلوغ الجزء المركزي من المدينة حدا كبيرا من التشبع العمراني ، فإن عمليات الانتشار على المجال أخذت أبعادا معتبرة ، و خاصة في الضاحية ، حيث تداخل الإطار الحضري مع الإطار الريفي ، لا بل تمّت مداهمة لأجود وأخصب الأراضي الزراعية من سهل متيجة الشرقي على وجه الخصوص ، بفعل توجيه النمو العمراني نحو الجزء الشرقي من العاصمة ، وفق ترتيبات الكوميدور و مخطط التوجيه العام في مطلع السبعينات "(4) .

و بما أن منطقة الدراسة تقع ضمن الجزء الشرقي من سهل متيجة ، فهي معنية بهذا التوسع .

و قد ساهم في هذا عدة عوامل ، نوجزها فيما يلي :

1- النمو السكاني :

النمو السكاني من الأسباب الرئيسية للتوسع العمراني ، فهو المغذي الرئيسي الأول ، و قد تطرقنا الى النمو السكاني لمنطقة الدراسة ، و استنتجنا الإرتفاع المستمر لعدد السكان المنطقة حسب مختلف الإحصاءات السكانية ، لتصل نسبة السكان بها إلى 16,75% من نسبة سكان الولاية ، و بتعداد 429248 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 1998 ، كما وضحه لنا سابقا الجدول رقم (21) ص36 و طبعا هذا ينتج لنا طلبات متزايدة على السكن .

---

(1) التيجاني بشير ، " التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر " ، د م ج ، الجزائر ، 2000 ، ص19 .

(2) (3) ONS Annuaire statistique d'Algérie V 19 P 20 2001 .

(4) حجيج ع ، بودقة ف ، أعمال الملتقى حول التحكم في توسيع و تسيير المدن الكبرى في الجزائر ، كلية علوم الارض ،ج هـ ب ع ت ، 1996 ، ص 23 .

2- الهجرة و النزوح الريفيين :

تعتبر الهجرة و النزوح الريفي من أهم مؤشرات الزيادة غير الطبيعية للسكان في منطقة ما ، و منطقة الدراسة بصفة خاصة تلقت أمواج من الهجرات قبل الاستقلال و بعده على وجه الخصوص ، غيرت من تركيبتها السكانية ، فارتفع عدد السكان و ازدادت معه حاجاته المتنوعة .

و من خلال الجدول رقم (44) فإن منطقة الدراسة تعتبر جاذبة للسكان إليها بشكل كبير و ملفت للانتباه ، و هذا بمجموع +24960 نسمة حسب إحصاء 1998 .

الجدول (44) : حركة الهجرة بين بلديات منطقة الدراسة و الوطن – إحصاء 1998 –

البلدية	القدوم	المغادرة	الفرق
الرويبة	3181	1920	+1261
الرغاية	5395	2422	+2973
الدار البيضاء	6738	735	+6003
براقي	6040	2067	+3973
الكاليتوس	6985	1168	+5817
سيدي موسى	1830	2317	-514
بئر توتة	2866	728	+2138
تسالة المرجة	2098	178	+1920
أولاد الشبل	1374	158	+1216
المجموع	36507	11693	+24814
الولاية	148111	123151	+24960

المصدر : إحصاء السكن و السكان 1998 السلسلة(1) د و إ 2000 + حسابات الطالب .

3- الطبوغرافية و الأراضي الفلاحية :

يلعب السطح دورا بارزا في تحديد و توجيه النمو و التوسع العمراني ، فمنطقة الدراسة أراضيها منبسطة مما يسهل من عملية البناء و العمران بها و يجعل العملية غير مكلفة ، عكس الجزء الغربي و الجنوب الغربي من الولاية مثلا ، حيث يصعب التعمير نتيجة تضرس نوعا ما هذا الجزء .

كما تتوفر منطقة الدراسة على أراضي زراعية خصبة من الدرجة الأولى ، مما شجّع السكان و النازحين خاصة على الاستقرار بها ، لما توفره من موارد فلاحية كبيرة و هامة .

4- تأثير العاصمة و سعر العقار :

تشكل ولاية الجزائر عاصمة البلاد ، و القطب الاقتصادي و السياسي و الثقافي و العلمي للوطن ، ممّا يجعلها منطقة جذب كبرى للسكان ، و بوصول الجزء المركزي إلى درجة التشبع يتمّ إفراغ الفائض السكاني على الضواحي ، ممّا يفتح المجال على مصراعيه أمام التوسع العمراني الضاحوي ، و ما ينجر من استهلاك للمجال الفلاحي خاصة .

و يعد انخفاض سعر العقار أو سعر المتر المربع الواحد من الأراضي المخصصة للتعمير في الضواحي ، و في المقابل أزمة السكن الخانقة في المركز خاصة و قلّة أو انعدام العقار الشاغر بها ، أهم ما يدفع السكان على التوجه رأسا بالإيجار أو الشراء في المناطق الضاحوية المحيطة ، و فيما يلي نسجّل الفرق الكبير في سعر العقار بين بعض بلديات الولاية ، أو بالأحرى بين الجزء المركزي و الضاحية ، حيث بلديات منطقة الدراسة تقع ضمنها .

الجدول (45) : مقارنة سعر العقار بين بعض بلديات ولاية الجزائر 2003 .

البلديات	سعر المتر الواحد (دج/م2)
حسين داي	25000-20000
الجزائر الوسطى	50000-40000
الكاليتوس	10000-6000
الرويبة	20000-15000
سيدي موسى	9000-5000

المصدر: الوكالة الوطنية لمسح الأراضي 2002 .

5- الصناعة و الهياكل القاعدية :

إن توفر بعض المرافق القاعدية – وإن كانت غير كافية – و أهمها شبكة الطرق و التي تساعد على الاستقرار واضح و جلي التأثير بمنطقة الدراسة ، و كما توضّحه لنا الخريطة رقم (08) ، فإن الولاية تخترقها شبكة طرق هامة أهمها الطريق المزدوج شرق-غرب ، و الطرق الوطنية رقم 01 – 67 – 24 – 05 – 61 – 08 – 36 ، زيادة على الطرق الولائية و الحضرية الأخرى ، بالإضافة إلى المشاريع القاعدية الهامة الخاصة بشبكة الطرق المستقبلية و المتمثلة خصوصا في مترو الجزائر و الطريق السيار شرق – غرب و السكة الحديدية المكهربة ، كل هذا يشجّع بطريقة أو بأخرى على تركز السكان ، و إذا كانت هذه المشاريع تقام أو تمسّ الضواحي فالسكان يستقرون حيث هذه المشاريع .

بالإضافة إلى إنتشار المراكز الصناعية بمنطقة الدراسة ، و الذي شجع دون شك وتيرة النمو و التوسع العمراني بها ، و نضرب مثال على ذلك المنطقة الصناعية الرويبة – الرغاية ، التي لعبت دورا كبيرا في استقطاب عدد لا بأس به من السكان ، من داخل منطقة الدراسة أو من خارجها ، و عبر سنوات عديدة كما هو مبرز في الجدول رقم (46) التالي .

الجدول (46) :

تطورعدد عمال المنطقة الصناعية الرويبة-الرغاية .

السنوات	1963	1973	1983	2000
عدد العمال	823	5000	23360	41166

المصدر : الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية 2004 .

خريطة رقم: 08

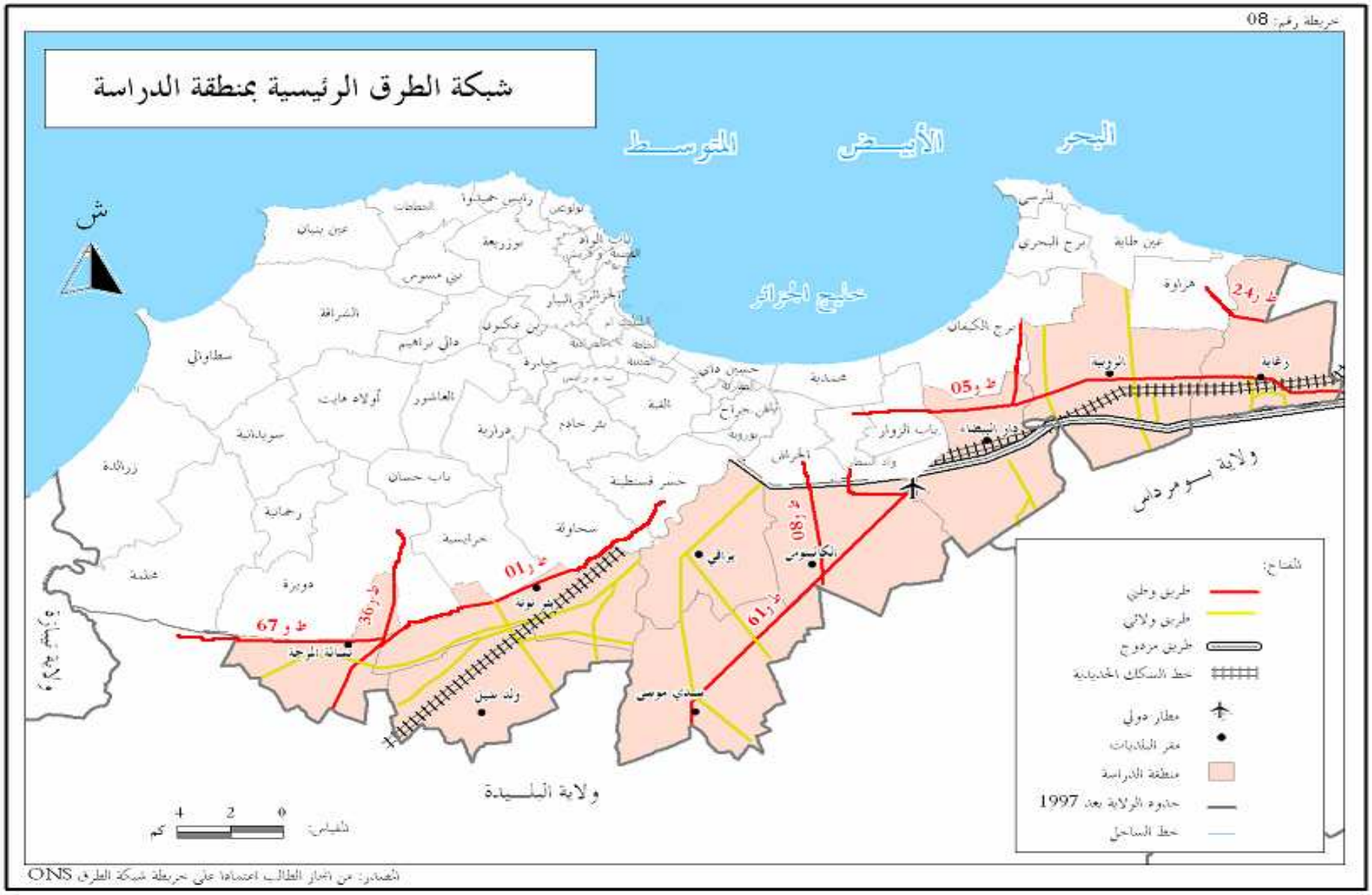

المصدر: من انجاز الطالب اعتمادا على خريطة شبكة الطرق ONS

و الشكل البياني التالي رقم (28) يبرز لنا التطور الكبير الذي عرفته المنطقة الصناعية الرويبة–الرغاية من غداة الاستقلال إلى سنة 2000 .

الشكل رقم (28) :

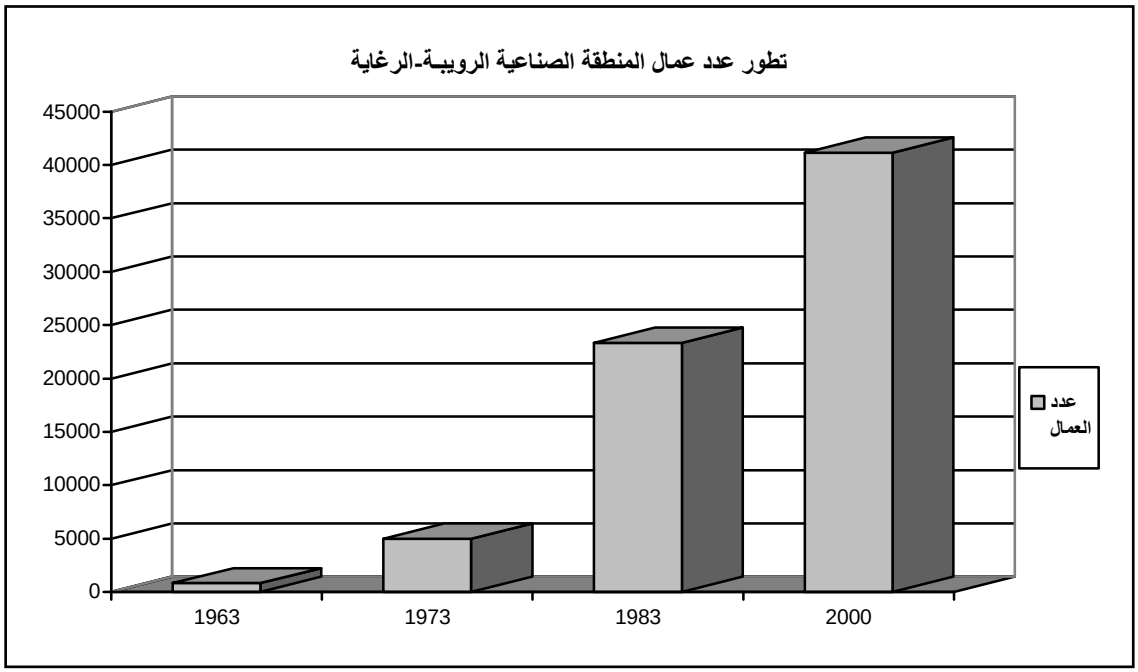

و الجدول رقم (47) يوضّح لنا توزيع مؤسسات القطاع العمومي و القطاع الخاص ببلديات منطقة الدراسة ، و التي ساهمت بطريقة فعّالة في تركز السكان بالمنطقة ، لاسيما بعد الاستقلال .

الجدول (47) : عدد المؤسسات العمومية و الخاصة بمنطقة الدراسة لسنة 2002 .

البلدية	القطاع العمومي	عدد العمال	القطاع الخاص	عدد العمال
الرويبة	49	11165	237	5323
الرغاية	33	9097	135	3032
الدار البيضاء	05	1120	239	5368
براقي	03	75	259	2865
الكاليتوس	–	–	233	4065
سيدي موسى	02	187	54	1213
بئر توتة	01	277	167	3423
تسالة المرجة	–	–	26	365
أولاد الشبل	–	–	51	635
المجموع	93	21921	1401	26289
الولاية	316	35327	7151	125313

المصدر : Annuaire statistique de la w d’Alger ONS 2004

و زيادة على المنطقة الصناعية الرويبة – الرغاية التي تشغل 41166 عاملا ، تظهر لنا كذلك مناطق صناعية أخرى في طور النمو و التطور ، على غرار المنطقة الصناعية بسيدي موسى و أولاد الشبل ، و التي يمكن لها أن تشكل قطب صناعي– زراعي جذّاب ، و هذا بإحداث تكامل بين القطاعين الزراعي و الصناعي في المنطقة و الخريطة التالية رقم (09) تبرز لنا المناطق الصناعية المنتشرة بمنطقة الدراسة .

6– سياسات فلاحية هشّة و غير مجّدية :

عند صدور قانون الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971 ، عمد معظم أصحاب الأراضي إلى بيعها خوفا من تأميمها ، و نحن نتصور مدى الخطر المحاط و حجم الكارثة التي لحقت بالأراضي الفلاحية ، و أصبحت معرضة بطريقة مباشرة إلى استغلال آخر غير الاستغلال الفلاحي ، فظهرت عليها مختلف المنشآت العمرانية و الصناعية ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد ساهمت السياسات العمرانية غير المجّدية في الاعتداء السافر على الأراضي الفلاحية ، و نقصد في هذا المقام توجيهات المخطط التوجيهي العام للفترة 1968–1979 و الذي وجه النمو و التوسع العمراني للعاصمة نحو الشرق ، حيث الأراضي الفلاحية المنبسطة من الدرجة الأولى ، و هذا قبل أن يتمّ إلغاءه و تعويضه بمخطط التعمير التوجيهي و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، الذي يوصي بتوجيه النمو و التوسع العمراني العاصمي نحو الغرب و الجنوب الغربي ، و هذا كما سبق الإشارة إليه .

و قد شهدت السياسة الفلاحية الجزائرية صدور مرسوم إعادة الهيكلة للقطاع العام سنة 1987 ، حيث تمّ تقسيم الأراضي الفلاحية بين مستثمرات فلاحية جماعية و فردية ، ممثّلة للقطاع العام و آخر القطاع الخاص ، و قد انجر عن هذا التقسيم تغيير الاستغلال الفلاحي للأراضي إلى استغلاليات غير فلاحية .

كما ساهم هذا المرسوم في تشتيت العقار الفلاحي حسب تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، لاسيما و قد دخل العملية أناس لا علاقة لهم بعالم الفلاحة النزيه و الشريف ، بالإضافة إلى تنازل الفلاحين عن أراضيهم لصالح البلدية مقابل إغراءات أخرى ، و كما أثبتت عدّة تحقيقات ميدانية لعدة طلبة و باحثين أن هناك فلاحين و غير فلاحين استفادوا من قروض بنكية فلاحية تمّ استثمارها في أغراض غير فلاحية ، و هذا ساهم بطريقة أو بأخرى في تقلص الأراضي الفلاحية .

7– إهمال الزراعة و نفور اليد العاملة :

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال سياسة المخططات التنموية ، و قد أولت الجزائر الصناعة اهتماما كبيرا على حساب الزراعة ، ممّا ساهم في عدم التوازن في الاستثمار و الدخل بين الصناعة و الزراعة ، بالإضافة إلى عدم استقرار السياسات الفلاحية ، و المشكل العويص للعقار الفلاحي .

غير أن الخطأ الكبير لا يكمن في الاهتمام بالصناعة إنما الاهتمام بها على حساب الزراعة ، و هذا و غيره من الأسباب ، أدى إلى نفور اليد العاملة من القطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى ، و قد ساهمت عدة عوامل في هذا النفور – يطول حصرها في هذا الجانب – من أهمها :

خريطة رقم: 09

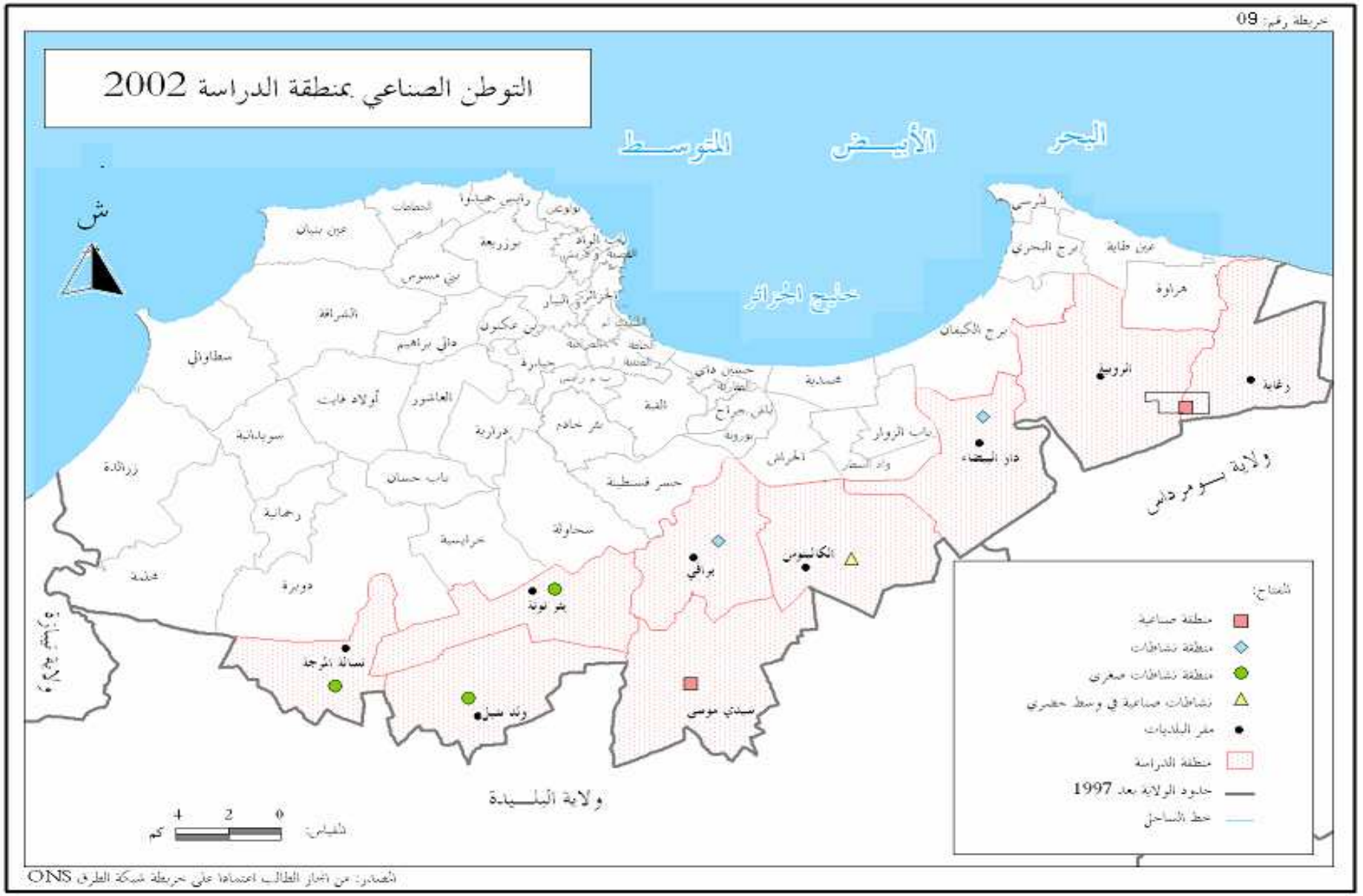

المصدر: من انجاز الطالب اعتمادا على خريطة شبكة الطرق ONS

* عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية و تغليب الصناعة على حساب الزراعة .
* فشل مختلف السياسات الفلاحية أدى إلى ملل الفلاحين من إيجاد الحلول ، و بالتالي هجرة القطاع الفلاحي الرحب .
* الامتيازات المالية و الاجتماعية التي توفرها الصناعة .
* المشاكل التي تعترض الفلاح في كل موسم فلاحي تقريبا ، من غلاء البذور و الآلات و تراجع مردود الأرض و مساهمة الظروف الطبيعية – لاسيما الجفاف– في قلة الإنتاج الزراعي .
* عدم توفر الحماية الاجتماعية للفلاح ، ساهم في الهجرة نحو القطاع الصناعي ، حيث ساعات العمل المحدّدة و الحماية المهنية و الاجتماعية المتوفرة ، و غيرها من الامتيازات الأخرى .

كل هذا و غيره ساهم بطريقة مباشرة و غير مباشرة في إهمال الزراعة و نفور اليد العاملة .

8- غياب الصرامة في تطبيق القوانين و التشريعات :

رغم تشدّد السلطة في إصدار القوانين و التشريعات التي تسمح بالحفاظ على الأراضي الفلاحية ، كقانون 82-02 المؤرخ في 06 فيفري 1982 و المتعلق برخصة البناء و رخصة تجزئة الأراضي للبناء ، و القانون 85-02 المؤرخ في 12 نوفمبر 1985 و المتضمن الموافقة على الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 13 أوت 1985 ، الذي يحدّد قواعد انتقالية شغل الأرض قصد المحافظة عليها و حمايتها ، و هذا في الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 14 أوت 1985 ، و المادتين 03 و 04 من هذا الأمر الصريحتين في منع استخدام الأراضي الزراعية لأغراض غير زراعية ، كما صدر القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، و الذي يوفر حماية جديدة للأراضي الفلاحية تتمثل في وجوب مرافقة لكل مشروع بناء ما رخصة للبناء ، و ينظم استخدام الأرض دون إلحاق الضرر بالأراضي الفلاحية ، ثم صدرت تعليمة مشتركة بين وزارات الإسكان و الفلاحة و الاقتصاد ، بتاريخ 22 ماي 1993 التي تضمنت التنسيق بين قطاع الفلاحة و قطاع التعمير ، ثم جاءت التعليمة الرئاسية رقم 05 المؤرخة في 14 أوت 1995 ، و التي نصّت و كانت صريحة على ضرورة حماية الأراضي الفلاحية (العقار الفلاحي) و استصلاحها ، كما جاء فيها وجوب إنشاء جهاز مراقبة ملائم للتأكد من الاحترام الكامل للقوانين و تطبيقها ، و إخبار السلطات القضائية بمختلف التجاوزات و المخالفات و محاسبة المسئولين ، و قد تبع هذا منشور وزاري رقم 638 المؤرخ في 05 ديسمبر 1995 ، من أجل حماية الأراضي الفلاحية و الغابية .

و على الرغم من هذا الكم الهائل من القوانين و المراسيم ، إلا أننا ما نراه على أرض الواقع مغاير تماما لما يجب أن يكون عليه و هذا نتيجة المرونة في تطبيق القوانين ، و غياب الصرامة و المراقبة من طرف المسؤولين (مراقبة المراقبين) ، و غياب الوعي المرتبط بشرف الأرض و خدمتها .

كل هذا يساهم و بطريقة مباشرة و فعّالة في الاغتصاب العمدي و على الملأ للأراضي الفلاحية ، و ينطبق هذا الأمر على مختلف مناطق الوطن بما فيها ولاية الجزائر و منطقة الدراسة .

ثانيا : مراحل التوسع العمراني بمنطقة الدراسة :

نحاول في هذا الجانب العمل على تشخيص مراحل النمو العمراني بمنطقة الدراسة ، عاملين على إبراز مدى هذا التوسع و اتجاهاته و حجمه ، و هذا بالاعتماد على المعطيات الكمية لمختلف الاحصاءات السكانية التي عرفتها البلاد و مسّت بلديات منطقة الدراسة ، بالإضافة إلى معطيات المصالح التقنية و مصالح العمران الواقعة بالبلديات و الصّور الجوية .

و لقد قسمّنا النمو العمراني بمنطقة الدراسة إلى ثلاث مراحل تبعا لإحصاء السكن و السكان ، حيث نعتمد على الإحصاءات السكانية الثلاث في تحديد عدد السكنات ببلديات منطقة الدراسة ، و هي :

* المرحلة الأولى : 1977-1987 .
* المرحلة الثانية : 1987-1998 .
* المرحلة الثالثة : 1998-2007 .

***/ المرحلة الأولى : 1977-1987 :**

لقد بدأت ظاهرة التوسع العمراني في هذه الفترة بالذات خاصة في الضواحي ، دعمتها السياسة العمرانية التي انتهجتها الجزائر بتوجيه التعمير نحو الجهة الشرقية في إطار المخطط التوجيهي العام و الكوميدور ، و هذا نتيجة لسياسة الاحتياطات العقارية التي تمّ من خلالها توزيع عدد من القطع الأرضية للبناء الفردي داخل التجمعات الحضرية لبلديات منطقة الدراسة و بأسعار رمزية في تلك الفترة ، و سياسة البناء الذاتي التي انتهجتها الدولة في المناطق الريفية خاصة من أجل التخفيف من أزمة السكن .

فبلدية الرويبة مثلا و التي كانت مساحة القطاع المعمر بها 217.7 هكتارا قبل 1962 ، فقد فقدت على إثر التوسع العمراني الموجه فيها 627.8 هكتارا في الفترة الممتدة بين 1971-1977 و هذه المرحلة تتزامن مع المخططين الرباعيين ، أين بدأت الانطلاقة الحقيقية للتصنيع ، ليس من جراء توسع المنطقة الصناعية -التي حافظت على مساحتها- و لكن من جراء استيطان السكان حول المنطقة الصناعية و هجرة الأراضي الفلاحية و ما انجر عنه من تدهور هذه الأخيرة ، و قد بلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 3616 مسكنا منتشرا على تراب البلدية ، حسب إحصاء 1987 .

و قد شكل مركز بلدية الرغاية النواة الأولى للتعمير في هذه المرحلة بالإضافة إلى تجمع صغير في حي الباي و جعفري و شبشب ، ليتوسع فيما بعد لاسيما بعد إنشاء وحدات صناعية جديدة في المنطقة الصناعية الرويبة-الرغاية و احتياجها إلى يد عاملة إضافية .

كما تعتبر البداية الحقيقية للتوسع العمراني ببلدية الدار البيضاء في هذه المرحلة ، أين سطرت الولاية المخطط التوجيهي العام لتهيئة ولاية الجزائر لسنة 1975 ، الذي وجه التعمير نحو شرق الولاية حيث

مسّ البلدية و أراضيها الزراعية الخصبة بل و تعدى ذلك إلى المجال الزراعي للحميز ، و قد بلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 2502 مسكنا حسب إحصاء 1987 .

و إذ عرجّنا نحو جنوب الولاية و بالتحديد في بلدية براقي ، فقد كانت قبل الاستقلال عبارة عن 04 مزارع كبرى للمعمرين ، بالإضافة إلى حي ديار البركة المنجز في إطار مشروع قسنطينة 1958 ، ليأخذ النسيج العمراني في التوسع بعد الاستقلال و بالذات في هذه الفترة نتيجة الهجرة الريفية من مختلف مناطق الوطن من أجل الاستقرار في البلدية ، كما بدأت تظهر لنا أزمة السكن في الولاية بصفة عامة ابتداء من النصف الثاني من السبعينيات ممّا شجع البناء بالمنطقة ، ليكون أول مشروع سكني بالمنطقة يتمثل في 70 مسكنا أنجز سنة 1974 ، و قد بلغ عدد المساكن في هذه الفترة 2188 مسكنا إلى غاية 1979 و 6536 مسكنا حسب إحصاء 1987 ، ليبدأ التوسع العمراني في البلدية على أطراف الطريق الولائي رقم (115) و رقم (14) حيث تمّ الشروع في بناء 2004 مسكنا سنة 1980 ، لاحظ الصورة التالية رقم (4) .

الصورة(4): حي 2004 مسكنا ببلدية براقي .

التشبع العمراني للجزء المركزي من ولاية الجزائر ألقى بظلاله على الضواحي ، فكانت الأراضي الزراعية هي الضحية الأولى ، فأصبحت قاب قوسين أو أدنى من الاندثار ، و حي 2004 مسكنا ببلدية براقي خير مثال على ذلك .

المصدر : google.com 2008 .

و كانت بلدية الكاليتوس قبل الاستقلال عبارة عن تجمع صغير شرق الطريق الوطني رقم (8) و تجمع القصر الأحمر غربه ، بالإضافة إلى بعض المساكن المتناثرة في حي الشرارية أو حي الجمهورية ، لتعرف البلدية بعد الاستقلال ديناميكية عمرانية كبيرة مغذّيها النمو السكاني و النزوح الريفي ، و انطلق التوسع نحو الجنوب و الجنوب الشرقي ، إلى أحياء الشرارية و الحيدوسي بالإضافة إلى التوسع الذي شهده حي القصر الأحمر في إطار البناء الذاتي ، كما تمّ في هذه المرحلة بناء 1600 مسكنا للسكان

القادمين من مركز التجمع العاصمي و بالتحديد من باب الواد و القصبة و الحامة و ترحيلهم إلى البلدية ، و كان هذا سنة 1985 لأجل تخفيف الضغط على العاصمة ، ليبلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 6048 مسكنا حسب إحصاء 1987 .

أما البلديات الجنوبية من الولاية الأخرى ، و التي نقصد بها بلديات : سيدي موسى و بئر توتة و تسالة المرجة و أولاد الشبل فلم تعرف نموا عمرانيا كبيرا نتيجة حفاظها على طابعها الفلاحي وعدم التعرض إليها في إطار السياسات التعميرية التي عرفتها الولاية ، بحكم أن هذه البلديات كانت تابعة فيما مضى إلى ولاية البليدة .

و الملاحظ على منهجية النمو العمراني و توسعه ببلدية سيدي موسى خلال هذه المرحلة و بقية المراحل هو التوسع الخطي و الأفقي بمحاذاة الطريق الوطني رقم (61) و الطريق الولائي رقم (14) و المنطقة الصناعية ، لتظهر لنا خلال هذه الفترة عدة دواوير و أحواش سكنية جديدة على غرار الهواورة و حوش الرايس و الدهيمات ، و ظهور كذلك التجمع الثانوي أولاد علال و الزواوي شرق التجمع الرئيسي ، ليبلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 2088 مسكنا حسب إحصاء 1987 .

أما بلدية بئر توتة لم تعرف نموا عمرانيا ملحوظا في هذه الفترة و حافظت على طابع بناءها أو عمرانها الموروث على الاستعمار ، بالإضافة إلى بعض البناءات في المناطق المبعثرة بالأحواش ، و مع بروز الوحدات الصناعية ظهرت لنا بعض الأحياء معظمها قصديرية ، حيث شهدت البلدية في هذه المنطقة الامتداد النقطي للعمران ، و مع التقسيم الإداري لسنة 1984 استفادت البلدية من عدة مشاريع سكنية ، منها تجزئة 30 مسكنا سنة 1980 و تجزئة 148 مسكنا جنوب شرق المركز سنة 1982 ، و قد ظهرت لنا عدة تجمعات سكنية أخرى غير النواة القديمة مثل تجمع بابا علي و تجمع سيدي أمحمد ، و عدة تجهيزات أخرى في هذه المرحلة ، ليبلغ عدد المساكن 1926 مسكنا حسب إحصاء 1987 .

و نفس الشيء عرفته بلدية تسالة المرجة ، حيث لم تشهد هي كذلك نموا عمرانيا كبيرا و في مختلف المراحل و بهذه المرحلة بالذات ، حيث لم تكن تمثل سوى بعض البناءات المتناثرة للمعمرين التي هجرت غداة الاستقلال و شكلت فيما بعد النواة القديمة ، لتظهر لنا منطقة حضرية بداية من 1975 على شكل قرية اشتراكية ، بالإضافة إلى بعض الأحواش المتناثرة كذلك ، مثل حوش بومنير و جغلال و محمد بن محمد و غيرها ، و لم يتعدى عدد مساكنها 956 مسكنا حسب إحصاء 1987 .

***/ المرحلة الثانية : 1987-1998 :**

عرفت بلدية الرويبة توسعا في نسيجها العمراني ، لاسيما بعد ضم المنطقة الصناعية الرويبة-الرغاية وحدات صناعية جديدة من المنطقة الصناعية الحامة ، مما استوجب إقامة مشاريع سكنية جديدة ، حيث أصبحت مساحة القطاع المعمر 1078 هكتارا ، و قد فقدت البلدية في الفترة الممتدة بين 1985-1998 مساحة 204.5 هكتارا ، و بلغ عدد المساكن عند نهاية هذه المرحلة 8153 مسكنا حسب إحصاء 1998 .

و شهدت بلدية الرغاية في هذه الفترة التي سبقت 1990 ، توسعا عمرانيا انطلاقا من المركز و التجمعات الثانوية كحي شبشب و الجعفري و الباي ، و التي لم تكن هذه الأخيرة سوى تجمعات صغيرة قبل هذه الفترة ، بالإضافة إلى بعض بنايات مناطق التبعثر ، و هذا بمساحة إجمالية وصلت إلى 720 هكتارا حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، كما برمج على المدى القريب مساحة تعمير قدرت 160 هكتارا ، ليبلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 11218 مسكنا حسب إحصاء 1998 .

كما شهدت بلدية الدار البيضاء بهذه المرحلة توسعا عمرانيا كبيرا ، يشهد عليه الأحياء السكنية التي ظهرت بها على غرار التجمع السكني للحميز(2) و توسع التجمع السكني للحميز(1) ، بالإضافة الى توسع الجزء المركزي للبلدية لاسيما شمالا بمحاذاة الطريق الوطني رقم (05) ، و قد بلغ عدد المساكن بالبلدية في هذه المرحلة 8053 مسكنا حسب إحصاء 1998 .

كما ارتقت براقي إلى بلدية بداية من 1977 ، و من هنا يبدأ لنا بوضوح التوسع و التطور العمراني الكبير بالبلدية و كان أكثر جلاءا في مرحلتنا هذه ، حيث ارتفع عدد سكانها و استقطبت موجات كبيرة من الهجرات الريفية المستمرة ، ممّا أثر بطريقة مباشرة على توزيع المجال و الأراضي الزراعية الخصبة بالبلدية ، كما يأتي ذكر ذلك في حينه .
و للإشارة فقد تمّ تصنيف بلدية براقي من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كمنطقة قابلة للتطور و جذب للسكان و النشاطات الاقتصادية ، ممّا ساعد على ارتفاع عدد سكانها بزيادة طبيعية و غير طبيعية لتظهر لنا في بداية من الثمانينيات بوادر أزمة السكن في البلدية ، صاحبتها بعض المشاريع العمرانية المحتشمة ، مثل بناء 600 مسكنا بحي المرجة ، لم يستكمل منه سوى 177 مسكنا و هذا لغاية 1999 ، و قد بلغ عدد المساكن بالبلدية 14200 مسكنا حسب إحصاء 1998 .

و على الرغم أن بلدية الكاليتوس – و بلدية براقي كذلك – لم تكن ضمن إطار التوسع العاصمي ، لا على المدى القريب و لا على المدى المتوسط ، إنما حظيت البلدية بمخطط مؤقت للتعمير سنة 1985 ، و الذي يهدف إلى محاولة تلبية حاجيات السكان و الحفاظ على الأراضي الفلاحية ، إلا أن هذا لم يمنع الاغتصاب المباشر و العلني للأراضي الفلاحية ، لتبلغ المساحة العمرانية بالبلدية ما يقارب من 700 هكتارا عند

نهاية هذه المرحلة ، باستهلاك حوالي 3 هكتارا في السنة من أراضي البلدية من بداية هذه المرحلة إلى غاية بداية التسعينيات ، ليبلغ عدد المساكن في هذه الفترة 12814 مسكنا حسب إحصاء 1998 .
و قد اتضح من خلال دراستنا أن بلدية الكاليتوس عرفت خلال هذه الفترة نموا عمرانيا كبيرا هي الأخرى ، لاسيما بعد نقل حوالي 7400 ساكنا جديدا من المدنية و الحامة خاصة إلى البلدية مع بداية التسعينيات ، ممّا أدى إلى ظهور أحياء جديدة ، ليتم إنشاء 280 مسكنا موجه للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، و بلغت المساحة العمرانية 755 هكتارا إلى غاية سنة 2000 ، و هذا بمعدل استهلاك 7 هكتارا في السنة بالفترة الممتدة بين 1990-1998 ، و هذا حسب إحصاء 1998 ، إذا فقد زادت وتيرة إستهلاك المجال مقارنة بين بداية هذه المرحلة و نهايتها .

أما بلدية سيدي موسى فقد شهدت في هذه الفترة استمرارا للنمو العمراني السابق و في نفس الاتجاه و بنفس الوتيرة تقريبا ، صاحب هذا عدّة مرافق و تجهيزات لاسيما بالمنطقة الصناعية ، و الملاحظ على هذه الفترة هو استمرار نمو العمران بالبلدية في نفس الاتجاه و لكن نحو الشمال خاصة باتجاه بلدية براقي ، ممّا ينبئ بتلاحمهما في المستقبل ، و قد ظهرت لنا عدّة مشاريع سكنية في هذه الفترة على رأسها مشروع (08) تجزئات لسنة 1994 بالإضافة إلى(08) تعاونيات سكنية كذلك ، و 04 ثانويات و عدة منشآت صناعية أخرى و كل هذا على أراضي زراعية خصبة ، على الرغم من تسجيل تأخر في الانجاز و الاستكمال للمشاريع العمرانية بسبب غياب الأمن في المدة الأخيرة ، ليبلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 4742 مسكنا حسب إحصاء 1998 .

أما فيما يخص بلدية بئر توتة و على عكس المرحلة السابقة ، فشهدت في هذه الفترة نموا عمرانيا كبيرا و في كل الاتجاهات مقارنة مع ما سبق ، لاسيما بعد ترقيتها إلى مصاف مركز دائرة ، حيث ظهرت لنا أزيد من 10 شوارع ، و ظهور بعض الوحدات الصناعية الجديدة ببابا علي الزوين ، أين ظهرت على إثرها لنا عدة سكنات جديدة مثل 111 مسكنا سنة 1989 شمال المركز و 100 مسكنا سنة 1993 ، بالإضافة إلى انجاز حي 150 مسكنا سنة 1995 من طرف مؤسسة ترقية السكن العائلي ، ليبلغ عدد المساكن 3685 مسكنا حسب إحصاء 1998 ، و للإشارة فإن البلدية فقدت بعض المساحة المبنية منها لصالح بلدية أولاد الشبل نتيجة التقسيم الإداري لسنة 1984 .

أما بالنسبة لبلديتا تسالة المرجة و أولاد الشبل ، فنموهما العمراني بطيء بصفة عامة ، فزيادة على النمو العمراني الموروث على الاستعمار و بعض البناءات الفردية لم يظهر لنا أي نسيج عمراني يستحق ذكره ، لنسجل 1437 مسكنا بتسالة المرجة و 2077 مسكنا بأولاد الشبل حسب إحصاء 1998 .

***/ المرحلة الثالثة : 1998-2007 :**

حاولت السلطات في هذه المرحلة وضع حد للنزيف الذي أصاب الأراضي الزراعية ، و هذا بالحرص على توجيه التعمير نحو الجزء الغربي و الجنوب الغربي من الولاية ، حفاظا على الأراضي الزراعية في الشرق و جنوب الولاية على وجه الخصوص .

فبلدية الرويبة لم تتراجع فيها المساحة الفلاحية بعد سنة 1990 إلا بمقدار 92 هكتارا ، لتبلغ مساحة القطاع المعمر بها إلى 1107.5 هكتارا حسب المركز الوطني للدراسات و الأبحاث العمرانية ، و هذا تطبيقا لما نصّ عليه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي أقر بحماية الأراضي الفلاحية ، و قد بلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 8213 مسكنا لسنة 2005 ، و حدّد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الأراضي الفلاحية بنسبة 71% من مساحة البلدية ، كما وضع المخطط الضوابط و الشروط التي تتعلق بالتعمير و البناء ، حيث حدّد المساحة المزمع التوسع عليها في المدى القريب ، و هي 8 هكتارا من المستثمرة الفلاحية الجماعية شايب محمد و مساحة 7.4 هكتارا لإستكمال إنشاء مساكن تابعة لتجزئة كادات ، أما على المدى المتوسط فوجه التوسع العمراني على مساحة قابلة للتعمير مقتطعة من المستثمرة الفلاحية الجماعية مدغري أحمد بمساحة 26 هكتارا و من المستثمرة الفلاحية الجماعية و الفردية شايب محمد بمساحة 24.5 هكتارا ، أما التوسع على المستوى البعيد فسوف يمسّ التوسع العمراني مساحة 93.5 هكتارا حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .

كما وصلت المساحة المعمرة ببلدية الرغاية إلى 750 هكتارا حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، و هذا بعد الشروع في تطبيق قراراته ، حيث تمّ تخصيص 160 هكتارا بالبلدية للتعمير على المدى القريب و المتوسط (10 سنوات) ، أين اتجه التعمير نحو شرق المنطقة الصناعية و جنوب خط السكة الحديدية بمحاذاة الطريق الولائي رقم (122) ، أي نقل الضغط من المركز إلى خارج المدينة ، لتظهر لنا عدة أحياء منها حي سي مصطفى و حي الأوراس و حي عميروش بمحاذاة مزرعة عميروش ، و هذا على مساحة 160 هكتارا إجمالا ، كما تمّ توجيه أو تخصيص 30 هكتارا للتعمير المستقبلي بالبلدية نجدها في مزرعة عميروش شرق مركز المدينة و واد الرغاية ، و قد بلغ حجم التوسع العمراني الحالي للبلدية 1320.9 هكتارا ، ليبلغ عدد المساكن بالبلدية 12081 مسكنا لسنة 2005 .

أما بلدية الدار البيضاء فقد بلغ عدد مساكنها بهذه المرحلة 8372 مسكنا لسنة 2005 ، بفارق 319 مسكنا عن المرحلة السابقة .

و الصورة التالية رقم(5) تبرز لنا حجم التوسع العمراني كبير بالبلديات الشرقية من منطقة الدراسة .

الصورة(5): حجم التوسع العمراني الكبير الذي تشهده الجهة الشرقية من الولاية .

و الملاحظ من خلال هذه الصورة حجم التوسع العمراني الكبير الذي تشهده الجهة الشرقية من الولاية عبر المحاور الكبرى و المنطقة الصناعية الرويبة – الرغاية .

المصدر : google.com 2008 .

و في هذه المرحلة شهدت بلدية براقي كذلك توسعا عمرانيا كبيرا تمثل في البناء الذاتي ، حيث لاحظنا و من زياراتنا الميدانية اكتساح العمران للأراضي الفلاحية و في كل الاتجاهات نحو بنغازي و بن طلحة ، على الرغم من توصيات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بتحويل التوسع العمراني نحو الغرب و الجنوب الغربي ، و بالتالي فإن هذا النوع من العمران هو العمران العشوائي غير المراقب الفوضوي ، الذي شهدته و ما زالت تشهده البلدية و منطقة الدراسة و الولاية على حدّ سواء ، ليبلغ عدد المساكن بالبلدية 14312 مسكنا لسنة 2005 .

ليستمر التوسع العمراني ببلدية الكاليتوس على حساب الأراضي الزراعية الخصبة خلال هذه المرحلة ، حيث تم إنشاء 917 مسكنا بحي الشرارية بمحاذاة الطريق الوطني رقم (61) سنة 2002 ، و التجمع السكني 400 مسكن بحي القصر الأحمر الذي تم تسليمه السنة الجارية ، ليبلغ عدد المساكن 14627 مسكنا لسنة 2005 .

أما بلدية سيدي موسى فحافظ التوسع العمراني بها على وتيرته و إتجاهه ، و هي تعتزم استكمال حي 160 مسكنا سنة 2001 و حي 200 مسكنا بأولاد علال سنة 2002 ، كما تنوي البلدية كذلك استكمال 4000 مسكنا لتغطية العجز و ما أسفرت عليه المرحلة الصعبة التي عرفتها البلدية خلال العشرية السوداء ، ليبلغ عدد المساكن بالبلدية 5094 مسكنا لسنة 2005 .

و الصورة التالية رقم (6) تبرز لنا الحجم الذي وصل إليه التوسع العمراني جنوب الولاية بالبلديات الثلاث براقي و الكاليتوس و سيدي موسى .

الصورة(6): حجم التوسع العمراني جنوب ولاية الجزائر .

نلاحظ التوسع العمراني بجنوب ولاية الجزائر في بلديات الكاليتوس و براقي و سيدي موسى كنمو شطرنجي عبر المحاور الكبرى ، يوحي لنا مستقبلا بتلاحم التجمعات الحضرية الثلاث .

المصدر : google.com 2008 .

أما بلدية بئر توتة فقد عرفت في هذه المرحلة كذلك توسعا عمرانيا ملحوظا ، مقارنة بالمرحلتين السابقتين ، لاسيما بعد ترقيتها إلى مصاف مركز دائرة ، و ظهور بعض الوحدات الصناعية الجديدة ببابا علي الزوين ، أين ظهرت على إثرها لنا عدة سكنات جديدة مثل 297 مسكنا سنة 2000 ، من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ، وإنشاء السكن الاجتماعي مثل حي 114 مسكنا سنة 2001 ، و عدة تجهيزات أخرى ظهرت بالبلدية و هذا دون أن نهمل البناء الذاتي ، و بالتالي استمرار التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية و بشكل ملفت للانتباه ، و قد بلغت مساحة النسيج العمراني الحالي 704 هكتارا خلال هذه المرحلة ، بعدما لم تكن تتجاوز 10 هكتارا غداة الاستقلال ، و قد بلغ عدد المساكن في هذه المرحلة 3912 مسكنا لسنة 2005 .

أما بلدية تسالة المرجة و أولاد الشبل فلم تشهدا توسعا عمرانيا يستحق ذكره خلال هذه المرحلة و لا التي قبلها ، و قد بلغ عدد المساكن ببلدية تسالة المرجة 1614 مسكنا و 2243 مسكنا ببلدية أولاد الشبل لسنة 2005 ، بزيادة سكنية بطيئة لكل منهما .

و ندرج الخريطة رقم (10) التالية ، التي توضّح لنا تطور المساحة المبنية في منطقة الدراسة حسب البلديات ، أنجزناها بالاعتماد على معطيات المصالح العمرانية على غرار المكتب الوطني للأبحاث العمرانية ، بالإضافة إلى مصلحة التعمير بالبلديات المدروسة ، و الصور الجوية التي تمّ اقتناؤها من المعهد الوطني للخرائط و الكشف عن بعد ذات المقياس 40.000/1 لسنوات 1972-1992-1998 الخاصة بمنطقة الدراسة ، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية و تتبّعنا للمراحل الهامة للنمو البشري و العمراني بها .

و يمكن تسجيل في هذا الجانب من خلال اطلاعنا على حجم التوسع العمراني النقاط التالية :

* بلديات شهدت توسعا عمرانيا كبيرا على غرار بلدية الرويبة و الرغاية و براقي و الكاليتوس .

الصورة(7): التوسع العمراني ببلدية الرويبة .
أخذ التوسع العمراني الكبير بالجهة الشرقية من منطقة الدراسة يغيّر من اتجاه نموه نحو جنوب السكة الحديدية (مزرعة شايب محمد)، حيث أصبح يشكل خطرا على حياة السكان ، زيادة على استهلاكه للمجال الزراعي .

أخذت الصورة بتاريخ : 2009/05/01

* بلديات أخرى ذات طابع فلاحي ، على غرار بلدية سيدي موسى و تسالة المرجة و بئر توتة و أولاد الشبل ، تشهد نشاطا فلاحيا ملحوظا و توسعا عمرانيا ضعيفا .

الصورة(8): مساحات زراعية واسعة ببلدية تسالة المرجة .
أراضي زراعية واسعة جنوب الولاية ، ذات تربة صالحة لغراسة الأشجار المثمرة على وجه الخصوص و المحاصيل الكثيفة ، تتطلب منا كل الجهد اللازم لحمايتها مما حدث لنظيرتها شرق الولاية .

أخذت الصورة بتاريخ : 2008/03/01 .

خريطة رقم: 10

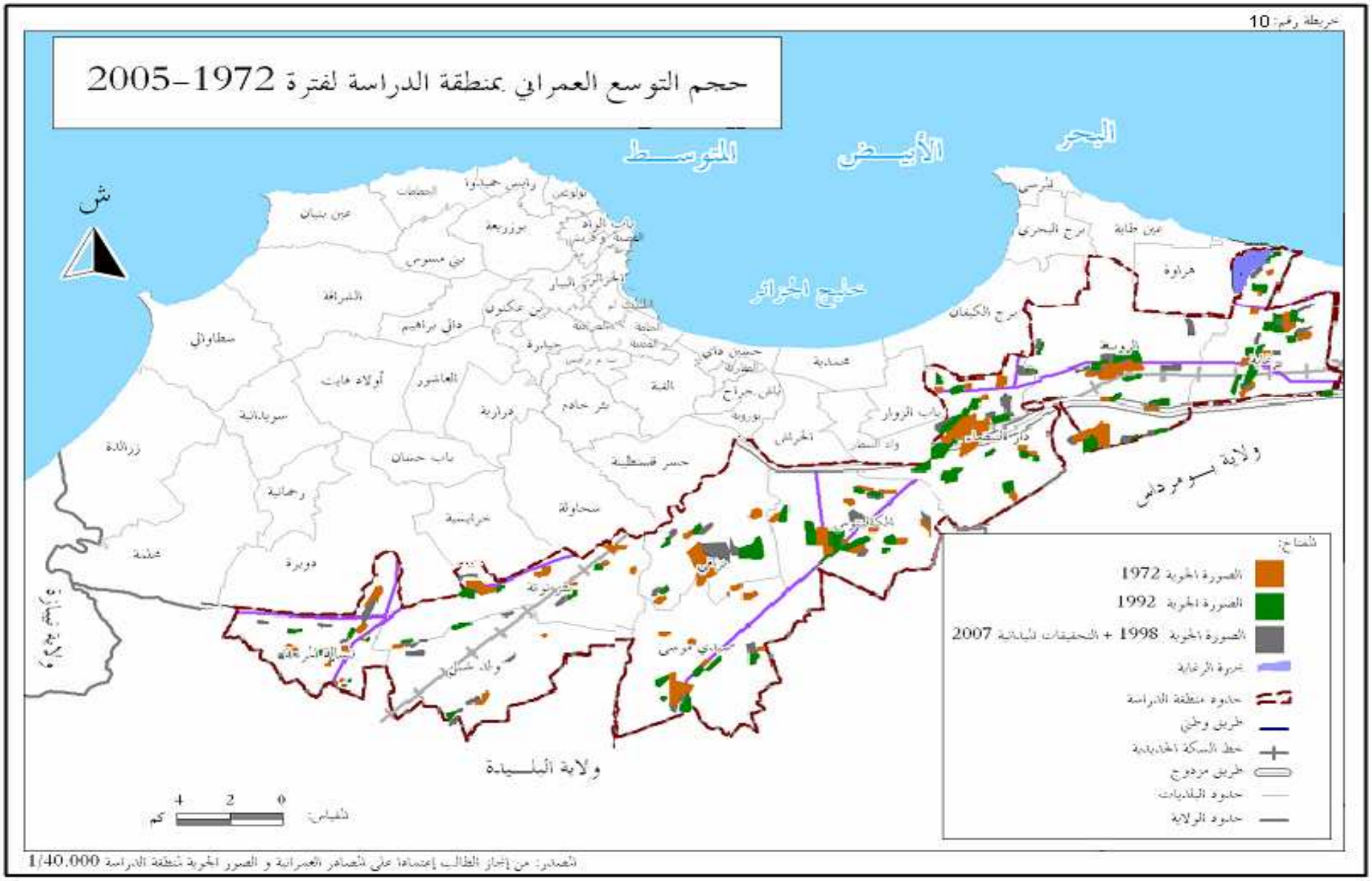
حجم التوسع العمراني بمنطقة الدراسة لفترة 1972-2005
البحر
الأبيض
المتوسط
خليج الجزائر
ش
ولاية تيبازة
ولاية البليدة
ولاية بومرداس
المفتاح:
الصورة الجوية 1972
الصورة الجوية 1992
الصورة الجوية 1998 + التحقيقات الميدانية 2007
حدود منطقة الدراسة
طريق وطني
خط السكة الحديدية
طريق مزدوج
حدود البلديات
حدود الولاية
المقياس:
4 2 0
كم
المصدر: من إنجاز الطالب إعتمادا على المصادر العمرانية و الصور الجوية لمنطقة الدراسة 1/40.000

ثالثا : تطور الحظيرة السكنية بمنطقة الدراسة :

لم تول الدولة سياسة السكن الاهتمام الحقيقي إلا مع نهاية السبعينات في إطار إنشاء المخططات العمرانية الرئيسية ، و التوسع في الحظيرة السكنية أصبح ظاهرة ملفتة للانتباه بالمراكز العمرانية الكبرى لاسيما في حالتنا هذه ، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الحضري و عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني من جهة ، وقلة إمكانيات وسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان من جهة أخرى ، و بالتالي فقدان السيطرة على المدن نتيجة هذا النمو العمراني المفرط وغير المخطط ، بالاضافة الى أهم سبب و المتمثل في النمو السكاني الكبير و الذي شهدته و تشهده منطقة الدراسة على وجه الخصوص ، حيث و كما سبق الإشارة إليه إرتفع عدد السكان بزيادة طبيعية و غير طبيعية ، و الجدول التالي رقم (48) يبرز لنا حجم التطور الملحوظ في الحظيرة السكنية بمنطقة الدراسة للفترة 1987-2005 ، محاولين إبراز الفارق في حجم النمو السكني بين الفترتين .

الجدول (48) : تطور عدد المساكن ببلديات منطقة الدراسة للفترة 1987-2005 .

البلدية	إحصاء 1987	إحصاء 1998	الفارق بين الفترتين	سنة 2005	الفارق بين الفترتين الأخيرتين
الرويبة	3616	8153	4537	8213	60
الرغاية	2502	11218	8716	12081	863
الدار البيضاء	2502	8053	5551	8372	319
براقي	6536	14200	7664	14312	112
الكاليتوس	6048	12814	6766	14627	1813
سيدي موسى	2088	4742	2654	5094	352
بئر توتة	1926	3685	1759	3912	227
تسالة المرجة	956	1437	481	1614	177
أولاد الشبل	–	2077	–	2243	166
المجموع	–	66379	–	70468	4089

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء DPAT 2004 + حسابات الطالب إعتمادا على معطيات المصالح العمرانية .

و الملاحظ من خلال هذا الجدول رقم (48) و الشكل البياني المرافق له رقم (29) التطور الملحوظ في عدد المساكن بمنطقة الدراسة ، لاسيما بالفترة الممتدة بين 1987-1998 و ما قبلها ، حيث التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية كان على أشده و خلف لنا وضعا كارثيا .

و يبرز لنا هذا بوضوح في الفارق بين عدد المساكن من خلال الشكل البياني التالي رقم (29) ، حيث نسجل نقطتين مهمتين في هذا الجانب هما :

*/ الفارق الكبير في عدد المساكن المنجزة بين 1987 و 1998 بالبلديات الشرقية و الجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة ، و على رأسها بلدية الرغاية و براقي و الكاليتوس و الدار البيضاء و بدرجة قليلة بلدية الرويبة ، حيث سجلت بلدية الرغاية فرق 8716 مسكنا بين إحصاء 1987 و 1998 على سبيل المثال لا الحصر ، في حين يقل هذا الفارق بين عدد المساكن المنجزة بنفس الفترة في البلديات الجنوبية من منطقة الدراسة و الولاية ، و هذا يؤكد كلامنا السابق في ما يخص النمو العمراني الكبير بالبلديات الشرقية و الجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة و الولاية على حد سواء مقارنة مع البلديات الجنوبية من منطقة الدراسة و الولاية .

*/ و النقطة الثانية التي يمكن استنتاجها هي التباين في تطور عدد المساكن المنجزة بين الفترة الممتدة بين 1987-1998 و الفترة الممتدة بين 1998-2005 ، و هذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على المحاولات التي تقوم بها الدولة و السلطات المحلية في الآونة الأخيرة من حصر للأراضي الفلاحية و توفير لها الحماية القانونية الفعلية ، و التي لمسناها من خلال احتكاكنا بالمسئولين المحليين مؤخرا ، و اعتماد التوسع العمودي عوض التوسع الأفقي في إنجاز المساكن .

الشكل رقم (29) :

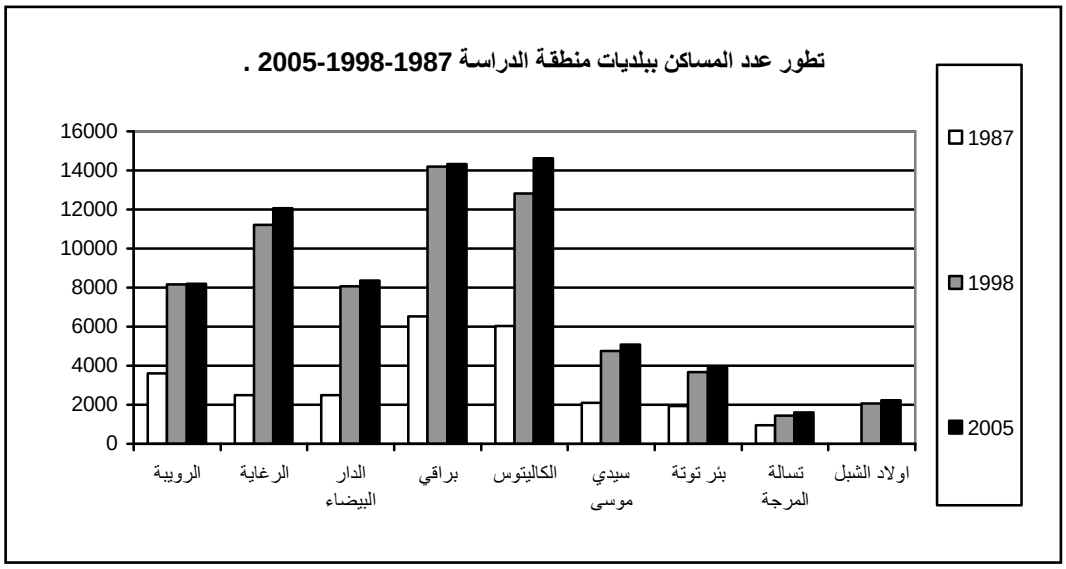

***/ آفاق نمو الحظيرة السكنية :**

تعتبر مشكلة توفير السكن من أعسر المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة على المستوى الوطني عموما ، و على ضوء التقديرات السكانية المتنامية بمنطقة الدراسة ، نسجل على إثرها عجزا سكنيا معتبرا ، حيث بلغ معدل إشغال المسكن في الولاية 7.6 نسمة/المسكن حسب إحصاء 1998 ، و هو أعلى من معدل إشغال المسكن على المستوى الوطني و الذي يصل إلى 6 نسمة/المسكن ، فكانت و لا زالت أزمة السكن أزمة مزمنة لاسيما أمام ضعف و عدم قدرة السلطات العمومية و لأسباب متعدّدة و متشعّبة على تلبية حاجيات السكان من السكن .

أضف إلى ذلك أن مناطق التوسعات العمرانية الجديدة أصبحت لا تلبي حاجيات السكان و متطلباتهم بسبب ضعف برنامج الانجاز ، أفضى هذا بالدولة إلى تحرير قطاع السكن و تسطير 1.000.000 سكن مطلوب إنجازه لآجال قصيرة جدا لا تتجاوز 2009 على المستوى الوطني ، و فتح المجال أوسع أمام البناء الذاتي ، كل هذا يتطلب وضع إستراتيجية تعميرية مستقبلية مدروسة لأجل التقليل من نسبة إشغال المسكن و العجز في السكن ، مع مراعاة حماية الأراضي الفلاحية من الاغتصاب العشوائي غير المنظم .

و باعتماد المعدل الوطني لاشغال المسكن و هو 6 نسمة/المسكن كمعيار على المدى المتوسط و البعيد ، تمكّنا من وضع الجدول رقم (49) ، الذي أسقطنا فيه الاحتياجات المستقبلية للسكن على المستوى منطقة الدراسة كما يلي .

الجدول (49) : تقدير الاحتياجات السكنية المستقبلية ببلديات منطقة الدراسة لآفاق 2030 .

البلديات	إحصاء 1998				تقديرات 2015				تقديرات 2030			
	ع س	ع م	م ا م	م ع ل	ع س	ع م	م ا م	م ع ل	ع س	ع م	م ا م	م ع ل
الرويبة	49881	8153	6.1	116	60855	10143	06	145	68279	11380	06	163
الرغاية	66215	11218	5.9	160	80782	13464	06	192	90654	15109	06	216
الدار البيضاء	44753	8053	5.5	115	54599	9100	06	130	61271	10212	06	146
براقي	95246	14200	6.7	203	116200	19367	06	277	130400	21733	06	311
الكاليتوس	96310	12814	7.5	183	117498	19583	06	280	131856	21976	06	314
سيدي موسى	27889	4742	5.8	68	34025	5671	06	81	38183	6363	06	91
بئر توتة	21807	3685	5.9	53	26605	4434	06	63	29856	4976	06	71
تسالة المرجة	10792	1437	7.5	21	13166	2194	06	31	14775	2462	06	35
أولاد الشبل	16355	2077	–	30	19953	3326	06	48	22391	3732	06	53
المجموع	429248	66379	6.5	948	523683	87282	06	1247	587152	97943	06	1399
الولاية	2562428	337161	7.6	4817	3154792	525798	06	7511	3524311	587385	06	8391

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء DPAT 2004 + حسابات الطالب .

حيث : ع س : عدد السكان م ا م : معدل إشغال المسكن

ع م : عدد المساكن م ع ل : المساحة العقارية اللازمة

و باعتماد كذلك معدل 70 مسكن/الهكتار كمساحة عقارية لازمة مخصصة للمساكن ، و هي تعبّر عن الكثافة السكنية للمساكن الجماعية و التخلي عن الكثافات المنخفضة الأخرى ، باعتبار أن توفير السكن للحجم الكبير من السكان يتطلب سكنات جماعية حيث التوسع العمودي للاقتصاد في المساحة ، و قد استنتجنا كما كان متوقعا الازدياد في المساحة العقارية اللازمة لبناء المساكن من سنة لأخرى تبعا لتزايد عدد السكان ، حسب ما هو واضح من الشكل البياني رقم (30) .
حيث سيبلغ احتياج منطقة الدراسة إلى 1399 هكتارا لتوفير السكن لعدد سكان يبلغ 587152 نسمة في حدود سنة 2030 .

الشكل رقم (30) :

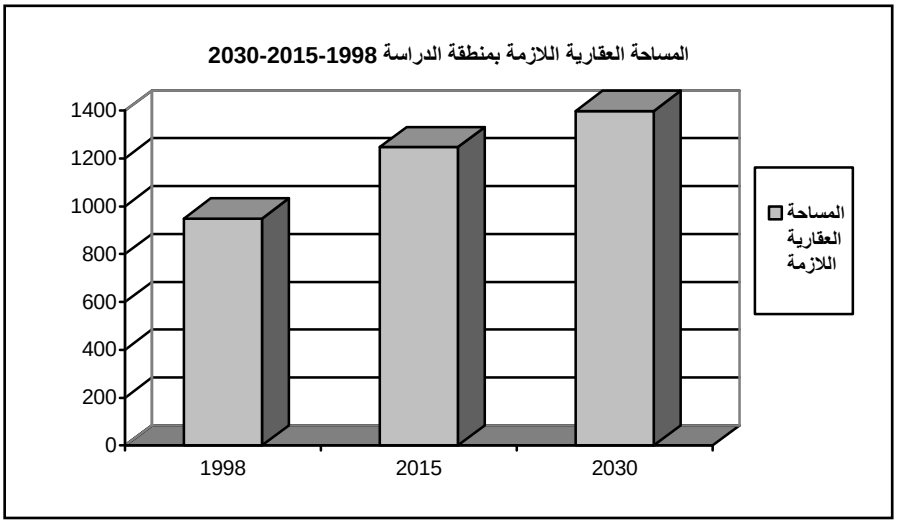

و للإشارة فإن عدد سكان الجزائر يبلغ أزيد من 34 مليون نسمة حسب الإحصاء الأخير 2008 ، و سيرتفع الى 40 مليون في حدود سنة 2020 ، و تسجل الدولة عجزا يصل حاليا إلى 600 ألف وحدة سكنية ، و هذه الزيادة السكانية تتطلب إضافة ما بين 120 و160 ألف مسكن سنويا(1) .

(1) مداخلة لوزير السكن و العمران ، رويترز ، 24 جانفي 2002 .

الخلاصة :

عرفت الولاية توجيها للتعمير نحو الشرق في بداية سياساتها العمرانية بعد الاستقلال أثر هذا مباشرة على الأراضي الفلاحية ، غير أن هناك عدّة عوامل متداخلة فيما بينها ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في النمو و التوسع العمراني بولاية الجزائر بصورة خاصة و على مستوى الولايات الشمالية الساحلية للوطن بصفة عامة ، و يأتي في مقدمتها عدد السكان الكبير الناتج عن النمو و التزايد السكاني و النزوح أو الهجرة الريفية ، و كذلك السياسات العمرانية غير المجّدية وغير المدروسة و التي وجهت العمران نحو الجهة الشرقية من الولاية ، بالإضافة إلى أزمة السكن الخانقة لاسيما في الجزء المركزي ، و التي دفعت بالسكان للبحث عن أرض للبناء الذاتي بعد أن عجزت الدولة على توفير السكن لمختلف شرائح المجتمع ، و التي أصبحت غائبة و كأنها تنازلت على سوق العقار و تركته سوقا رائجة للمضاربة و لم تصبح لها القدرة على حماية الأراضي الفلاحية من الاغتصاب المباشر لها ، على الرغم من الكمّ الهائل من القوانين و التشريعات التي تنص على ضرورة حماية الأراضي الفلاحية ، إذن فنحن بين حتمية إنشاء السكنات لتغطية العجز و التقليل من أزمة السكن ، و الإشكالية المتمثلة في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

و بعد استعراضنا لمراحل التوسع و النمو العمراني في الولاية و منطقة الدراسة اتضحت لنا عدّة نقاط ، نوجزها فيما يلي :

* لقد ساهمت عدة عوامل متداخلة فيما بينها في النمو العمراني في منطقة الدراسة بوجه الخصوص .

* إن توالي السياسات العمرانية غير المدروسة و غير المصانة للأراضي الفلاحية و التي تفتقر إلى نظرة مستقبلية أثر على هذه الأخيرة و جعلها في متناول الزحف و التوسع و الإغتصاب العمراني الرهيب لها .

* كما نسجّل أن الولاية و منطقة الدراسة شهدت نموا عمرانيا كبيرا لاسيما بعد الاستقلال ، المغذي الرئيسي له النمو السكاني و النزوح الريفي .

* استمرار التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة بمنطقة الدراسة على الرغم من القوانين و التشريعات التي تنص على تقييد و توجيه التعمير و ضبطه .

الـفـصـل الرابع

أثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة

*** تـــمـــهـــيـــد :**

شهدت الجزائر بعد الاستقلال توسعا عمرانيا كبيرا مسّ مختلف المدن الجزائرية ، لاسيما بعض المدن الشمالية منها ، و هذا يعود إلى عدّة عوامل أهمها النمو السكاني و النزوح الريفي ، أثر هذا مباشرة على الأراضي الفلاحية المحيطة و القريبة من المدن و الواقعة في ضاحيتها و تحت تأثيرها ، و أصبحت على أثره في الوقت الراهن ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، من أكبر المشاكل التي تواجه الجزائر بصفة عامة و المدن الشمالية بصفة خاصة ، " و إن كانت هذه الأراضي الزراعية في الشمال تعاني من مشاكل الانجراف و الجفاف و انعدام الكفاءة في التسيير و الاستغلال ، فإنها أصبحت في الوقت الحاضر كذلك تعاني من خطر التوسع العمراني واكتساحه لأخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد ، قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 لغاية 1992 بحوالي 150 ألف هكتار ، وجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة أو لانجاز المناطق الصناعية و المنشات الاقتصادية الكبرى و توسيع شبكة الطرق و المواصلات ، أو انتشرت فوقها الأحياء العشوائية ..... "(1) .

حيث فقدت ولاية الجزائر حسب وزارة الفلاحة 2490 هكتارا من الأراضي الزراعية المستغلة فعلا لصالح العمران و الصناعة ، كما ساهمت المخططات العمرانية المطبقة بعد الاستقلال والتي مسّت الولاية و ما جاورها على استهلاك المجال الريفي ، و نشير هنا إلى المخطط التوجيهي العام الذي مسّت توجيهاته التعميرية أراضي الجزء الشرقي من الولاية ذات المردودية الفلاحية العالية ، استهلك بموجبه 1000 هكتارا من الأراضي الفلاحية (2) .

و منذ سنة 1995 تم اقتطاع عدة هكتارات من الأراضي الفلاحية المتوفرة عبر09 دوائر بالولاية ، منها ما حوّل إلى التوسع العمراني بسبب نقص العقار وإلى المشاريع الكبرى لقطاع الأشغال العمومية ، بالإضافة إلى الإهمال والتنازل غير الشرعي لعدد من الفلاحين عن الأراضي الفلاحية .

كما دقت مديرية الفلاحة لولاية الجزائر ناقوس الخطر للإسراع في حماية الأراضي الفلاحية المتبقية من النهب والتحويل ، حيث أفضت تحقيقات مفتشي المديرية إلى المطالبة بإسقاط الملكية الفلاحية عن 112 فلاحا ينشطون في إطار التعاقد داخل المستثمرات الفلاحية ، و تم تسجيل 158 مخالفة تخص البناءات الفوضوية على الأراضي الفلاحية ، و59 مخالفة تخص إهمال الأراضي ، و26 مخالفة تخص تحويل الأراضي الفلاحية عن نشاطها ، و13 حالة تنازل غير شرعي ، بالإضافة إلى 19 حالة تخص بعض المخالفات الأخرى مثل تأجير الأراضي الفلاحية (3) .

---

(1) التيجاني بشير ، مصدر سبق ذكره ، ص 60 .

(2) حجيج ع ، بودقة ف ، أعمال ملتقى حول التحكم في توسع و تسيير المدن الكبرى في الجزائر ، كلية علوم الأرض ، ج هـ ب ع ت ، 6-7 مارس 1996 ، ص24 .

(3) مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجزائر ، دائرة الإحصاءات ، 2007 .

إذن فالمشكلة في هذه الحالة خطيرة و تستدعي منا إعادة النظر في :

*/ سياسات التعمير المنتهجة في مدن الشمال و مدى حمايتها للأراضي الفلاحية المحيطة بها في غالب الأحيان .

*/ جدّية القوانين و المراسيم الصادرة لحماية الأراضي الزراعية و مدى تطبيقها على أرض الواقع .

*/ إعادة النظر في ترتيب الأولويات .

*/ رسم الخطوط العريضة لتنمية مستدامة تحفظ لنا الأراضي الزراعية من الاغتصاب العمراني ، و تحدد لنا استراتيجية عمرانية واضحة المعالم تكفل حماية الأراضي الفلاحية .

و لتوضيح هذه الظاهرة و معالجتها ، نسعى فيما يلي إلى حصر للآثار السلبية المترتبة للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة ببلديات منطقة الدراسة ، من تراجع في المساحة الزراعية و المروية ، إلى التراجع المسجل في كمية الإنتاج الزراعي و الذي كان كتحصيل حاصل لما سبقه ، و تقلص في اليد العاملة الزراعية ، لنعرج فيما بعد إلى محاولة إعطاء بعض الحلول التي نراها مجدية في هذا الجانب .

أولا : الآثار السلبية للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة .

يعتبر التوسع العمراني على الأراضي الخصبة من أهم المشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى المحاطة بالأراضي الزراعية الخصبة ، أو التي تعتبر ضواحيها القريبة أراضي فلاحية ذات جودة عالية ، بل إن ظاهرة التحضر التي عرفتها المدن في الآونة الأخيرة و ما انجر عنها من تغيرات ديموغرافية خاصة ، أصبحت من مميّزات المدن العالمية الحالية ، لاسيما في الدول النامية التي تملك إمكانيات محدودة للتحكم في هذا النمو المدني السريع لينعكس على الضواحي في غالب الأحيان ، " فقد أدى التطور الحضري مثلا في الأقطار العربية إلى توسع المدن و أصبح العمران يلتهم سنويا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، ففي مصر يلتهم العمران 2.5% سنويا من المساحة الزراعية .... و في العراق تضاعفت مساحة العاصمة بغداد عشر مرات في ظرف نصف قرن فقط ..... و دمشق تكتسح تدريجيا واحتها الشهيرة الغوطة ..... و في الجزائر قدرت المساحات التي تحولت من الاستخدام الزراعي إلى الاستخدام الحضري منذ الاستقلال عام 1962 و إلى مطلع الثمانينات حوالي 250 ألف هكتار "(1) ، و نفس الشيء يقال على الحال في تونس و المغرب و اليمن وغيرها ، إذن فنحن أمام مشكلة عالمية تستحق منا كل الجهد و تبادل للخبرات في مواجهتها .

و ولاية الجزائر تقدم نموذج حيّ و جّيد على هذه الآثار السلبية المترتبة من جراء هذا النمو العمراني و اجتياحه للوسط الفلاحي ، حيث أن هذا الاغتصاب العمراني للأراضي الفلاحية تكمن سلبياته كذلك في أنه ينافس الزراعة في مقوماتها الثلاث : الأرض و الماء و اليد العاملة .

(1) الهيتي صبري ف ، مصدر سبق ذكره ، ص46 .

و في ما يلي نحاول استعراض أهم المشاكل و السلبيات المترتبة على هذا النمو العمراني السريع ، الذي لم يأخذ بالحسبان الأراضي الزراعية الخصبة ، لاسيما في منطقة الدراسة .

1- التراجع في مساحة الأراضي الزراعية :

الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية المحصورة و النادرة نتيجة مساحتها الصغيرة ، فهي لا تتجاوز 3.5% من مساحة البلاد و قدرت سنة 2006 حوالي 8.4 مليون هكتار منها 7.5 مليون هكتار قابلة للحرث ، أما المساحة التي تصلها شبكة الري فبلغت 625000 هكتارا عام 2003 أي بنسبة 7.4% إلى المساحة الفلاحية الكلية(1) ، و تعتبر مشكلة غزو الاسمنت للأراضي الفلاحية مشكلة وطنية بل و عالمية كذلك ، فإلى غاية الوقت الحالي تعاني الأراضي الزراعية من خطر التوسع العمراني و اكتساحه لأخصب الأراضي الزراعية في شمال البلاد .

و لقد حاولنا حصر التراجع المسجّل في الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة في الجدول رقم (50) من أجل إعطاء نظرة دقيقة على حجم هذا التراجع ، و التنبؤ بالمستقبل الحتمي في بعض الأحيان الذي تواجهه الأراضي الزراعية .

الجدول (50) : التراجع في المساحة الزراعية ببلديات منطقة الدراسة للفترة (1980-2005) .

الوحدة : هكتار .

البلدية	1980	1990	2000	2005	الفارق 1990-2005
الرويبة	3255	2753.9	2680.1	2661	92.9-
الرغاية	1640	1527	1520	1503	24-
الدار البيضاء	1409	1299.5	1139.5	1126	173.5-
براقي	-	1600	1500	1480	120-
الكاليتوس	2784	2558.4	2459.7	2420	138.4-
سيدي موسى	-	-	-	3754	-
بئر توتة	-	1339	1194.2	1194	145-
تسالة المرجة	-	-	-	2043	-
أولاد الشبل	-	-	-	1820	-
المجموع	-	-	-	18001	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءDPAT 2004 + القسيمات الفلاحية لبلديات منطقة الدراسة + حسابات الطالب .

(1) منشورات وزارة الفلاحة ، " الفلاحة ضمن الاقتصاد الوطني " سنة 2007 .

و إن كان هذا التراجع في الأراضي الزراعية لا يكون واضحا و يبدو لا يشكل خطرا على المدى القريب 2000-2005 نتيجة سياسة الدعم الفلاحي التي أخذت الدولة في تطبيقها ، غير أنه بالمقارنة على المدى البعيد نجد أن هناك تراجع كبير على غرار ما حدث في بلدية الدار البيضاء و بئر توتة و الكاليتوس و براقي و الرويبة و الرغاية .

و من خلال الجدول السابق رقم (50) و الشكل البياني رقم (31) المرافق له يتضح لنا أن بلديات الكاليتوس و براقي و الرويبة شهدت تراجعا كبيرا في المساحة الزراعية تحت تأثير النمو العمراني المنظم و العشوائي بالفترة الممتدة بين 1980 و 2005 ، حيث نسجل فارق 138.4 هكتارا ببلدية الكاليتوس و 120 هكتارا ببلدية براقي و 92.9 هكتارا ببلدية الرويبة ، كما يمكن أن نشير إلى اقتطاع حوالي 100 هكتارا ببلدية الدار البيضاء لتوسيع مطار هواري بومدين الدولي ، و هذا ما يفسر التراجع الكبير المسجل في المساحة الزراعية بالبلدية في هذه الفترة الأخيرة .

و يمكن أن نشير هنا إلى النقص المسجّل في المعطيات و تضاربها مع معطيات سابقة ، و البيروقراطية الشديدة التي واجهتنا في بحثنا على المساحة المفقودة .

الشكل رقم (31) :

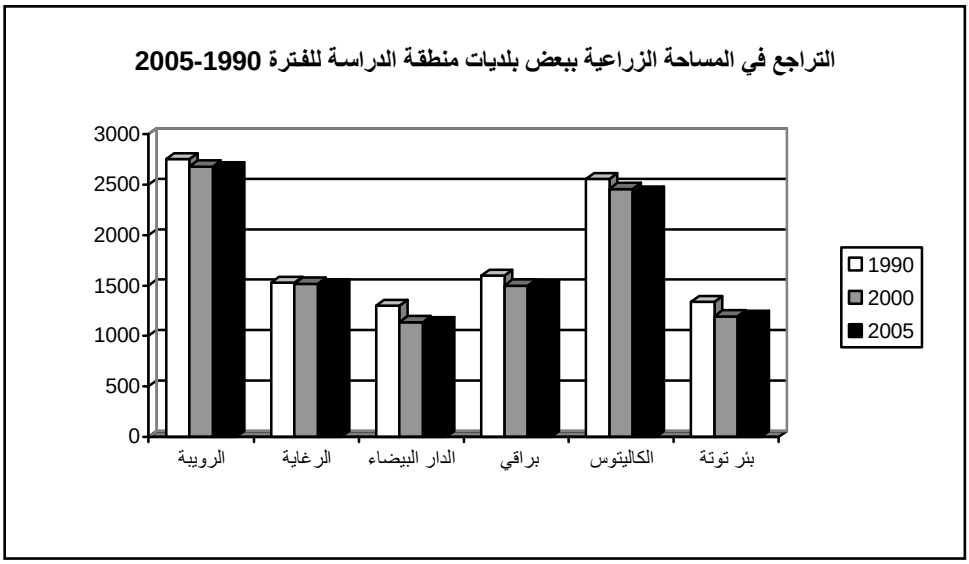

و في فيما يلي نحاول إبراز هذا التراجع في مساحة الأراضي الزراعية على مستوى المزارع المنتشرة بمنطقة الدراسة ، بغرض إبراز أكثر المناطق تأثرا بالتوسع العمراني على حساب أراضيها الزراعية ، و هذا ما يبرزه لنا الجدول رقم (51) التالي .

الجدول رقم (51) : تقلص مساحة مزارع بعض بلديات منطقة الدراسة للفترة 1990-2005 .

البلدية	المزرعة	المساحة (هـ) سنة 1990	المساحة (هـ) سنة 2005	المساحة المفقودة(هـ)
الرويبة	ذراع القندول موسى	151.5	145.3	6.2
	سريج الربيع	246.1	240	6.2
	براسي محمد	478.7	449.4	29.3
	مدغري أحمد	852.6	845.5	7.1
	شايب محمد	562.3	534.8	27.5
	شعلال السعيد	462.6	446	16.6
المجموع		**2753.9**	**2661**	**92.9**
الرغاية	سعيداني	131.6	130.6	1
القطاع العام فقط	قريشي	72.01	70	2
	علي خوجة	167.9	166.4	1.5
	سي لخضر	97.2	100.3	3.1
	بورادة	218.7	218.1	0.6
	دراح	252	243.6	8.4
	عميروش	152.9	140.9	12
المجموع		**1092.6**	**1071**	**21.6**
الدار البيضاء	قهواجي ع الرحمن	290.4	155.7	134.7
	عبان رمضان	570	531.2	38.8
	صالح الديب	439.1	439.1	–
المجموع		**1299.5**	**1126**	**173.5**
الكاليتوس	الجمهورية	564.6	550.2	14.4
	شيخ الحداد	346.8	311.6	35.2
	الأمير ع القادر	544.7	527.9	16.8
	كوريفة رشيد	43.6	43.6	–
	سليماني محمد	171.1	159.6	11.5
	سي بلعيد	62.1	61.7	0.4
	زوقاري	25	25	–
	برواقي علي	172.5	170.5	2
	رحيم محمد	74.8	74.8	–
	سبحي	5.6	5.6	–
	القطاع الخاص	547.6	489.5	58.1
المجموع		**2558.4**	**2420**	**138.4**
بئر توتة	سي لخضر	490.1	477.1	13
	شنوفي	350.6	325.6	25
	بوحاجة علي	290.6	242.6	48
	حبشي	62.7	62.7	–
	القطاع الخاص	145	86	59
المجموع		**1339**	**1194**	**145**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءDPAT 2004 + القسيمات الفلاحية لبلديات منطقة الدراسة + حسابات الطالب .

عرفت بلدية الرويبة ديناميكية عمرانية كبيرة بمزرعة براسي محمد على وجه الخصوص (بالإضافة إلى المستثمرة الفلاحية شابو عبد القادر) ، و هذا بالتجمعات الثانوية بن شوبان و سباعات جنوب الطريق الوطني رقم (5) ، حيث فقدت المزرعة 29.3 هكتارا بين سنة 1990 و 2005 ، زيادة على التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في حوش الرويبة الذي مسّ مزرعة شايب محمد جنوب السكة الحديدية فقد فقدت على إثره المزرعة 27.5 هكتارا ، بالإضافة إلى توسع الجزء المركزي و الذي مسّ مزرعة براسي محمد كذلك ، كما مسّ التوسع العمراني مزرعة شعلال السعيد و ظهرت لنا أحياء سكنية جديدة بالتجمعات السكنية سواشات و حي النصر .

و نسجل فيما يخص بلدية الرغاية غياب معطيات تخص القطاع الخاص أو التكتم عليها ، غير أننا نلاحظ من خلال تحليلنا لأرقام التوسع العمراني أنه مسّ على وجه الخصوص المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع العام ، لاسيما مزرعة عميروش غرب التجمع الرئيسي و الطريق الولائي رقم (122) ، و التي فقدت بين سنتي 1990 و 2005 مساحة 12 هكتارا أنشأ عليها حي عميروش و حي الونشريس شمال المنطقة الصناعية و حي الأوراس شرقها ، بالإضافة إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بمزرعة دراح و ما جاورها من قريب ، و التي فقدت 8.4 هكتارا من جراء توسع التجمعات السكنية الثانوية المتمثلة في حي جعفري و حي الباي و حي شب شب .

الصورة(9): التوسع العمراني ببلدية الرغاية .

إن الحاجة للعقار المخصص للبناء عقب زلزال 2003 لا يبرر إطلاقا الإعتداء على الأراضي الزراعية ، حيث اقتطعت مساحات واسعة من مزرعة عميروش غرب التجمع الرئيسي ببلدية الرغاية لهذا الغرض .

أخذت الصورة بتاريخ : 2009/05/01

أما فيما يخص بلدية الدار البيضاء فالملاحظ إقتطاع ما يزيد عن 100 هكتارا من مزرعة قهواجي عبد الرحمان لصالح توسيع المطار الدولي هواري بومدين ، و ما يستلزم ذلك من إنشاء هياكل ضرورية تابعة له ، بالإضافة إلى ظهور أحياء سكنية جديدة فوضوية في معظمها أو تفتقد إلى التهيئة شمال السكة

الحديدية بحي الحميز(2) أو على ضفاف واد الحميز ، و هذا في إطار معيشي أقل ما يقال عنه أنه غير ملائم للحياة ، زيادة على فيضان واد الحميز الذي يتهددهم بين الفينة و الأخرى .

و الملاحظ على الجدول السابق الذكر رقم (51) فقدان بلدية الكاليتوس 138.4 هكتارا من الأراضي الزراعية لصالح العمران بالفترة الممتدة بين 1990 و 2005 ، و كانت مزرعة الشيخ الحداد أكثر المزارع تضررا لوقوعها بالقرب من المركز الرئيسي ، فكان توسع العمران بشكل كبير على حساب الأراضي الزراعية الخصبة بها و فقدت من خلاله المزرعة 35.2 هكتارا خلال هذه الفترة ، كما يمكن ملاحظة أن القطاع الخاص هو الأكثر تضررا نتيجة التلاعب الكبير بالأراضي الزراعية من طرف الخواص ، و خضوعهم بسهولة للمضايقات و المساومات و المزايدات للتخلي على أراضيهم الزراعية أو رضاهم طواعية بذلك ، حيث فقد القطاع خلال هذه الفترة ما يزيد على 58 هكتارا .

الصورة(10): التوسع العمراني ببلدية الكاليتوس .

مسّ التوسع العمراني أراضي زراعية خصبة واسعة من بلدية الكاليتوس بتواطئ و تلاعب كبير من المسئولين المحليين ، يكاد يغير من الوجه الفلاحي للبلدية ، و هذا سيجعلها في المستقبل القريب على مرمى حجر من إنقراض الأراضي الزراعية .

أخذت الصورة بتاريخ : 2009/05/01

و الملاحظ على بلدية بئر توتة فقدانها لأراضي زراعية كبيرة يقول عليها المسؤولون المحليون أنها قليلة الخصوبة شمال الجزء المركزي ، و لكن بملاحظاتنا و زياراتنا الميدانية و حواراتنا مع المسؤولين الفلاحيين الذين أكدوا لنا أن شمال الجزء المركزي المتضرس نوعا ما يسير نحو التشبع العمراني ، و قد بدأ التوسع العمراني ينتشر نحو الجنوب حيث الأراضي الزراعية الخصبة و المنبسطة ، فقد فقدت مزرعة بوحجة علي القريبة من المركز 48 هكتارا بالفترة 1990-2005 لصالح العمران ، و نلاحظ من هذا توسع الجزء المركزي نحو الشرق خاصة شمال الطريق الوطني رقم (1) ، أضف إلى ذلك مزرعة شنوفي التي فقدت 25 هكتارا بنفس الفترة المذكورة لصالح التوسع العمراني بالتجمع الثانوي بابا علي الدوار ، و للإشارة فإن القطاع الخاص كان كذلك متأثرا بهذا التوسع العمراني حيث فقد مساحة 59 هكتارا بنفس الفترة سابقة الذكر .

2- التراجع في المساحة المروية :

إن التراجع المسجل في المساحة الزراعية بمنطقة الدراسة يصاحبه لا محالة تراجع في المساحة الزراعية المروية و يزيد عليها ، بحكم أن التقلص في كمية المياه المستعملة في ري المزروعات يرجع إلى المنافسة بين الزراعة و الصناعة و الاستعمال اليومي للمياه ، لاسيما و أن منطقة الدراسة تضم المنطقة الصناعية الرويبة –الرغاية و المنطقة الصناعية سيدي موسى ، أو قريبة من مناطق صناعية أخرى على غرار واد السمار و الحراش و جسر قسنطينة .

و الجدول رقم (52) و الشكل البياني رقم (32) المرافق له ، يوضّحان لنا التذبذب المسجل في المساحات الزراعية المسقية في جزء من منطقة الدراسة .

الجدول (52) : تراجع المساحة الزراعية المسقية بمجال الحميز للفترة (1984-2003) .

السنة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1995	2000	2002	2003
المساحة المسقية(هـ)	13287	13174	11018	10179	4669	4589	3478	3418	2514	896	1646

المصدر: ديوان المساحات المسقية لمتيجة 2007 .

و نلاحظ التراجع الكبير المسجل في مساحة الأراضي الزراعية المروية بالمجال ، و يرجع هذا أساسا إلى فترات الجفاف التي تشهدها المنطقة و تزايد الطلب السكاني و الصناعي على المياه ، و هذا سوف يؤثر على الإنتاج مباشرة بحكم أن المياه تعتبر عامل محدّد للإنتاج الفلاحي بصفة عامة .

الشكل رقم (32) :

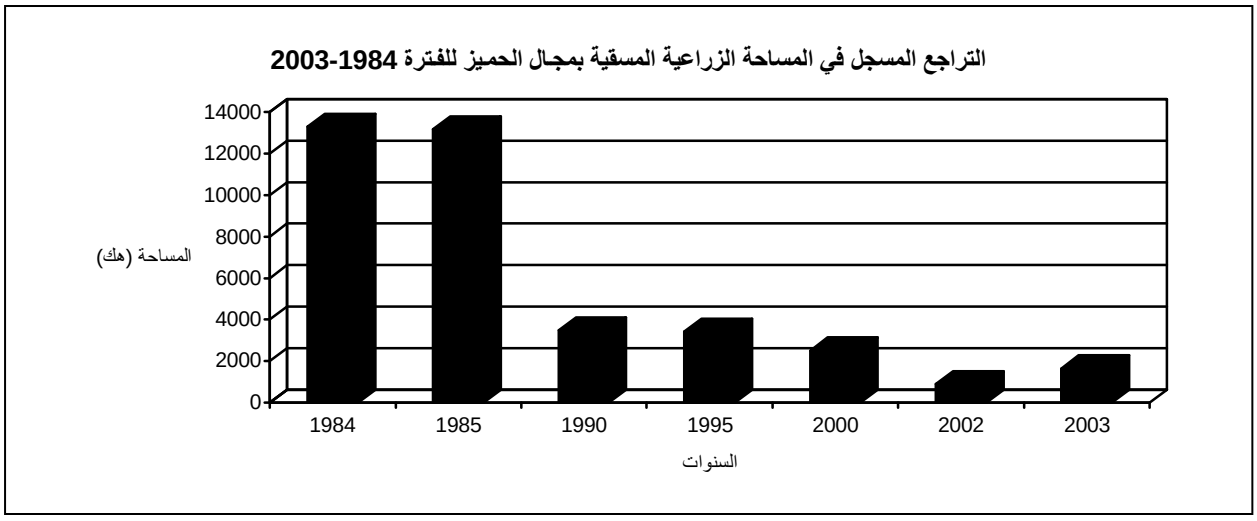

إذن فأسباب التراجع الكبير في المساحة الزراعية المروية يمكن أن نحصرها في النقاط التالية :

*/ ظاهرة الجفاف التي تشهدها الجزائر بصفة عامة و قلة الإمكانات المخصصة للري ، و ما زاد الطين بلّة هي ظاهرة التوحل التي تعرفها السدود الجزائرية عموما و نخص بالذكر هنا سد الحميز ، و الذي حولت مياهه إلى سد قدارة من أجل تزويد سكان ولاية الجزائر بالمياه الصالحة للشرب ، ثم إن ظهور

الآبار الجوفية العشوائية غير المراقبة أثرت على منسوب المياه الجوفية بصفة عامة ، و أجبر كثير من الفلاحين على إهمال أراضيهم ، لاسيما و أن المياه السطحية بمنطقة الدراسة تشهد تلوثا مروّعا .

*/ التطور الهام الذي عرفه النشاط الصناعي بالمنطقة الصناعية الرويبة –الرغاية ، و التي تعتبر من أكبر المناطق الصناعية في الجزائر و بمنطقة الدراسة ، أدى إلى تطور هام في كمية المياه المستهلكة .

*/ حجم التزايد السكاني الكبير الذي سيؤدي مستقبلا إلى ازدياد الطلب على المياه الصالحة للشرب خاصة ، ممّا يشكل منافسة كبيرة و شرسة للزراعة ، لاسيما في حالة زراعة المحاصيل المتطلبة لكمية مياه معتبرة .

و الجدول رقم (53) و الشكل البياني رقم (33) و اللذان نستنتج من خلالهما التزايد المستمر للطلب على المياه ، نتيجة الارتفاع المستمر في عدد السكان بالولاية و منطقة الدراسة على حدّ سواء .

الجدول (53) : الاحتياجات الحضرية الحالية و المستقبلية للمياه بولاية الجزائر و منطقة الدراسة خلال الفترة (1998–2030) .

السنة	الولاية			منطقة الدراسة		
	عدد السكان	معدل نصيب الفرد ل/اليوم	الاستهلاك السنوي هم3	عدد السكان	معدل نصيب الفرد ل/اليوم	الاستهلاك السنوي هم3
1998	2562428	165	154.32	429248	165	25.85
2010	2989710	170	185.51	489219	170	30.35
2020	3299645	170	204.74	542561	170	33.66
2030	3524311	170	218.68	587152	170	36.43

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءDPAT 2004 + حسابات الطالب .

و كما كان متوقعا فإن الطلب على المياه في المناطق الحضرية في تزايد مستمر نتيجة تزايد عدد السكان ، و باعتماد 170 ل/اليوم كمتوسط لنصيب الفرد في اليوم الواحد من المياه بالولاية ، تمكنّا من وضع الجدول رقم (53) و الشكل البياني رقم (33) المرافق له و اللذان يوضحان لنا مقدار الاحتياجات الحضرية المتزايدة من المياه ، و هذا سوف يؤثر سلبا و يكون منافسا قويا للاحتياجات الزراعية ، بل و سوف نتوصل حتميا إلى تغليب الحاجيات الحضرية على الاحتياجات الزراعية من المياه ، و سيؤدي هذا بطريقة مباشرة إلى تقلص المساحة الزراعية المروية لا محالة و تتقلص معها الأراضي الزراعية ، ثم بعدها تتوالى المشاكل متتابعة .

الشكل رقم (33) :

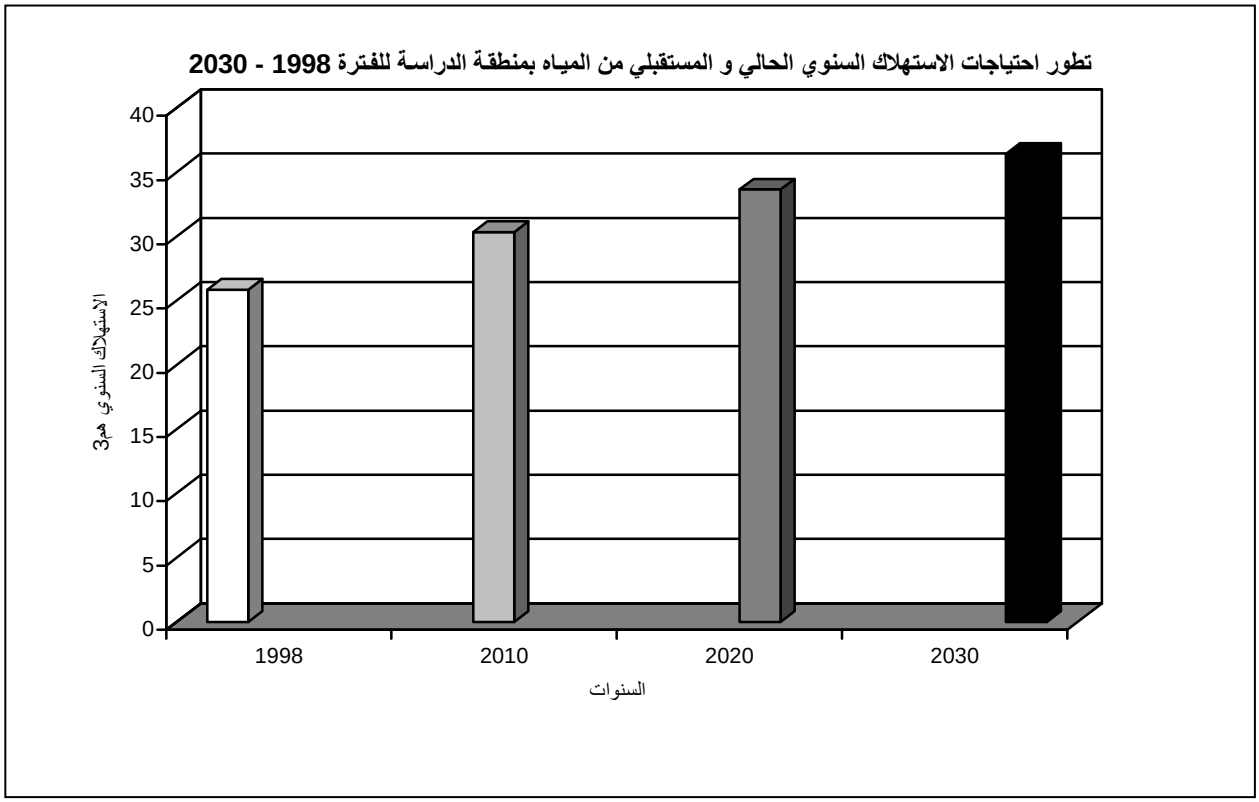

3- التراجع في الإنتاج الزراعي :

يعتبر التراجع المسجل في الإنتاج الزراعي عبارة عن تحصيل حاصل من جراء التراجع المسجل في المساحة الزراعية و الزراعة المروية ، بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة الفلاحية نحو القطاعات الأخرى ، و هذه العوامل و المعايير الثلاث الأخيرة هي التي تتحكم بطريقة مباشرة في ارتفاع أو انخفاض الإنتاج . و الملاحظ من خلال الجدول رقم (54) فقدان منطقة الدراسة لمساحة واسعة من المحاصيل الكثيفة تمثلت في 317 هكتارا بالفترة 1990-2005 ، تليها المحاصيل الدائمة بمساحة 221 هكتارا بنفس الفترة السابقة ثم الأعلاف و الحبوب و التي حوّلت مساحتها إلى عمران أو استغلالات غير فلاحية كما سبق ذكره . و باعتماد متوسط مردود الفترة 1990-2005 للمحاصيل الزراعية تمكّنا من حساب كمية الإنتاج الضائعة خلال هذه الفترة ، كما هو مبرز في الجدول التالي رقم (44) .

الجدول رقم (54) : حجم تراجع الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة للفترة (1990-2005) .

المحاصيل الكثيفة			المحاصيل الواسعة			المحاصيل الدائمة		
المساحة(هـ)	المردود المعتمد (ق/هـ)	الإنتاج المتوقع الضائع (ق)	المساحة(هـ)	المردود المعتمد (ق/هـ)	الإنتاج المتوقع الضائع (ق)	المساحة(هـ)	المردود المعتمد (ق/هـ)	الإنتاج المتوقع الضائع (ق)
317	178	56426	149.8	50	7490	221	110	24970

المصدر : من إنجاز الطالب إعتمادا على معطيات المصالح الفلاحية لولاية الجزائر . دائرة الإحصاءات . 2007 .

حيث نسجل ضياع 56426 قنطارا من المحاصيل الكثيفة بمختلف أنواعها و 24970 قنطارا من إنتاج الأشجار المثمرة و الحمضيات على وجه الخصوص ، و يشكل هذا خسارة كبيرة للزراعة الجزائرية بصفة عامة ، و من جهة أخرى نلجأ إلى الإستراد و نعتمد على الخارج إعتمادا يكاد يكون كليا في توفير الغذاء ، و نحن نملك أراضي زراعية خصبة من الدرجة الأولى تقبع تحت وطأة الإسمنت ، أو تشهد سوء تسيير كبير .

و الشكل البياني التالي رقم (34) يوضح لنا حجم هذه الخسارة المسجل بالفترة السابقة الذكر .

الشكل رقم (34) :

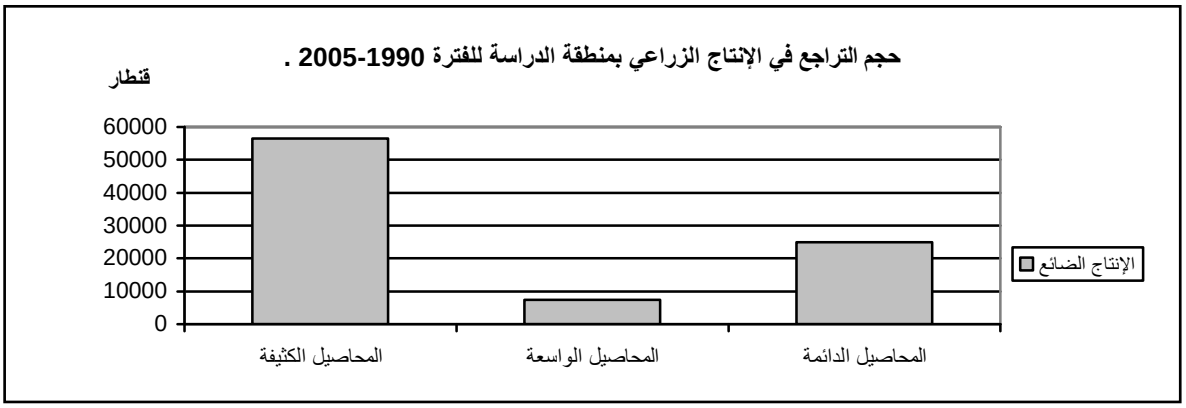

4- تقلص نسبة اليد العاملة الزراعية :

قد سبق لنا الإشارة إلى التراجع في عدد اليد العاملة بالقطاع الزراعي في الدراسة السكانية ، و هذا نتيجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي ، و التي انعكست سلبا على توزيع اليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية الثلاث ، و الجدول رقم (55) و الشكل البياني الآتي رقم (35) المرافق له يلخصان لنا الأمر .

الجدول (55) : توزيع اليد العاملة بمنطقة الدراسة حسب الأنشطة الاقتصادية لإحصاء 1998 .

	الفلاحة		الصناعة و الأشغال العمومية		الخدمات		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد
منطقة الدراسة	6707	7.0	42526	44.4	46609	48.6	95833
الولاية	21998	3.6	108728	18.0	470313	78.2	601039
الوطن	616843	%14	810619	%18	2984300	%68	4411762

المصدر : 1) د.و.إ . التعداد العام للسكن و السكان . 1987 ..+حسابات الطالب .

2) W d'Alger DPAT Annuaire statistique .. 2004 .

الشكل رقم (35) :

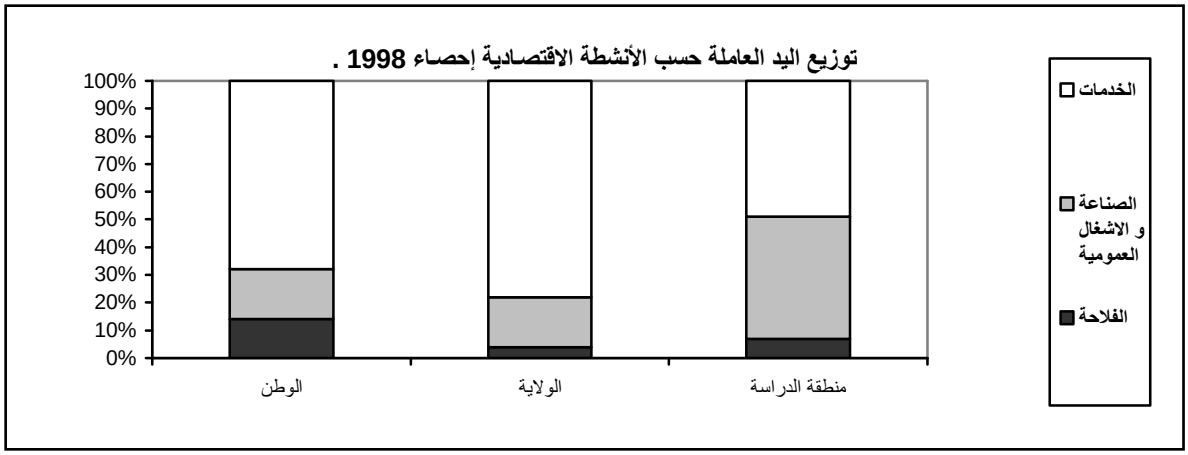

ثانيا : الحلول المقترحة لوقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة :

شهدت الجزائر بعد استقلالها ديناميكية عمرانية كبيرة فاقت الحدود المسطّرة لاستيعابها ، كان محرّضها الرئيسي – حسب أغلب الدارسين الجغرافيين – النمو السكاني المتسارع و النزوح الريفي ، بالإضافة إلى اللاتوازن الجهوي و الاقتصادي ، الذي سمح لمناطق معينة بجذب أكبر عدد من السكان دون المناطق الأخرى ، و نتيجة أزمة السكن الحادة التي تواجهها المدن الكبرى و بخاصة ولاية الجزائر ، فإن هذا النمو المتسارع للعمران أصبح لا مفر منه غير أنه لا يبرّر اعتداءه على الأراضي الزراعية ، و إن كانت هذه الظاهرة أمست و أصبحت مألوفة في الجزائر بسبب وقوع أغلب المدن الجزائرية في وسط فلاحي و هي محاطة بأراضي فلاحية خصبة ، و ولاية الجزائر أحسن مثال على ذلك .

لذلك و لمواجهة هذا النزيف الحاد من الأراضي الزراعية و قبوعها تحت أنقاض الاسمنت ، فإننا ارتأينا وضع بعض الحلول و التنبيه لبعض الاقتراحات رجاءا منّا الحفاظ على الأراضي الزراعية ، و محاولة منا لتنظيم التوسع العمراني و ضبطه و الاستخدام الأفضل للمجال بدلا من تركه ينمو فوضويا و عشوائيا ، قد تكون ترسباته المستقبلية أكثر خطورة أو على الأقل صعبة و مكلفة المعالجة .

1- الاستمرار في توجيه التعمير نحو الجهة الغربية و الجنوبية الغربية :

بظهور المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و من مقترحات المكتب الوطني للدراسات و الأبحاث الريفية ، و اللّذان أخذا على عاتقهما توجيه التعمير نحو الجهة الغربية و الجنوبية الغربية من الولاية ، بحكم أن الأراضي الفلاحية بهذه البلديات ذات مردودية ضعيفة عكس الأراضي الفلاحية بالجهة الشرقية و الجنوبية و التي تعتبر أراضي فلاحية من الدرجة الأولى و الثانية ، و الخريطة التالية رقم (11) توضح لنا اقتراحات التوسع العمراني لمدينة الجزائر و مسّه لمنطقة الدراسة حسب السياسات العمرانية المتعاقبة ، لهذا فإننا نقترح الاستمرار بالعمل بتوجيهات هذا المخطط ، و في المقابل نوفر حماية كافية للأراضي الزراعية الخصبة في الجهات الأخرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التشبع العمراني للجزء الغربي و الجنوب الغربي من الولاية ، و بالتالي ضرورة إيجاد مساحات أخرى .

خريطة رقم: 11

المصدر : دام الله م محلوس ع . النمو الضاحوي و إشكالية الاتصال بالمركز الحاضري حالة بلدية عين البنيان ص29

2- توجيه التعمير نحو سفوح الأطلس البليدي :

لقد نمت ولاية الجزائر في مجالها المترو بولي نموا عمرانيا و سكانيا ملفتا للانتباه ، و لم يصبح ظهير الولاية بلديات سهل متيجة القريبة فقط بل تعداها إلى ظهير أبعد بكثير ، وصل إلى ولايات الوسط الأخرى ، فشكّل لنا المجال المتروبولي الواسع ضغطا و عبئا على ولاية الجزائر ، و أصبح العقار اللازم لبناء و توفير احتياجات السكن من أكبر الرهانات المتطلب توفيرها حاليا و مستقبلا لاستيعاب التزايد المستمر في عدد السكان بسبب الزيادة الطبيعية و غير الطبيعية ، و نتيجة قلّة هذا العقار في الولاية ، فإننا نقترح توجيه التعمير نحو سفوح الأطلس البليدي لنضرب عصفورين بحجر واحد ، نحافظ على الأراضي الفلاحية في سهل متيجة بصفة عامة ، و نطوّر مراكز مدن صغيرة و متوسطة على حدود المجال المترو بولي لولاية الجزائر ، ممّا يسمح للمجال المترو بولي للولاية باستيعاب عدد السكان المتنامي الذي يصل إلى " 1250000 نسمة من الفائض السكاني بين 1998-2010 ، و بهذه الصفة سيرتفع بالتأكيد الطلب على الأراضي ، بما يستجيب و الوتيرة المتسارعة للتعمير ، حيث أن الاحتياجات من السكن تتطلب توفير 4000 هكتارا على أساس الفرضية المثلى 50 مسكن/الهكتار"(1) .

و بالتالي فإن الخيار الأمثل هو توجيه النمو نحو سفوح الأطلس البليدي .

غير أن و بتوجيه النمو نحو هذه السفوح و التي بإمكانها أن تضم مدن وسطية بين الشمال و الجنوب ، و متوسطة في حجمها و التي بإمكانها استيعاب من 40 إلى 60 ألف نسمة(2) ، بحسب تقديرات سنة 2001 ، انطلاقا من العفرون و البليدة و بوينان و الأربعاء و مفتاح و حمادي و خميس الخشنة ، و صولا إلى الناصرية و سي مصطفى و الاربعطاش و الثنية ، هذا يستوجب علينا قبل أي وقت مضى ضمانات أخرى كبرى لعدم ابتلاع سهل متيجة في حالة ما إذا تشبّعت هذه المراكز ، لاسيما و أن هذه المراكز في حاجة إلى إعادة تنظيم عمراني و توظيف هيكلي جديد ، لتحضيرها لاستقبال عدد السكان و السكن القادم نحوها .

و الشيء الذي يشّجع على ضرورة التوسع نحو السفوح أو انطلاقا منها ، هو الوفرة العقارية التي نجدها بالمنطقة ، فحسب الدراسة التي أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية 1997 ، و التي توضّح أن هذا الاحتياط العقاري الذي يقع على أراضي غير فلاحية ، كما هو مبيّن في الجدول (56) التالي .

إذن فالتوسع على السفوح لا يشكل خطرا على الأراضي الزراعية بشرط ألا يمس الأراضي الزراعية الخصبة لسهل متيجة ، حيث أن الخوف يكمن مستقبلا في حالة تشبع هذه المراكز عمرانيا ، مما يهدّد السهل بشكل فعلي .

(1)(2) بودقة ف ، مصدر سبق ذكره ، ص 385 -387 .

الجدول (56) : اقتراحات أماكن إعادة الانتشار بالمجال المتروبولي لولاية الجزائر .

البلدية	الاحتياطي العقاري (هـ)	الاحتياطي العقاري وسط البلدية (هـ)
العفرون	2208	608
بوينان	2550	–
بوقرة	550	27
الاربعاء	600	37
مفتاح	217	89
خميس الخشنة	432	6.7
الثنية	1561	300
الناصرية	1000	–
سي مصطفى	553	–
لقاطة	825	18.46
أولاد عيسى	420	1.80
الاربعطاش	330	18.76
بغلية	200	27
المجموع	11446	1133,72

المصدر : بودقة ف . مرجع سبق ذكره ص 387-390 .

3- المدن الجديدة المستقلة و التوابع :

تعتبر المدن الجديدة من بين أهم الاستراتيجيات العمرانية الملائمة فنيا و عمرانيا و الصالحة اقتصاديا و اجتماعيا ، و التي ظهرت لنا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ، نتيجة الاستقرار الأمني الذي عرفته مختلف العواصم الكبرى لدول للعالم و النمو السكاني الكبير ، على غرار بريطانيا و فرنسا و أمريكا و الصين ، و بعض الدول العربية كمصر و سورية و العربية السعودية و ليبيا و الجزائر في السبعينيات ، و التي يمكن أن نقسّمها مبدئيا إلى :

* مدن جديدة مستقلة وظيفيا عن المدينة الأم .
* مدن جديدة توابع مرتبطة وظيفيا بالمدينة الأم .

" و هذا المبدأ – مبدأ المدينة الجديدة – الذي ذاعت شهرته على المستويين النظري و التطبيقي ، و التي كانت انجازاته الأولى أشبه بمخابر للتجديد و الإبداع ، و بالنظر للنتائج الكمية و النوعية التي دفعت بكثير من الدول النامية إلى تبني هذا النموذج العملي و القابل للتطبيق على أساس قدرته العلاجية في التصدي لمشكلات التحضر و التنمية العمرانية "(1) ، و هذا هو الهدف الذي نحن نسعى إلى تطبيقه و إيجاده . فتكون هذه المدن حسب العديد من الأخصائيين و العمرانيين و الجامعيين بمختلف اختصاصاتهم أفضل الحلول لتخفيف الضغط العمراني على المدن الكبرى ، كما تعتبر الاستفادة من تجارب الدول الأخرى السابقة لنا في خوض هذه التجربة من أهم العوامل المساعدة على إنجاحها .

(1) لعروق محمد هـ ، " الملتقى العلمي : المدينة الجديدة لماذا ؟ " ، مجلة التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة ، ع02 ، 2004 ، ص07 .

و لقد خاضت الجزائر سياسة إنشاء المدن الجديدة بعد الاستقلال ، فظهرت لنا مدينة بومرداس سنة 1960 و مدينة أم البواقي و حاسي مسعود و الطارف و غيرها و هذا من أجل السعي لإحداث توازن جهوي و التقليل من المركزية القطبية للمدن الكبرى ، ليجبر النمو السكاني الكبير في سنوات الثمانينات خاصة السلطات العمومية على الاستمرار في إنشاء المدن الجديدة المرتبطة بالمدن الكبرى الأم ، فأحيطت العاصمة بأربع مدن جديدة هي : الناصرية و العفرون و بوينان و محالمة .

و بدأ الاهتمام الفعلي بالمدن الجديدة في الجزائر مع بداية التسعينيات ، لتصبح من أهم الاستراتيجيات التعميرية بالبلاد ، و هذا في إطار :

* المدن الجديدة في الحزامين الأول و الثاني ، بهدف التحكم في إعادة التوازن للكتل الحضرية في شمال البلاد ، و بخاصة حول المدن الكبرى ، الجزائر و وهران و قسنطينة .
* المدن الجديدة في الحزامين الثاني و الثالث ، بهدف تدعيم التجمعات الحضرية القائمة في المناطق الداخلية أي الهضاب العليا و الجنوب (1) .

و إننا نرى أنه من دواعي التحكم في التحضر السريع الذي شهدته و تشهده الولاية ، هو اعتماد إنشاء و الترويج لمدن مستقلة أو تابعة في إطار المدن الجديدة ، من أجل إحداث توازن بينها و بين المدن الكبرى ، و استقطاب العدد المتزايد من السكان وبالتالي حل أو التقليل من المعضلة السكنية ، و توفير مختلف الوسائل و المرافق الضرورية لذلك ، مع تجنب الجعل من هذه المدن مراقد للسكان فقط و محاولة فصل الارتباط الخدماتي لها مع المدن الكبرى حاليا و مستقبلا .

و إن كان بعض الباحثين الجغرافيين يأخذ هذا الموضوع بنوع من التحفظ ، " إذ أن نموذج المدن الجديدة كإستراتيجية لمواجهة إشكالية التحضر ، ينبغي أن تؤخذ بكثير من الحذر بعيدة عن الأهداف الديماغوجية و السياسوية ، كما تحتاج إلى أبحاث و دراسات معمّقة و جدّية لإيجاد أحسن البدائل و الحلول لإشكالية التحضر ، قبل تبني مشاريع يكون وقع سلبياتها و انعكاساتها أقوى من ايجابياتها ، و في مثل هذه الدراسات العمرانية ينبغي الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال "(2) .

كما يجب أن لا نقع في تناقض صارخ ، بيد أننا ندعو إلى الحفاظ على الأراضي الفلاحية من جهة ثم نسطّر مشاريع سكنية تنموية في إطار المدن الجديدة على أراضي فلاحية خصبة من الدرجة الأولى ، و المدن الجديدة المزمع إنشاؤها على الحزام الأول من العاصمة خير مثال على ذلك ، فمدينة الناصرية و بوينان و العفرون تقع ضمن أراضي سهل متيجة الخصبة ، لاحظ الخريطة رقم (12) التالية .

(1) بودقة ف ، " جوانب عن تجربة المدن الجديدة في الوطن العربي " ، مجلة التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة ، ع02 ، 2004 ، ص75

(2) التيجاني ب ، مصدر سبق ذكره ، ص 75 .

خريطة رقم: 12

المصدر: من انجاز الطالب

كما يجب الأخذ بالاعتبار أن إنشاء هذه المدن الجديدة وسط مجال حيوي آخر هش مثل السهول العليا يتطلب منا كل الحيطة و الحذر ، و الخريطة رقم (12) السابقة توضّح لنا أهم المدن الجديدة الصغيرة و المتوسطة المحيطة بالمجال المتروبولي للولاية و منطقة الدراسة كذلك ، حيث نبيّن من خلالها تموقع هذه المدن على الحدود الجنوبية لسهل متيجة ، ممّا يجعل هذا الأخير محاصر بنمو العمران من الجهات الأربع يسهل ابتلاعه على المدى المتوسط إن لم نقل القريب ، في حالة ما إذا لم نوفر له الحماية الكافية .

4- تنظيم طرق التعمير :

و هذا بالتوسع العمودي في المساكن من أجل الاستغلال الأمثل للعقار ، و بمعدل يصل إلى 70 مسكن/الهكتار كأقصى حد ، و استحداث جهاز إداري عمراني يكون ذو سلطة مطلقة و فعلية لتسيير المدن و ضبط التوسع العمراني و حماية الأراضي الفلاحية الخصبة و تطبيق القوانين و معاقبة المخالفين

5- التحكم في الهجرة و النزوح الريفي :

و هذا نتيجة ما تسبّبت فيه هذه الظاهرة من الضرر الكبير على الأراضي الزراعية بانتشار الأحياء الفوضوية و القصديرية العشوائية ، فمنطقة الدراسة منطقة جذب للسكان لما تتوفر عليه من مقوّمات اقتصادية صناعية و فلاحية زيادة على قربها من الولاية ، إذن فهي منطقة استقطاب ، ممّا يستوجب علينا العمل على توقيف الهجرة الريفية نحوها ، أو التحكم في النازحين الريفيين في حالة قدومهم للاستقرار .

غير أن التحكم في النزوح الريفي و الهجرة الريفية أو القضاء عليهما يفرض علينا العمل على القضاء على المسبّبات الرئيسية لهما و في مقدمتها عدم التوازن الجهوي و الاقتصادي ، إذن فنحن مطالبين بإحداث توازن جهوي بالتوفير المتوازن للاستثمارات و الأنشطة الاقتصادية و الاهتمام أكثر بالمناطق السهبية و الهضاب العليا ، حيث أن التحكم في العامل الاقتصادي يعني التحكم في التوسع العمراني .

6- الاهتمام بالزراعة و عالم الريف :

يعتبر القطاع الفلاحي الأساس الذي يقام عليه اقتصاد أغلب دول العالم ، و الاهتمام بالزراعة هو اهتمام بالأجيال القادمة ، فالمجتمع المهتم بتوفير الغذاء و الساعي لتحقيق أمنه الغذائي الايجابي هو مجتمع محترم دوليا .

و من مزايا القطاع الفلاحي تأثيره في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، و يتأثر هو كذلك بالتغيّرات التي تحصل فيها ، و بالتالي فإن الاهتمام به لا يكون أبدا بمعزل على الاهتمام بالقطاعات الأخرى ، إذن فالهدف الأسمى هو السعي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتركز على القطاع الزراعي ، التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، و لا يتسنى لنا تحقيق التطور المنشود في القطاع الفلاحي إلا من خلال ما يلي :

أ- حماية الأراضي الفلاحية بالصرامة في تطبيق القوانين و التشريعات : الشيء الملفت للانتباه هو تلك الترسانة الهائلة من القوانين و التشريعات التي توفر و تضمن و تسمح بالحفاظ التام على الأراضي الفلاحية ، كقانون 82-02 و القانون 85-01 الذي ينص صراحة في إحدى مواده على منع استخدام أراضي زراعية لأغراض غير زراعية ، بالإضافة إلى القانون 90-29 ، غير أن هذا مغاير لما في الواقع نتيجة عدم التطبيق الصارم لهذه القوانين و التلاعب المشين بها من طرف البلدية و الأشخاص ذوي النفوذ و بعض المسئولين ، و هذا ما لمسناه من خلال خرجاتنا الميدانية ببلديات منطقة الدراسة ، و بتطبيقنا الصارم لهذه القوانين و التشريعات سيتم تطهير القطاع الفلاحي من الطفيليين و المضاربين ، و تشجيع الفلاحين المنتجين المرتبطين بأرضهم و المتمسكين بها .

ب- الحماية الاجتماعية للفلاحين : و هذا من خلال توفير الجو المناسب للعمل الفلاحي بنفس الامتيازات المتوفرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار الفعلي للفلاح ، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم إشراك الفلاحين و تحسيسهم بضرورة تحمل المسؤولية كاملة ، و بالتالي الانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسئول عن التنمية الفلاحية و إعطاء مفهوم آخر لمهنة الفلاح .

و بتوفير الحماية الاجتماعية الضرورية للفلاحين كالضمان الاجتماعي و الامتيازات المادية للعوائل الفلاحية سيتم استقطاب اليد العاملة الشابة خاصة وتشجيعهم على العمل في القطاع الفلاحي ، و إتقان استعمال الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي ، و بتوجيه الاستثمارات نحو هذا القطاع الحيوي نتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي و الخروج من التبعية الغذائية و توفير الملايير من الدولارات التي تصرف سنويا في استيراد الغذاء ، لاسيما وأن القطاع الفلاحي يعتبر مصدرا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ، و هذا في الأخير سيسمح بتوفير للفلاح عوامل الارتباط الوثيق بالأرض .

ج- الدعم الفلاحي و تسهيل القروض الفلاحية : و هذا من خلال تسهيل إجراءات الحصول على القروض لتمويل الاستثمارات ، و بالتالي ضرورة خلق و توسيع عمل البنوك الريفية و تعزيز دورها في توفير مصادر للحصول على القروض و بشكل مبسط و عقلاني ، و القضاء على البيروقراطية المتفشية في هذا الجانب على وجه الخصوص ، و هذا سيؤدي لا محالة إلى توسيع المساحات الزراعية و تطوير وتنمية الإنتاج الزراعي .

د- الحل الجذري لمشكل العقارات الفلاحية : و الذي يعتبر من أهم أسباب المقيّدة لتطوير و زيادة الإنتاج الفلاحي ، إذ أن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي ، خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 ، لاسيما و أن هذه السياسات الزراعية الكثيرة المتوالية على الأراضي الفلاحية أصبح الفلاح ينظر إليها أنها غير مجدية و مهددة لأراضيه الزراعية ، و أضحى يعاني من عدم الاستقرار في ممارسة عمله فهو مهدد بين الفينة و الأخرى بانتزاع

أرضه ، و لم يتضح لحد الآن لبعض الفلاحين أهم أجراء أم مالكين لأرضهم ؟ و صعّب عليهم هذا الحصول على القروض البنكية ، و بالتالي فحل إشكالية الملكية العقارية ضروري حتى يتم خلق الاطمئنان و الاستقرار النفسي لدى الفلاحين ، و يساهم في توفير الجو المناسب للإنتاج الزراعي .
و أمام هذا الوضع تفكر وزارة الفلاحة في إعداد خريطة وطنية للأراضي الفلاحية تقوم فيها بمسح عام لها ، ترتكز على قانون العقار الفلاحي الذي تعده مصالحها في الوقت الحالي بهدف وقف التلاعب بالأراضي الفلاحية في المستقبل ، و هذه تعتبر خطوة جريئة و ضرورية لحماية الأراضي الفلاحية .
و هنا يمكن أن نشير إلى قرب الانتهاء من إعداد قانون العقار الفلاحي الذي سيتم تقديمه في القريب العاجل لمجلس الحكومة ثم البرلمان بغرفتيه للمصادقة عليه وهو القانون المدعم لقانون17/89 المسيّر للمستثمرات الفلاحية .

هـ- تحسين البنى التحتية الفلاحية : كخلق أسواق جديدة و الاهتمام بإنشاء الطرق الرئيسية و الفرعية من و إلى الريف لتسهيل تسويق المنتجات الفلاحية ، و عصرنة الميكنة الفلاحية و إنشاء السدود و شبكات الري و ترشيد استعمال المياه و غيرها .

و- التكوين في الميدان الزراعي : و هذا من خلال وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها بتوفير رؤوس الأموال الكافية لذلك ، سواء بالجامعات أو مراكز البحث أو مراكز التكوين ، حيث أن هذا الميدان المتمثل في البحث الزراعي لا يحظى بالأهمية اللازمة في الجزائر كما في الدول النامية ، رغم أهميته القصوى للنهوض و تنمية و تطوير القطاع الفلاحي ، فبينما نلاحظ أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم ، نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1,3 مليار دولار ، و في هذا الجانب نشير إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في الميدان الزراعي لم تتجاوز نسبة 0,9 % من إجمالي الميزانية العامة للدولة لسنة 2007 .
و للإشارة فإن قلة الاتصال و الارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي و المزارع الفلاحية يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من التقنيات و الخبرات المحققة في هذا الميدان ، حيث يعتبر الإرشاد الفلاحي من العوامل الهامة لتنمية القطاع الفلاحي ، فهو يساهم بشكل فعال في توعية و تكوين الفلاحين و إحاطتهم بالمعلومات الضرورية و النصائح اللازمة ، مما يسهل عملهم الفلاحي و يجعلهم مرتبطين على الدوام بالتقنيات الحديثة في هذا الجانب ، و فعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الزراعيين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة ، وهذه المحفزات ترتبط أساسا بظروف العمل و الرواتب والأجور و وسائل العمل ، و نسجل بعد اطلاعنا على ظروف عمل هذه الشريحة بمنطقة الدراسة الغياب التام لوسائل العمل ، حيث نسجل فقدانهم حتى لوسيلة النقل و مكاتب الاجتماعات .

الخلاصة :

لقد تبيّن لنا من خلال هذا الفصل أن النمو العمراني بالولاية غير المنظم والعشوائي ساهم بطريقة فعّالة في تقلص المساحة الزراعية ، و لقد كان موجها نحو الشرق حيث الأراضي الفلاحية الخصبة على وجه الخصوص .

كما نتج عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية عدة مشاكل سلبية ، أهمها تراجع الإنتاج الزراعي نتيجة التراجع في المساحة الزراعية و المساحة الزراعية المروية و اليد العاملة الفلاحية ، كل هذا يجبّرنا على دق ناقوس الخطر في كل مرّة لنشعر الجهات المعنية أننا أمام خطر داهم على أراضينا الفلاحية ، تتطلب منا الحلول العاجلة قبل انقراضها في أقرب الأوقات .

و قد تسبب التوسع العمراني العاصمي نتيجة الاحتياجات السكنية و الاقتصادية و الاجتماعية في آثار سلبية مسّت مختلف نواحي حياة الإنسان ، و كان تأثيرها بارزا و واضحا على الأراضي الفلاحية و الإنتاج الفلاحي ، و نحن هنا ليس ضد توفير و إنشاء المسكن اللائق لمختلف فئات المجتمع ، و لكن ضد استهلاك المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة خاصة في الجهة الشرقية ، مع إيجاد حلول لتوسع العمراني بالولاية على المدى القريب و المتوسط و البعيد .

إذن فزيادة على تقلص مساحة الأراضي الفلاحية و الإنتاج الزراعي و نفور اليد العاملة ، فإن للتوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية نتائج سلبية أخرى مترتبة على هذا و متمثلة في الآثار السلبية الاقتصادية من جراء الوقوع في فخ التبعية ، و الآثار الاجتماعية نتيجة تراجع المستوى المعيشي للفلاحين و أسرهم و فقدانهم لمناصب عملهم ، بالإضافة إلى الآثار البيئية التي تمسّ البيئة بصفة عامة و الأراضي الفلاحية بصفة خاصة ، نتيجة التوسع العمراني و الصناعي في وسط حساس و هش ، مثل الوسط الفلاحي .

الخاتمة العامة

الـــخـــاتـــمـــة الـــــعـــــامـــة :

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة و ذات أهداف واضحة المعالم ينتج عنها تحقيق الأمن الغذائي و المساهمة في ترقية و تطوير الصادرات خارج المحروقات .
وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية ، وهذا ما تفطنت له السلطات العمومية أخيرا ، فقد أصدرت الجزائر قانوناً جديدًا للتوجيه الزراعي ، و الذي كان منتظرا منذ وقت طويل ، يتضمن إجراءات مسح للعقار الزراعي و بالتالي خلق خريطة وطنية شاملة للأراضي الزراعية ، ينتج عنه التحكم في الأنشطة الزراعية و بعث الاستغلال الزراعي الأمثل ، و هذا كأقل رجاء للنهوض بالقطاع الفلاحي على المستوى الوطني ، فالاهتمام بالقطاع الفلاحي يساعدنا في وقف التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، هذا من جهة .

يعرف العالم حاليا ثورة عمرانية حضرية بعد الثورة الصناعية و المعلوماتية ، و هذا نتيجة عدة عوامل متداخلة فيما بينها ، أهمها الانفجار السكاني الكبير الذي عرفته المدن الكبرى العالمية فتوسعت المدن بشكل كبير ، وقد ساهم هذا التوسع في الاستغلال غير المنظم في بعض الأحيان للمجال ، و الجزائر من الدول التي عرفت توسعا عمرانيا كبيرا لاسيما بعد الاستقلال خاصة بالمدن الساحلية الكبرى ، و من ميزة هذه المدن الساحلية على غرار مدينة الجزائر هو إحاطتها بأراضي فلاحية خصبة ، و هذا يفتح الباب للاعتداء على هذه الأراضي على مصراعيه ، لاسيما و أن منطقة الدراسة كأحسن مثال على ذلك تعتبر منطقة جذب للسكان لما تحتويه من مميّزات اقتصادية و اجتماعية كبيرة .

شكلت ولاية الجزائر نقطة استقطاب كبرى على المستوى الوطني نتج عنه توسع عمراني لم تتحكم فيه السلطات العمومية ، انعكست تأثيراته السلبية المتمثلة في الاعتداءات المتكررة على الأراضي الفلاحية على الضواحي لاسيما الشرقية منها ، و لكي نفهم هذا التهديد المباشر للأراضي الزراعية في سهل متيجة يجب أن نبيّن أن المساحة المستهلكة في العمران قد بلغت حوالي 1000 هكتارا ، أقيمت عليها المشاريع التعميرية التي تضمنها المخطط التوجيهي العام كمثال دون حصر ، أضف إلى ذلك المساحة المفقودة سنويا ، حيث و مجملا فقد سهل متيجة منذ الاستقلال مساحة 9500 هكتارا إلى غاية سنة 2000 ، كما سبق الاشارة إليه ، و لقد أشار إلى هذا الخطر الداهم أكثر من باحث ، بل أن كل دارس تناول هذا السهل إلا و أشار إلى هذه النقطة المهمّة و الخطيرة في نفس الوقت ، و يتصور كل واحد منا حجم الخطر الذي يهدّد بابتلاع السهل ، في حين توجه السلطات أموال ضخمة لاستصلاح أراضي في الجنوب قد تبور في أي وقت محتمل .

و عدم تمكن الدولة من تلبية حاجيات السكان من السكن و بتحريرها له و تسهيلها للحصول على قطع أرضية للبناء الذاتي يفتح الباب على مصراعيه للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة في معظم الأحيان ، لاسيما أمام المراقبة غير المؤهلة للسلطات العمومية تجاه التجاوزات و الاعتداءات على القوانين ذاتها التي سطّرتها الدولة للحفاظ على الأراضي الفلاحية ، هذا و إن سلّمنا أن المدن الجزائرية الكبرى الساحلية أو الداخلية ، التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا هي أغلبها محاطة في الأصل بأراضي زراعية خصبة من الدرجة الأولى أو الثانية ، و خير مثال على ذلك ولاية الجزائر و منطقة دراستنا و كذلك وهران و قسنطينة و بجاية و سكيكدة و مستغانم ، إذن فالنتيجة الحتمية هي التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

فنحن بين المطرقة و السندان ، بين أن نوفر السكن لشرائح المجتمع الكبيرة الطالبة له ، و بين الحفاظ على الأراضي الزراعية خوفا عليها من الاغتصاب العشوائي للعمران ، لاسيما وإن خرج ذلك على نطاق التحكم للسلطة العمومية ، ممّا يستوجب علينا إيجاد حلول ليست بالظرفية أو الآنية محاولة منا للهروب إلى الأمام ، و لكن بوضع دراسات يساهم فيها الخبراء و المختصين في التهيئة و التنمية المستدامة و الجامعيين و رجال الاقتصاد و الاجتماعيين و علماء النفس ، إلى جانب أصحاب القرار و السياسيين و السلطات العمومية و المحلية و حتى ممثلي المجتمع المدني .

للإشارة فإن من بين أهم الاستراتيجيات التعميرية المستحبّة وقتيا و ماليا و عمرانيا ، سياسة إنشاء المدن الجديدة ، سواء كانت مدن جديدة مستقلة وظيفيا و هي المفضلة أو مدن جديدة توابع ، و هذا في إطار إنشاء أحزمة حول المدن الكبرى من أجل تخفيف الضغط عليها ، مع مراعاة الحفاظ على الأراضي الفلاحية ، كي لا نقع في تناقض صارخ بين الاثنين ، و لنستفيد من تجارب الدول السابقة لنا في خوض هذا المجال من الدول العربية كمصر و سورية و العربية السعودية و ليبيا ، أو كالدول الغربية على غرار بريطانيا و فرنسا و الولايات المتحدة ، و إن كان لكل موضع و موقع جغرافي ظروف خاصة في إنشاء مدن جديدة .

و إن كان التعمير في الجزائر يسير وفق نمطين هما التعمير الموجه و التعمير العشوائي ، فإن كلاهما لم يتوانى في اغتصاب مباشر للأراضي الزراعية لاسيما هذا الأخير ، و مع عدم المراقبة الجديّة من طرف السلطات المكلفة بتنظيم العمران و حماية الأراضي الزراعية ، حيث أن الاعتداء على الأراضي الزراعية الخصبة هو السبب الرئيس الذي دفعنا لهذه الدراسة ، و التي يمكن أن نستنتج من خلالها ما يلي :

* تعتبر منطقة الدراسة ذات وزن فلاحي كبير في حالة الاستغلال الأقصى لأراضيها الفلاحية .
* ضرورة وضع سياسة فلاحية جديدة تأخذ على عاتقها تطوير الفلاحة في الجزائر ، و لا تسنى لنا هذا إلا بالعمل على الحل الجذري لوضعية العقار الفلاحي و المسح الشامل للأراضي الفلاحية لتحديد وضعيتها القانونية .
* التوسع العمراني بمنطقة الدراسة كان كبيرا ، و أدى إلى فقدان مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية الخصبة .
* تعتبر أزمة السكن من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر و التي ألقت بضلالها على الضواحي .
* يجب على الدولة اعتماد سياسة عمرانية مستقبلية أكثر وضوحا ، فباعتمادها على المدن الجديدة المتوسطة و الصغيرة و المناطق السكنية الحضرية الكبرى مع مراعاة الخلفيات الأخرى ، ستلعب دورا هاما في توفير السكن لعدد كبير من السكان بالجزائر عامة .
و على الرغم من انحصار مساحتنا الزراعية إلا أنها بإمكانها توفير الحاجيات المحلية و التصدير نحو الخارج ، و استثمار الأموال الطائلة الموجهة لاستصلاح أراضي هشّة و مكلفة في الجنوب أو غيره في إنشاء مدن جديدة عصرية مستقلة وظيفيا أقرب ما يكون – إن أمكن ذلك – من المدينة الفاضلة ، التي تحقّق لنا أمرين هامين هما : توفير أطر الحياة المطلوبة و الملائمة للعيش الرغيد ، و تحافظ على الأرضي الفلاحية الخصبة ، و لا يكون هذا إلا بوضع نظام عمراني متكامل الجوانب ، وظيفي و متميّز ، إلى جانب المحاولة الجادّة لتجاوز مختلف النقائص التي طرحتها المشاريع العمرانية السابقة ، و التي أظهرت فشلها في كل مرة .

و في الأخير فإن الحل بين أيدينا ، فلا يجب أن نكون كالعيس في البيداء تموت عطشا و الماء فوق ظهرها محمول ، و نحن نملك كل هذه الأراضي الفلاحية الخصبة التي يجب المحافظة عليها لنحافظ على كرامة أجيالنا في المستقبل .

الـمـراجـع :

المراجع باللغة العربية

* الكتب :

- البنا علي علي . " الجغرافية التطبيقية ، المضمون التطور المنهج " . دار الفكر العربي . مصر . 2003 .
- التيجاني بشير . " التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر " . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 2000 .
- الهيتي صبري فارس . " جغرافية المدن " . دار الصفاء . الأردن . 2002 .
- حليمي عبد القادر . " مدخل في الجغرافيا المناخية و الحيوية " . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1981 .
- منصور حمدي . " الجغرافية الزراعية " . دار وائل للنشر . لبنان . 2004 .

* الأطروحات و المذكرات :

- بلقاسم بلال . " أثر النوسع العمراني على الأراضي الزراعية في الجزء الشرقي من سهل متيجة . حالة دائرة الدار البيضاء . " . مذكرة ماجستير . المدرسة العليا للأساتذة . بوزريعة . 2006 .
- بوخيط محمد . " التوسع الصناعي و العمراني على الأراضي الزراعية في بلدية الرويبة " . مذكرة ماجستير . كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 1992 .
- بودقة فوزي . " تحليل الظواهر العمرانية بولاية الجزائر و مجالها المترو بولي " . أطروحة دكتوراه الدولة . كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 2006 .
- بوناب ب ، قسول ع . " الموارد المائية في إقليم متيجة ، إمكانياتها و استخداماتها و آفاقها المستقبلية " رسالة التخرج . كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 2005 .
- دايم الله م ، محلوس ع . " النمو الضاحوي و إشكالية الاتصال بالمركز العاصمي ، حالة بلدية عين البنيان " . رسالة التخرج . كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 2004 .
- سويهر النواري . " زراعة الخضر و الفواكه في إقليم متيجة الشرقية " . أطروحة دكتوراه درجة ثالثة . كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 1982 .
- مرسلي محمد . " الوسط الطبيعي و استعمال الأرض في بني سليمان " . أطروحة دكتوراه . كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 1989 .

* الوثائق و التقارير و المراسيم و الملتقيات :

- إحصاء السكن و السكان 1998 . السلسلة (1) . الديوان الوطني للإحصاء . 2000 .
- التعداد العام للسكن و السكان 1977 رقم (15) . الديوان الوطني للإحصاء . 1982 .
- التعداد العام للسكن و السكان 1987 . الديوان الوطني للإحصاء .
- الجريدة الرسمية رقم (46) المؤرخة في 08 شعبان 1429 الموافق ل 10 أوت 2008 .
- الجزائر بالأرقام . سلسلة رقم 37 . الديوان الوطني للاحصاء . 2008 .
- الخريطة الطبوغرافية لشمال ولاية الجزائر بمقياس 50000/1 .
- الصور الجوية ذات المقياس 40.000/1 لسنوات 1972-1992-1998 الخاصة بمنطقة الدراسة .
- الوثيقة الأولية لإحصائيات السكن و السكان . الديوان الوطني للإحصاء . 2008 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . تقرير التنمية الزراعية بالدول العربية . 2005 .
- حجيج علي . بودقة فوزي . " أعمال الملتقى حول التحكم في توسيع و تسيير المدن الكبرى في الجزائر " كلية علوم الأرض . ج هـ ب ع ت . 1996 .
- مجلة التهيئة العمرانية . مخبر التهيئة العمرانية . جامعة منتوري قسنطينة . العدد 2 . السنة 2004 . الجزائر .
- منشورات وزارة الفلاحة . " مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني " . 2006-2007 .

المراجع باللغة الأجنبية

* الأطروحات و المذكرات :

-Boumansour Dj R < Logique de l'urbanisation de la plaine de la Mitidja de 1830 à nos jours > . Mémoire de magister en urbanisme . EPAU . Alger . 2003 .
-Georges MUTIN : La Mitidja . Décolonisation et espace géographique . université d'Alger . 1974

* الوثائق و التقارير :

- Annuaire statistique d'Algérie . V 19 . 2001 .
- Annuaire statistique . DPAT d'Alger . 2004 - 2007 .
- Collection statistique N81 . RGPH . 1998 . ONS . 2000 .
- Evolution des agglomeration . 1987-1998 . N104 . ONS . 1999 .

* المراجع الالكترونية :

- Google . com
- Reuters. com

الـــــفـــــهـــــرســـــت

الإمكانيات الزراعية و إشكالية التوسع العمراني بالبلديات المتيجية لولاية الجزائر

* المقدمة العامة : 02
* الإشكالية : 06
* الفرضيات : 09
* منهجية البحث :..... 10
* تحديد منطقة الدراسة : 12

الفصل الأول : العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي .

* تمهيد
أولا : العامل الطبيعي 16
1- السطح 16
2 – التربة : 17
2-1- التربة القليلة التطور Sols peu évolues 18
2-2- التربة الغدقة Sols hydro morphes 19
2-3- التربة الحمراء المتوسطية Sols sesquioxydes de fer 20
2-4- التربة السوداء (التيرس) Vertisols 22
2-5- التربة الكلسيومغنيزية Sols calcimagnésiques 23

3- المعطيات المناخية : 27
3-1- الأمطار 27
3-2- الحرارة 29
3-3- الرطوبة 32
3-4- الرياح 33
3-5- التحليل البيو مناخي 34

4- الموارد المائية : 34
4-1- المياه السطحية 34
4-2- المياه الجوفية 34
ثانيا : العامل البشري 36
1- النمو السكاني بمنطقة الدراسة 36
2- التركيب الاقتصادي لسكان منطقة الدراسة 37
2-1- القوة العاملة 37
2-2- توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي 40
3- التوزيع المجالي للسكان 41
4- الكثافة الزراعية 44
5- التقديرات المستقبلية للسكان بمنطقة الدراسة 45
- الخلاصة 47

الفصل الثاني : الإمكانيات الزراعية لمنطقة الدراسة .

* تمهيد
أولا : البنية العقارية الحالية للأراضي الفلاحية بمنطقة الدراسة 49
ثانيا : التوزيع و الاستغلال العام للأراضي بمنطقة الدراسة 51
1- الاستخدام الحالي للأراضي ببلديات منطقة الدراسة 51
2- توزيع المساحة الفلاحية الكلية 52
3- توزيع المساحة الفلاحية المستغلة 54
4- مساحة المحاصيل السائدة 57
4-1- مساحة المحاصيل الموسمية 60
*/ المحاصيل الكثيفة 60
*/ المحاصيل الواسعة 64
4-2- مساحة المحاصيل الدائمة 67
*/ الأشجار المثمرة 67
*/ الحمضيات 70
*/ الكروم 73
ثالثا : الإنتاج الزراعي 74
1- إنتاج المحاصيل الموسمية 75
2- إنتاج المحاصيل الدائمة 77
- الخلاصة 79

الفصل الثالث : النمو العمراني في منطقة الدراسة بين الحتمية و الاشكالية .

* تمهيد

أولا : العوامل المساعدة على التوسع العمراني بمنطقة الدراسة 82

1- النمو السكاني 82

2- الهجرة و النزوح الريفيين 83

3- الطبوغرافية و الأراضي الفلاحية 83

4- تأثير العاصمة و سعر العقار 83

5- الصناعة و الهياكل القاعدية 84

6- سياسات فلاحية هشة و غير مجدية 87

7- إهمال الزراعة و نفور اليد العاملة 87

8- غياب الصرامة في تطبيق القوانين و التشريعات 89

ثانيا : مراحل التوسع العمراني بمنطقة الدراسة 90

*/ المرحلة الأولى : 1977-1987 90

*/ المرحلة الثانية : 1987-1998 93

*/ المرحلة الثالثة : 1998 -2007 95

ثالثا : تطور الحظيرة السكنية بمنطقة الدراسة 100

*/ آفاق نمو الحظيرة السكنية 102

- الخلاصة 104

الفصل الرابع : أثر التوسع العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة

* تمهيد

أولا : الآثار السلبية للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة 107

1- التراجع في مساحة الأراضي الزراعية 108

2- التراجع في المساحة المروية 113

3- التراجع في الإنتاج الزراعي 115

4- تقلص نسبة اليد العاملة الزراعية 116

ثانيا : الحلول المقترحة لوقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بمنطقة الدراسة 117

1- الاستمرار في توجيه التعمير نحو الجهة الغربية و الجنوبية الغربية 117

2- توجيه التعمير نحو سفوح الأطلس البليدي 119

3- المدن الجديدة المستقلة و التوابع 120

4- تنظيم طرق التعمير 123

5- التحكم الهجرة و النزوح الريفيين 123
6- الاهتمام بالزراعة و عالم الريف 123
أ- حماية الأراضي الفلاحية بالصرامة في تطبيق القوانين و التشريعات 124
ب- الحماية الاجتماعية للفلاحين 124
ج- الدعم الفلاحي و تسهيل القروض الفلاحية 124
د- الحل الجذري لمشكل العقارات الفلاحية 124
هـ- تحسين البنى التحتية الفلاحية 125
و- التكوين في الميدان الزراعي 125
- الخلاصة 126
الخاتمة العامة 128
* المراجع 131
* الفهرست 133

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع الأراضي على المستوى الوطني لسنة 2006	03
02	توزيع الأراضي بالولاية للموسم الفلاحي 2004-2005	04
03	موقع و مساحة بلديات منطقة الدراسة	12
04	الوصف المورفولوجي للتربة قليلة التطور	18
05	التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة قليلة التطور	19
06	الوصف المورفولوجي للتربة الغدقة	19
07	التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة الغدقة	20
08	الوصف المورفولوجي للتربة الحمراء المتوسطية	20
09	التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة الحمراء المتوسطية	22
10	الوصف المورفولوجي للتربة السوداء	22
11	التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة السوداء	23
12	الوصف المورفولوجي للتربة الكالسيومغنيزية	23
13	التحليل الفيزيائي و الكيميائي للتربة الكالسيومغنيزية	24
14	المتوسط الشهري لكمية الأمطار المتساقطة بمحطة الدار البيضاء للفترة 1975-1999	28
15	كمية الأمطار المتساقطة حسب الفصول بمحطة الدار البيضاء للفترة 1975-1999	29
16	المتوسط الشهري لدرجات الحرارة بمحطة الدار البيضاء للفترة 1975-1999	30

17 الدرجات الحرارية المثلى لنمو بعض المحاصيل 30
18 عدد أيام الصقيع في السنة بمحطة الدار البيضاء للفترة 1990-2000 32
19 المتوسط الشهري للرطوبة النسبية بمحطة الدار البيضاء للفترة 1990-1999 32
20 سرعة و اتجاه الرياح السائدة بمحطة الدار البيضاء للفترة 1988-2003 33
21 النمو السكاني في منطقة الدراسة 1977-1998 36
22 توزيع السكان النشطين و غير النشطين حسب البلديات للإحصاءين 1987 و 1998 39
23 توزيع اليد العاملة بالبلديات حسب الأنشطة الاقتصادية للإحصاءين 1987 و 1998 40
24 التوزيع المجالي و الجغرافي للسكان ببلديات منطقة الدراسة حسب إحصاء 1998 42
25 الكثافة الزراعية ببلديات منطقة الدراسة إحصاء 1998 45
26 معدل النمو بالولاية للفترة 2000-2030 حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء 46
27 تقديرات سكان الولاية و منطقة الدراسة للفترة 2000-2030 46
28 البنية العقارية المسجلة على مساحة الأراضي الفلاحية بمنطقة الدراسة 2005-2006 49
29 توزيع المساحة الفلاحية الكلية حسب القطاعات الفلاحية للموسم الفلاحي 2005-2006 50
30 الاستخدام الحالي للأراضي ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 51
31 توزيع المساحة الفلاحية الكلية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 52
32 توزيع المساحة الفلاحية المستغلة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 54
33 التطور في مساحة المحاصيل الموسمية و الدائمة ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 ...58
34 التذبذب في مساحة المحاصيل الكثيفة ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 60
35 توزيع مساحة أنواع المحاصيل الخضرية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005..... 63
36 تذبذب مساحة المحاصيل الواسعة ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 64
37 مساحة أنواع الحبوب ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 66
38 تطور مساحة الأشجار المثمرة ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 67
39 مساحة أنواع الأشجار المثمرة ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 69
40 مساحة الحمضيات ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 71
41 تطور مساحة الكروم ببلديات منطقة الدراسة للفترة 2000-2005 73
42 مساحة و إنتاج المحاصيل الموسمية ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 76
43 مساحة و إنتاج المحاصيل الدائمة ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 78
44 حركة الهجرة بين بلديات منطقة الدراسة و الوطن إحصاء 1998 83
45 مقارنة سعر العقار بين بعض بلديات ولاية الجزائر 2003 84
46 تطور عدد عمال المنطقة الصناعية الرويبة-الرغاية 84
47 عدد المؤسسات العمومية و الخاصة بمنطقة الدراسة لسنة 2002 86

48 تطور عدد المساكن ببلدات منطقة الدراسة للفترة 1987-2005 100
49 تقدير الاحتياجات السكنية المستقبلية ببلديات منطقة الدراسة آفاق 2030 102
50 التراجع في المساحة الزراعية ببلديات منطقة الدراسة للفترة 1980-2005 108
51 تقلص مساحة مزارع بعض بلديات منطقة الدراسة للفترة 1990-2005 110
52 تراجع المساحة الزراعية المسقية بمجال الحميز للفترة 1984-2003 113
53 الاحتياجات الحضرية الحالية و المستقبلية للمياه بالولاية و منطقة الدراسة 1998-2030 114
54 حجم تراجع الانتاج الزراعي بمنطقة الدراسة للفترة 1990-2005 115
55 توزيع اليد العاملة بمنطقة الدراسة حسب الأنشطة الاقتصادية إحصاء 1998 116
56 اقتراحات أماكن إعادة الانتشار بالمجال المترو بولي لولاية الجزائر..... 120

فهرست الأشكال

الرقم العنوان الصفحة
01 توزيع استخدام الأرض بالولاية للموسم الفلاحي 2005/2004..... 05
02 توزيع مساحة منطقة الدراسة على المقاطعات الإدارية 12
03 المتوسط الشهري لكمية الأمطار المتساقطة بمحطة الدار البيضاء للفترة 1975-1999 28
04 كمية الأمطار المتساقطة حسب الفصول بمحطة الدار البيضاء للفترة 1975-1999 29
05 المتوسط الشهري المطري و الحراري بمحطة الدار البيضاء للفترة 1975-1999 31
06 وردة الرياح لمحطة الدار البيضاء للفترة 1988-2003..... 33
07 منحنى أومبيرجي لمحطة الدار البيضاء 34
08 توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية بمنطقة الدراسة إحصاء 1998 41
09 التوزيع المجالي لسكان الولاية و منطقة الدراسة إحصاء 1998 44
10 حالة البنية العقارية للأراضي الفلاحية ببلديات منطقة الدراسة للموسم الفلاحي2005-2006... 49
11 البنية العقارية الحالية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2005-2006 51
12 توزيع المساحة الفلاحية المستغلة و الكلية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 53
13 توزيع المساحة الفلاحية المستغلة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 54
14 تطور مساحة المحاصيل الموسمية و الدائمة بمنطقة الدراسة للفترة 2000-2005 55
15 توزيع مساحة المحاصيل الموسمية و الدائمة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 59
16 تطور مساحة المحاصيل الكثيفة بمنطقة الدراسة للفترة 2000-2005 61
17 مساحة المحاصيل الكثيفة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 62
18 تذبذب مساحة المحاصيل الواسعة بمنطقة الدراسة للفترة 2000-2005 65
19 توزيع مساحة الحبوب والأعلاف الاصطناعية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005.. 65

20 توزيع مساحة أنواع الحبوب بمنطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 66
21 تطور مساحة الأشجار المثمرة بمنطقة الدراسة و الولاية للفترة 2000-2005 68
22 مساحة الأشجار المثمرة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 69
23 تطور مساحة الحمضيات بمنطقة الدراسة و الولاية للفترة 2000-2005 71
24 توزيع مساحة الحمضيات حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 72
25 توزيع مساحة الكروم حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 74
26 توزيع إنتاج المحاصيل الموسمية حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 77
27 توزيع إنتاج المحاصيل الدائمة حسب البلديات للموسم الفلاحي 2004-2005 78
28 تطور عدد عمال المنطقة الصناعية الرويبة-الرغاية 86
29 تطور عدد المساكن ببلديات منطقة الدراسة 1987-1998-2005 101
30 المساحة العقارية اللازمة بمنطقة الدراسة 1998-2015-2030 103
31 التراجع في المساحة الزراعية ببعض بلديات منطقة الدراسة للفترة 1990-2005 109
32 التراجع المسجل في المساحة الزراعية المسقية بمجال الحميز للفترة 1984-2003 113
33 تطوراحتياجات الاستهلاك السنوي الحالي و المستقبلي من المياه بمنطقة الدراسة **1998-2030**.....115
34 حجم التراجع في الإنتاج الزراعي بمنطقة الدراسة للفترة 1990-2005 116
35 توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية إحصاء 1998..... 117

فهرست الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة

01 منطقة الدراسة ضمن بلديات ولاية الجزائر 13
02 موقع منطقة الدراسة ضمن سهل متيجة و ولاية الجزائر..... 14
03 توزيع أنواع الترب بمنطقة الدراسة 21
04 ملاءمة المحاصيل حسب أنواع الترب بمنطقة الدراسة 25
05 تطور عدد سكان بلديات منطقة الدراسة 1987-1998 38
06 توزيع السكان حسب مناطق التجمع بالبلديات إحصاء 1998 43
07 الاستغلال العام للأراضي بمنطقة الدراسة للموسم الفلاحي 2004-2005 56
08 شبكة الطرق الرئيسية بمنطقة الدراسة 85
09 التوطن الصناعي بمنطقة الدراسة 2002 88
10 حجم التوسع العمراني بمنطقة الدراسة للفترة 1972-2005 99
11 اقتراحات التوسع لمدينة الجزائر حسب مختلف السياسات العمرانية المتعاقبة 118
12 المدن الجديدة و المتوسطة المقترحة بمتروبول ولاية الجزائر 122

فهرست الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طاقات زراعية كبيرة لبلديات منطقة الدراسة	55
02	مساحة واسعة للأشجار المثمرة في الجزء الشرقي من السهل	70
03	أشجار الحمضيات ببلدية سيدي موسى	72
04	حي 2004 مسكنا ببلدية براقي	91
05	حجم التوسع العمراني الكبير الذي تشهده الجهة الشرقية من الولاية	96
06	حجم التوسع العمراني جنوب ولاية الجزائر	97
07	التوسع العمراني ببلدية الرويبة	98
08	مساحات زراعية واسعة ببلدية تسالة المرجة	98
09	التوسع العمراني ببلدية الرغاية	111
10	التوسع العمراني ببلدية الكاليتوس	112